المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بدمياط الجديدة

السرور والحُبُور
في بيان ضوابط الإمام الذهبي لمعنى «المستور»

الدكتور

وليد عبد الرحيم إبراهيم عبد الرحيم

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بجامعة الأزهر

في كلية التربية بنين بالقاهرة

العدد السادس عشر (ديسمبر ٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي/ (٢٣٥٦-٦٣٥٣) ISSN

الترقيم الدولي الإلكتروني/ (٢٦٣٦-٢٧١٦)

رقم الإيداع بدار الكتب/ (١٨٧٦٦ /٢٠١٣م)

السرور والحُبُور في بيان ضوابط الإمام الذهبي لمعنى «المستور»

ملخص البحث

اشتهر أئمة العلوم في الإسلام بتميزهم في بيان مصطلحات العلوم والفنون وبيان مطلقها ومقيّدها وخاصـــها وعامها، ونبهوا على وجوب ملاحظة ذلك عند النظر في مناهج الأئمة، ومن ذلك بحثنا هذا والذي دار حول الإشارة إلى بيان ما سبق بإيجاز، والتعريف بالإمام الذهبي رحمه الله وبيان شهرته ومكانته بين العلماء المعاصرين والمتأخرين وبيان بيئته السياسية والعلمية وتأثره بذلك وتأثيره فيه وفيمن أتى بعده على مر العصـور، ثم بيان معنى الجهالة ودرجاتها وما يرفع تلك الجهالة ويثبت العدالة عند أئمة وجهابذة الفنّ، ثم بيان ضـــوابط الإمام الذهبي في بيان معنى المستور من رواية جماعة عنه وألا يكون جرحه أحد من الأئمة وألا يكون قد روى ما يُنكر عليه، ثم بيان أن من توافرت فيه تلك الضوابط الشروط يلحق بأهل العدالة والقبول عند الإمام الذهبي وإن تفاوتت مراتبهم ومنازلهم، ثم بينت أن الأمر لا يقتصـر على هذا عند الإمام الذهبي وأنه كبقية العلماء من ضـرورة النظر في موافقة الرواية لأصـول وقواعد الشـريعة المتفق عليها وأن تكون سالمة من الشذوذ والعلل حتى يحكموا عليها بالقبول ومن ثمّ العمل بها، ومن تلك الضـــوابط النظر في غرابة ألفاظ الرواية ومدى مخالفتها للقواعد، والنظر في مرتبة الراوي، والنظر في تفرد الراوي..

الكلمات الافتتاحية: الضـــوابط، الذهبي، القواعد، المســـتور، الجهالة، الغرابة، التفرد، العدالة..

Joy and Delight in Explaining Imam Al-Thahabi's Criteria for the Term the Unknown "Mastur"

The Islamic sciences scholars have been famous for their excellence in illustrating the terminologies of various sciences and arts، clarifying the unrestricted and restricted terms، as well as the specific and general ones.

They also emphasized the importance of considering these distinctions when examining the scholars' methodologies. This research focuses briefly on highlighting these mentioned points. It presents **Imam Al-Thahabi**، may Allah have mercy on him and explaining his fame and position among contemporary and later scholars. It also discusses his political and intellectual fields، its impact on him، and his influence on subsequent generations. It further identifies the ignorance meaning "jahala"، and its levels. It moreover clarifies this ignorance to prove the righteousness according to the leading scholars "the Imams" and experts in that field. It explains the **Imam Al-Thahabi**'s guidelines for determining the meaning of the unknown "mastur،" when a group narrates about him and the narrator's validation should be one of his imams. Moreover، his narration shouldn't be denounced. It illustrates the regulations and conditions of the righteousness and acceptance of that narrator according to Imam Al-Thahabi. These scholars' ranks and positions should be varied. The illustration not only includes the Imam Al-Thahabi but also the other scholars and the narration must be complied with the fundamental principles and Sharia rules. It must be free of anomalies or defects to be accepted and applied. The narration regulations consider the wording oddity and how its invalidation to rules. The narrator's rank and his unique works are taken into consideration.

Key terms: Guidelines، Al-Thahabi، rules، mastur (unknown)، ignorance، oddity، unique، righteousness.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خير الأنام وخاتم المرسلين محمد صلى الله عليه وآله وسلّم.

مقدمة

الحمد للهِ الذي بعث نبيه المصطفى خاتمًا للأنبياء والمرسلين، وهاديًا للخلق أجمعين، ومنكرًا على الجامدين المقلدين، ومنبهًا لمن كانوا على درب آبائهم سائرين، ومادحًا لذوي الألباب المجتهدين، ومقرًّا لمبدأ اختلاف المجتهدين، ومبينًا لهم ضوابط النظر والتدبر، والفكر والتّأمّل، فانبرى أصحابه لنبيهم معظّمين، ولطريقته متّبعين، ولضوابط منهجه مطبّقين، وللحق وحده طالبين، وبمكارم الأخلاق مستمسكين، فحفظوا السنن وأقاموا منار الدين، ابتغاء مرضاة رب العالمين..

وسار على دربهم نجومٌ ساطعة وشُهبٌ لامعة وأئمة ذوو جهود بارعة، أفنوا أعمارهم في التمييز بين الغثّ والسمين، واجتهدوا في إيضاح وتقعيد المنهج للسالكين، ونظروا في أحوال الرواة النّاقلين، فأنزلوا كُلًّا منزلته بغير إفراطٍ أو تهوين، فجاءت قواعدُهم أنموذجًا لسائرِ أئمةِ العلومِ العارفين المنصفين، وكان منهم الذهبيّ الألمعيّ، المتوقد ذكاء، المتبحر اطلاعا، المشهود له بالنبوغ من الموافق والمخالف، وعلى اجتهاداته وتأصيلاته عوّل كثير من المتأخرين..

وبعد:

**** فترجع أهميّة الموضوع وأسباب اختياري له للحاجة إلى ضبط مصطلحات الأئمة وبيان مرادهم منها..**

إذ من المعلوم لدى كلّ ناظر في علم «الجرح والتعديل» أن لهذا العلم من القواعد والمصطلحات ما يجب على الناظر فيه الإحاطة بها واستجلاء معانيها قبل نزول الميدان، حتى لا تزل قدمه ويسلك طريق الشيطان.

وقد اجتهدت بعد عون الله جل وعلا أن أكون ممن منّ الله عليهم بخدمة سنة النبيّ العدنان، فشمّرت عن ساعد الجد لنيل ذاك الشرف وخوض الميدان، فوقع اختياري على إمامٍ

دار عليه اعتماد كثير من المتأخرين في علم الجرح والتعديل خاصـــة في الرواة الذين لم يرد فيهم قول صريح من الأئمة السابقين وهو «الإمام الذهبي»، وقد آثرت أن تكون الدراسة خاصة بمصطلحٍ شاع استعماله، وتفاوت عند الأئمة مرماه وإيراده: وهو مصطلح «المستور».

فأردت أن أبين ضـــوابط منهجَه في إطلاقه له، ومراده منه، حتى يكون منارًا على طريق السائرين، وضابطًا للحكم على الرواة والناقلين، في غير شططٍ أو تهوين.

** وقد جاء بحث: السرور والحُبُور في بيان ضوابط الإمام الذهبي لمعنى «المستور»، في مدخل وثلاثة مباحث:

مدخل: **وقد خصصته للتعريف [الموجز] بالإمام الذهبيّ رحمه الله.**

المبحث الأول: **منهج أئمة الحديث في استخدام المصطلحات العلمية.**

المبحث الثاني: **دراسة ضوابط منهج الذهبي في إطلاق مصطلح «المستور»، وفيه مطلبان:**

المطلب الأول: تأصيل العلاقة بين الستر والجهالة مفاهيم وضوابط.

المطلب الثاني: منهج الإمام الذهبيّ في إطلاق مصطلح «المستور»

المبحث الثالث: **الضوابط بين النظريّة والتطبيق**

** **الدراسات السابقة**.. لم أقف بعد البحث والتفتيش على دراسة في باب بحثنا..

** **إشكالية البحث وأهداف الدراسة**..

تنبع إشـــكالية البحث من خلط كثير من الدارســـين وكذا بعض المتخصـــصـــين بين مصـــطلحات الأئمة متقدمين كانوا أو متأخرين في الحكم على الرواة دون النظر والتدقيق في ضوابط كل إمام والإحاطة بمعالم منهجه، مما يؤدي إلى الوقوع في أخطاء جمة.

ومن ثم.. فتهدف الدراسة إلى المساهمة في التنبيه على وجوب الاعتناء بمعرفة ضـوابط الأئمة في مصـطلحاتهم، مع وجوب التنبه أيضـا إلى أن منهجي في تلك الدراسـة هي إبراز ضـوابط منهج الإمام الذهبي من كلامه هو رحمه الله، وليس بدراسـة التراجم ومقارنتها بأقوال

الأئمة الآخرين فذاك منحى آخر يسلكه كثير من الباحثين في الآونة الأخيرة للوصول إلى مدى موافقته للأئمة أو مخالفته لهم ومن ثم حكمهم على الإمام بالوسطية أو التشدد أو التساهل!،، وكذا الإشارة إلى أنّ أئمتنا رحمهم الله كان لهم قَصَب السّبْق في تقرير وتحرير الضوابط المنهجية العلمية تطبيقا لأوامر الشارع الحكيم سبحانه.

** **مصـــادر البحث**: وقد اعتمدت في ذلك على أهم مصـــنفاته الإمام الذهبيّ رحمه الله تعالى: كـ «ميزان الاعتدال» و «المغني في الضعفاء» و«تاريخ الإسلام» و«سير أعلام النبلاء» و«الكاشف» و«معرفة القراء الكبار» و«معجم الشيوخ الكبير»(١) مع الاستعانة في البحث بـــالموسوعات الإلكترونية الحديثة كـــ: «الجامع الكبير» و«المكتبة الشاملة» وغيرها؛ وذلك لضمان الوصول إلى أكبر نتائج ممكنة خاصة مع تعدد طبعات الكتب..

** **المنهج المتبع**: هذا.. وقد اتبعت في البحث عدّة مناهج للمساعدة على الوصول إلى الحق في غير شطط أو تقصير، وأهم تلك المناهج: المنهج الوصفي، الاستقراء والتتبع، التحليل والمقارنة.

وقد ألحقت آخر البحث بخاتمة بيّنت فيها أهمّ ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات، ثم فهرس المراجع..

والله من وراء القصد.

*** *** ***

(١) وله مصنفات أخرى لم أقف فيها على المصطلحات المرادة كـ: «تذكرة الحفاظ» و«الرواة الثقات المتكلم فيهم»، و«ديوان الضعفاء»....

مدخل

تعريف موجز بالإمام الذهبيّ رحمه الله

قامت دولة المماليك البحرية على أنقاض الدولة الأيوبية بمصر والشام وتمكنوا من تكوين دولة قوية سياسيا وعلميا كان لها أثر كبير في إيقاف المغول وتصفية الإمارات والمقاطعات الصليبية في الشام.

وكانت دمشق في نهاية القرن السابع الهجري ومطلع القرن الثامن من أهم مراكز الحياة الفكرية؛ لتعدد مدارسها العلمية ودُور الحديث بها، التي عمّرها الحكامُ وأعيانُ أهلها منذ عهد نور الدين زنكي رحمه الله.

في هذه البيئة الفكرية وإبان تلك النهضة العلمية.. وُلد مؤرخ الإسلام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي في ربيع الآخر سنة ٦٧٣.. من أسرة دَيّنة علمية تركمانية الأصل تنتهي بالولاء إلى بني تميم من ميافارقين من ديار بكر، وعرف الإمام بابن الذهبيّ؛ نسبة لصنعة أبيه، وكانت مرضعته وخاله وزوج خالته من أهل العلم وقد بادر أخوه من الرضاعة علي بن إبراهيم الشافعي: " ٧٢٤ ٦٥٤ هـ"، بطلب الإجازة له من جملة من مشايخ دمشق في سنة مولده، وكذا بحلب ومكة والمدينة».[١]

ثانيا- بدء عنايته بطلب العلم: بدأ الذهبيّ يعتني بطلب العلم في الثامنة عشرة، واعتنى حينئذ بـ:

أ) القراءات: وقد قرأ على عدد من شيوخ عصره.. وبرع في علم القراءات وصنّف فيه ».[٢]

(١) معجم الشيوخ الكبير للذهبي(٣٧٧/٢)، العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام: لعلاء الدين ابن العطار (ت: ٧٢٤هـ): دار البشائر الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٢٧(١٤/١)، الدرر الكامنة لابن حجر الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر اباد/ ط: الثانية، ١٣٩٢(٦٦/٥، ٨٩٤)

(٢) وشهد له ابن الجزري بالإحسان فيه لذلك سلخه بأجمعه في كتابه " غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية (٣/١) " نص عليه في المقدمة.

ب) الحديث: وفي الوقت نفسه عُنِيَ بالحديث به فسمع ما لا يحصى كثرة من الكتب والأجزاء.

ثالثا– رحلاته العلمية: كان الذهبيّ يتشـــوق إلى الرحلة في طلب العلم، إلا أن والده منعه بداية؛ ثم سمح له حينما بلغ العشرين برحلات قصيرة»،(١) وطوّف بمدن الشام ثم البلاد المصرية وسمع الأبرقوهي(ت ٧٠١ هـ)، وابن دقيق العيد(ت ٧٠٢ هـ)، والدمياطي (ت ٧٠٥هـ) وغيرهم، ثم رحل للحج والسماع ٦٩٨هـ».(٢)

رابعا **طبيعة دراســـاته:** لم يقتصـــر الذهبي على فنٍّ معينٍ؛ بل كانت دراســـته متنوعة وزادت مصنفاته على المائتي مصنف؛ وعني بدراسة اللغة والآداب.. ونظر في الفلسفة وانتقد فلاسفة اليونان وبرع في التاريخ.. ولم يكن متحمّسًا للخوض في مضـايق العقائد لكنه ألّف فيها وانتُقدت كثيرا على بعض اعتقاداته!

وكان له باع ومصنفات في الفقه، وله آراء نقدية؛ ككلامه في الطلاق ومناقشته لابن تيمية».(٣)

خامسا– صلاته الشخصية وتأثّره بها: اتصل بالمزي الشافعيّ «٦٥٤– ٧٤٢ هـ"، وابن تيمية" ٦٦١ – ٧٢٨ هـــ «والبرزالي " ٦٦٥– ٧٣٩ هـــ ".. واتُّهِم ثلاثتهم بعقيدة الحنابلة؛ لصحبة ابن تيمية، مع أنّهم كانوا شافعيّة!! وكان الذهبيّ أصغرهم.. وقد خالف الذهبيّ ابن تيمية في مسائل أصلية وفرعية».(٤)

---

(١) معجم الشيوخ للذهبي (٣٦٦/١)، معرفة القراء الكبار (٣٧٣/١و ٣٧٠/١)، شذرات الذهب: دار ابن كثير، دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٦ (٦١/١).

(٢) تاريخ الإسلام (٦٧/٥٢)، وكذا ينظر: معجم الشيوخ.

(٣) قال ابن ناصـــر الدين في الرد الوافر: المكتب الإســـلامي–، ط: الأولى، ١٣٩٣ (ص ٣١) كَانَ آيَة فِي نقد الرِّجَال عَالما بالتفريع والتأصـــيل إِمَامًا فِي الْقرَاءَات فَقِيها فِي النظريات لَهُ دربة بمذاهب الْأَئِمَّة وأرباب المقالات قَائِما بنشر السّنة. وينظر: تذكرة الحفاظ (٢٠٣/٢) في بيان كلامه في مسألة الطلاق.

(٤) قال تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السـبكي (المتوفى: ٧٧١هـــ) في طبقات الشـافعية الكبرى: هجر للطباعة ط: الثانية، ١٤١٣ (٤٠٠/١٠): وَاعْلَم أَن هَذِه الرّفْقَة أَعنِي الْمزي والذهبي والبرزالي وَكَثِيرًا مَا أتباعهم أضـرّ =

وقد منعه الشافعيةُ بسبب آرائه من تولي أكبر دار للحديث بدمشق (الأشرفية) بعد وفاة المزّي؛ لكونه ليس أشعريًّا، وأن المزّي ما وليها إلا بعد أن كتب وأشهد على نفسه بأنه أشعريٌّ، فتولاها السبكيّ.

سادسا- نشاطه العلمي ومناصبه: بدأ الذهبي باكورة إنتاجه العلمي باختصار بعض الكتب وتولى في ٧٠٣ هـ الخطابة بمسجد كفر بطنا بغوطة دمشق ثم دار الحديث الظاهرية سنة ٧٢٩، وفي ٧١٨ هـ باشر التحديث بِتُرْبَةِ أَمِّ الصَّالِحِ واتخذها سكنا له إلى وفاته، ولما توفي البرزالي في٧٣٩ هـ خلفه في إمامة المدرسة النفيسية، وتولى مشيخة دار الحديث والقرآن التنكزية ودار الحديث الفاضلية».(١)

سابعا- منزلته العلمية: لعلّ خير ما يصور منزلة الذهبي العلمية هو دراسة آثاره، ومدى اهتمام العلماء بها على مدى التاريخ، وذلك لما حوته من إضافات نفيسة واستدراكات وتصويبات ومقارنات دقيقة»(٢)

بهم أَبُو الْعَبَّاس ابْن تَيْمِية إِضْرَارًا بَينا وَحَملهمْ على عظائم الْأُمُور أمرا لَيْسَ هينا وجرهم إِلَى مَا كَانَ التباعد عَنهُ أولى بهم. / والكتاب الذي صنفه الذهبي هو" النصيحة الذهبية لابن تيمية " (دمشق ١٣٤٧ هـ).

(١) البداية والنهاية (٨٨/١٤)، الوافي بالوفيات للصفدي: دار إحياء التراث – بيروت: ١٤٢٠(١١٧/٢)، طبقات الحفاظ (ص٥٢٦)، الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (ت: ٩٢٧هـ) المحقق: إبراهيم شمس الدين: دار الكتب العلمية، ط: أولى ١٤١٠(٥٩/١).

(٢) • قال تلميذه صلاح الدين الصفدي المتوفى سنة ٧٦٤ هـ في الوافي بالوفيات (١١٥/٢): " لم أجد عنده جمود المحدثين ولا كودنة النقلة بل هو فقيه النظر، له دربة بأقوال الناس ومذاهب الأئمة من السلف وأرباب المقالات. وأعجبني منه ما يعانيه في تصانيفه من أنه لا يتعدى حديثا يورده حتى يبين ما فيه من ضعف متن، أو ظلام إسناد، أو طعن في رواته، وهذا لم أر غيره يراعي هذه الفائدة فيما يورده.

• ومن الأمثلة على هذا: عمله في "الكاشف" ومختصره لـ "المستدرك " • واختصاره "السنن الكبرى" للبيهقي.. تكلم على أسانيده بنفائس.

على أن مكانته العلمية وبراعته تظهر عند دراستنا له محدّثًا؛ فقد مهر فيه وجمع كثيرا من كتبه وصنّف حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفًا لذا فلا ضير إذا أطلق عليه معاصروه (محدث العصر) ».[١]

**وعلى علم الرجال قامت شهرته بما صنف فيه من مؤلفات كـ(تاريخ الإسلام) و(سير أعلام النبلاء)....

وقد علا شأنه بحيث اعتبر هو والمزي مؤرّخي القرن الثامن؛ كما نبّه على ذلك السيوطي وذكر أن المحدثين في عصره عيال في فنون الحديث على أربعة أحدهم الذهبيّ، وقال ابن كثير: « الْحَافِظُ الْكَبِيرُ مُؤَرِّخُ الْإِسْلَامِ وَشَيْخُ الْمُحَدِّثِينَ خُتِمَ بِهِ شُيُوخُ الْحَدِيثِ وَحُفَّاظُهُ»[٢] وقال ابن حجر عنه: مِن أَهْلِ الاستِقراءِ التَّامّ في نَقْدِ الرِّجالِ»[٣] ووصفه تلميذه الحسيني بـ «الشيخ الإمام العلامة شيخ المحدثين قدوة الحفاظ والقراء محدث الشام ومؤرخه ومفيده" وقال: « وكان أحد الأذكياء المعدودين والحفاظ المبرزين»[٤] وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: «ناقد الْمُحدثين وَإِمَام المعدلين والمجرحين.. وَكَانَ آيَة فِي نقد الرِّجَال عُمْدَة فِي الْجَرْح وَالتَّعْدِيل عَالما بالتفريع والتأصيل، وأصبحت أقوالُه مرجع الأئمة وعليها يعولون ».[٥]

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (٩/١٠٠، ١٣٠٦)، طبقات الحفاظ للسيوطي: الكتب العلمية (ص ٥٢١، ١١٤٤).

قال السبكي عنه في طبقاته: وَأما أستاذنا أَبُو عبد الله.. فَبَصر لَا نَظِير لَهُ، وكنز هُوَ الملجأ إِذا نزلت المعضلة، إِمَامًا لوُجُود حفظا وَذهب الْعَصْر معنى ولفظا وَشَيخ الْجَرْح وَالتَّعْدِيل وَرجل الرِّجَال فِي كل سَبِيل كَأَنَّمَا جمعت الْأمة فِي صَعِيد وَاحِد فنظرها ثمَّ أَخذ يخبر عَنْهَا إِخْبَار من حضرها، وَكَانَ محط رحال تغيبت ومنتهى رغبات من تغيبت تعْمل الْمطِي إِلَى جواره. وينظر: الدرر الكامنة (٥/٦٦).

(٢) طبقات الحفاظ (ص ٥١٨: الطَّبَقَة الْحَادِيَة وَالْعِشْرين)، البداية والنهاية، ط الفكر (١٤/٢٢٥).

(٣) نزهة النظر شرح النخبة، مطبعة سفير بالرياض، ط: أولى، ١٤٢٢هـ (ص١٧٨).

(٤) ذيل تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية ط: أولى ١٤١٩هـ (ص٢٢).

(٥) الرد الوافر لابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ): المكتب الإسلامي – بيروت (ص ٣١).

ومع مخالفة السبكي لشيخه الذهبيّ في بعض المسائل وردّه عليه، فقد أثنى عليه ثناء عطرًا ».[١]

* **وأمّا أهمية مصنفاته فيما يخص بحثنا**.. فلا يكاد ينظر أحد في مصنفات الإمام الذهبي حتى يلحظ ملكته النقدية وسعة معلوماته ودقة تحريراته، ومن أشهرها (ميزان الاعتدال) أورد في مقدمته عبارات الجرح والتعديل ومراتبها وبين مدلولاتها في النقد؛ وألف رسالة في (ذكر من يؤتمن قوله في الجرح والتعديل) تكلم فيها على أصول النقد وطبقات النقاد وكيفية أخذ أقوالهم، وهو في كتبه يشرح بعض هذه الأصول مع تدقيق وتحرير.

قال ابن حجر: وَرغب النَّاس فِي تواليفه ورحلوا إِلَيْهِ بِسَبَبِهَا وتداولوها قِرَاءَة ونسخا وسماعا. وقال تلميذه الحسيني عن مؤلفاته: وقد سار بجملة منها الركبان في أقطار البلدان»،[٢] وقال تلميذه الصفدي: الشيخ الإمام العلامة الحافظ حَافظ لَا يجاري وَلَافظ لَا يباري أتقن الحَدِيث وَرِجَاله وَنظر علله... من ذهن يتوقد ذكاؤه جمع الْكثير ونفع الجم الْغَفِير وَأكْثر من التصنيف ووفر بالاختصار مؤونة التطويل في التأليف».[٣]

وأما تلاميذه فكان لتعدد فنونه مدرسةً قائمةً بذاتها؛ قال الحسيني: حمل عنه الكتاب والسنة خلائق، وقال ابن قاضي شهبة: سمع منه السبكي والبرزالي وابن كثير وابن رجب وخلائق من مشايخه ونظرائه وتخرج به حفاظ»[٤]

---

(١) قال التاج السبكي (ت: ٧٧١هـ) في طبقات الشافعية الكبرى (١٠٠/٩): شيخنا وأستاذنا الإمام الحافظ.. محدث العصر... وهو الذي خرجنا في هذه الصناعة، وأدخلنا في عداد الجماعة"، وقال: سمع منه الجمع الكثير، وما زال يخدم هذا الفن إلى أن رسخت فيه قدمه، وضربت باسمه الأمثال، وسار اسمه مسير لقبه الشمس إلا أنه لا يتقلص إذا نزل المطر، ولا يدبر إذا أقبلت الليالي. وأقام يرحل إليه من سائر البلاد، وتناديه السؤالات من كل ناد".

(٢) الدرر الكامنة لابن حجر (٦٧/٥)"، ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (المتوفى: ٧٦٥هـ)، دار الكتب العلمية ط: أولى ١٤١٩هـ (ص ٢٢).

(٣) الوافي بالوفيات (١١٤١/٢).

(٤) ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (المتوفى: ٧٦٥هـ)، دار الكتب العلمية ط: أولى ١٤١٩هـ (ص ٢٣)، طبقات الشافعية الكبرى(٥٦/٣).

ثامنا- وفاته: أصيب رحمه الله قبل موته بماء نزل في عينيه، وتوفي في ذي القعدة ٧٤٨ هـ، ودفن بمقابر باب الصغير، وصلى عليه العلماء، وصلّي عليه صلاةُ الغائب في غير بلد، ورثاه كثير من أئمة عصره».[١]

••• ••• •••

(١) المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢هـ): المطبعة الحسينية المصرية، ط: أولى (١٥٠/٤)، تاريخ ابن الوردي (المتوفى: ٧٤٩هـ): دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧- (٣٣٧/٢).

المبحث الأول

منهج أئمة الحديث في استخدام المصطلحات العلمية

**من المعلوم أن لكل علم مصـــطلحاتٍ ومفاهيم تعارف عليها أئمة الفن فيما بينهم يعلمون مرادها عند إطلاقها ويعملون بمقتضـــاها، وهذا أمر بدهيٌّ لا يحتاج إلى إطالة الكلام فيه أو التنبيه عليه..

** لكن ما ينبغي التنبيه عليه والإشـارة إليه هو: أن هناك من المصـطلحات التي يسـتخدمها أئمة الحديث ويراد بها غير الظاهر منها، وكذا ثمة مصطلحات يتفاوت المقصود منها باختلاف الإمام الذي يطلقها، وهاك بيانه:

** **فمن النوع الأول: المصطلحات التي يراد بها غير الظاهر منها، ك:**

(١) مصـــطلح «متروك»، **الترك**: عند نقاد الحديث يعني عدم قبول رواية الشـــيخ؛ لفحش خطئه وأوهامه ومخالفاته.

**لكن قد يراد من إطلاقه معنى آخر؛ قَالَ عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ: كَانَ عَطَاءٌ (أي ابنُ أَبِي رَبَاحٍ) اخْتَلَطَ بِأَخَرَةٍ، تَرَكَهُ: ابْنُ جُرَيْجٍ، وَقَيْسُ بنُ سَـــعْدٍ.. قُلْتُ (أي: الذهبيّ): لَمْ يَعْنِ عَلِيٌّ -بِقَوْلِهِ: تَرَكَهُ هَاذَانِ- التَّرْكَ العُرْفِيَّ، وَلَكِنَّهُ كَبُرَ وَضَـــعُفَتْ حَوَاسُّـــهُ، وَكَانَا قَدْ تَكَفَّيَا مِنْهُ وَتَفَقَّهَا وَأَكْثَرَا عَنْهُ فَبَطَّلاَ، فَهَذَا مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: تَرَكَاهُ.[١]

(٢) وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي الإمام ((ابْن المَاجَشُوْنِ)): « **كَانَ لاَ يَعقِلُ الحَدِيْثَ** »:

قال الذهبيّ معقبا: يَعْنِي: لَمْ يَكُنْ مِنْ فُرْسَانِهِ- وَإِلاَّ فَهُوَ ثِقَةٌ فِي نَفْسِهِ..[٢]

---

(١) ميزان الاعتدال (٥/٨٦ - ٨٧).

(٢) ميزان الاعتدال (١٠/٣٥٩، ٩٢) العَلاَّمَةُ الفَقِيْهُ مُفْتِي المَدِيْنَةِ ابْنُ الماجَشُوْنِ عَبْدُ المَلِكِ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ التَّيْمِيُّ، تِلْمِيْذُ مَالِكٍ... قَالَ مُصْعَبُ بنُ عَبْدِ اللهِ: كَانَ مُفْتِي المَدِيْنَةِ فِي زَمَانِهِ... وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ: كَانَ فَقِيْهاً فَصِيْحاً دَارَتْ عَلَيْهِ الفُتْيَا فِي زَمَانِهِ وَكَانَ ضَرِيْراً.

(٣) إطلاق «**الشيطان**» على شخص أو راو ما الظاهر منه أنه جرح قويّ.(١)

**لكن قد يستخدم هذا اللفظ للدلالة على الإتقان التام والتفرد المبهر وسعة الحفظ وسيلان الذهن؛

قَالَ العَبَّاسُ بنُ عَبْدِ العَظِيْمِ: سَمِعْتُ ابْنَ مَهْدِيٍّ يَقُوْلُ: لَمَّا قَدِمَ الثَّوْرِيُّ البَصْـــرَةَ، قَالَ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! جِئنِي بِإِنْسَـــانٍ أُذَاكِرُهُ، فَأَتَيْتُهُ بِيَحْيَى بنِ سَـعِيْدٍ القطان، فَذَاكَرَهُ، فَلَمَّا خَرَجَ قَالَ: قُلْتُ لَكَ: جِئنِي بِإِنْسَانٍ، جِئْتَنِي بِشَيْطَانٍ!! – يَعْنِي: بَهَرَهُ حِفْظُهُ –.(٢)

---

(١) جاء في سير أعلام النبلاء (١١٣/٩) وَلابْنِ عُلَيَّةَ ابْنٌ آخَرُ، جَهْمِيٌّ شَـيْطَانٌ، اسْمُهُ: إِبْرَاهِيْمُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ، كَانَ يَقُوْلُ بِخَلْقِ القُرْآنِ، وَيُنَاظِرُ.

وفي السير أيضا (٧١/٢١) وَظهر بِدِمَشْقَ مَغْرِبِيٌّ شَيطَانٌ ادَّعَى الرُّبوبيَّة!، فَقُتل.

(٢) تذكرة الحفاظ (٢١٨/١، ٢٨٠- ٤٩/)، سير أعلام النبلاء (١٧٥/٩ . ١٨٨، ٥٣)

وجاء في تاريخ بغداد (٤٤/٩): أخبرنا البرقانيّ... قال: سمعت إبراهيم بن الأصـــبهاني يقول: كان أبو داود الطيالسي بأصبهان، فلما أراد الرجوع أخذ يبكي، فقالوا له يا أبا داود إن الرجل إذا رجع إلى أهله فرح واستبشر، وأنت تبكي؟! فقال: إنكم لا تعلمون إلى من أرجع، إنما أرجع إلى شـــياطين الإنس، علي بن المديني، وابن الشاذكوني، وابن بحر السقاء- يعني عمرو بن علي-.

ومن هذا القبيل لفظ «جنّي»؛ ومنه ما جاء في ســـير أعلام النبلاء (١١٤/٢، ٥٩٥- ٤٧/ ٩- الأثرم الحافظ الكبير العلامة أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الإسكافي صاحب الإمام أحمد:... وصنف التصانيف... وله كتاب في العلل وكان من أفراد الحفاظ قال أبو بكر الخلال: كان جليل القدر حافظا لما قدم عاصـــم بن علي بغداد طلب من يخرج له فوائد فلم يجد مثل أبي بكر فلم يقع منه بموقع لحداثة سنه فأخذ يقول: هذا خطأ وهذا وهم فسر عاصم به كان للأثرم تيقظ عجيب حتى قال ابن معين وغيره: كأن أحد أبويه جني إلى أن... قال إبراهيم الأصبهاني: الأثرم أحفظ من أبي زرعة الرازي وأتقن، وقال يحي بن أيوب المقابري: أحد أبوي الأثرم جني.

ومنه لفظ «لصّ»؛ كما في ترجمة: إســـرائيل بن يونس السَّـــبِيعي الهَمْداني الكوفي، وثّقه جمهور الأئمة... وقال ابنُ مهدي (نقله ابن حجر): لص يسرق الحديث، يعنى يتلقف العلم تلقفا. مات سنة ستين ومائة أو بعدها. الطبقات الكبرى ٦/ ٣٥٢، الجرح والتعديل ٢/ ٣٣٠، الثقات ٦/ ٧٩، تاريخ بغداد (٢٣/٧)، ســـير الأعلام ٧/ ٣٥٥، تذكرة الحفاظ ١٥٨/١، فتح الباري (٣٩٠/١)، التهذيب ٢٦١/١.

(٤) إطلاق مصطلح «**الحفظ**» يراد به شدة ضبط الراوي وإتقانه لحديثه .[١]

**لكن قد يطلقونه لمعنى آخر مغاير تماما لمراد الأئمة النقاد منه بل وحتى المشتغلين بالعلم!!؛

قال الإمام الذهبي: النِّعَالِيُّ أَبُو عَبْدِ اللهِ الحُسَيْنُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ الشَّيْخُ المعَمَّر مُسْنِدُ العِرَاق البَغْدَادِيُّ الحَمَّامِي الحَافِظ – يَعْنِي يَحفظُ ثِيَاب الحَمَّام وَغلَّته –!![٢]

** ولا أريد أن أطيل في هذا الباب؛ فما ذُكر.. كاف شاف لإيضاح المراد....

** **ومن النوع الآخر:**

المصطلحات التي يتفاوت المقصود منها باعتبار الإمام الذي يطلقها:

** (١) قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى: « (وَعَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ) أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي خَيْثَمَةَ وَقَدْ قَالَ لَهُ: إِنَّكَ تَقُولُ: فُلَانٌ **لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ**، فُلَانٌ ضَعِيفٌ؟؟

(إِذَا قُلْتُ) لَكَ (لَا بَأْسَ بِهِ فَهُوَ ثِقَةٌ) وَإِذَا قُلْتُ لَكَ: هُوَ ضَعِيفٌ فَلَيْسَ هُوَ بِثِقَةٍ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، فَأَشْعَرَ بِاسْتِوَاءِ اللَّفْظَيْنِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمه الله: وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ حِكَايَةٌ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، بَلْ نِسْبَتُهُ إِلَى نَفْسِهِ خَاصَّةً».[٣]

---

(١) جاء في التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي (ص ٢٥٤) قال عبد الرحمن بن مهدي: الحفظ إلاتقان...

وجاء في تدريب الراوي (١٥٩/١): وَمِنْهَا: أَنَّهُ ذَكَرَ مَعَ الضَّبْطِ الْحِفْظَ وَالْإِتْقَانَ، وَلَيْسَتْ مُتَغَايِرَةً....

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠١/١٩) ونقل في ترجمته: قَالَ أَبُو عَلِيٍّ بنُ سُكَّرَة: هُوَ رَجُلٌ أُمِّيٌّ، لَهُ سَمَاع صَحِيْحٌ عَالٍ، وَكَانَ فَقيراً عَفِيْفاً مِنْ بَيْتِ علَمٍ يَخْدُمُ حَمَّاماً فِي الكَرْخِ،.. قَالَ شُجَاعٌ الذُّهْلِيّ: هُوَ صَحِيْحُ السَّمَاع خَالٍ مِنَ العِلْمِ وَالفَهم سَمِعْتُ مِنْهُ..

وفي لسان الميزان (٢٦٨/٢، ١١١٨) وكان يعرف بالحافظ؛ لأنه كان يحفظ ثياب الناس في الحمام.

(٣): تدريب الراوي (٤٠٥/١ ٤٠٦) قَالَ الْعِرَاقِيُّ: «وَلَمْ يَقُلِ ابْنُ مَعِينٍ: إِنَّ قَوْلِي لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ كَقَوْلِي ثِقَةٌ، حَتَّى يَلْزَمَ مِنْهُ التَّسْوِيَةُ، إِنَّمَا قَالَ: إِنَّ مَنْ قَالَ فِيهِ هَذَا فَهُوَ ثِقَةٌ، وَلِلثِّقَةِ مَرَاتِبُ، فَالتَّعْبِيرُ بِثِقَةٍ أَرْفَعُ مِنَ التَّعْبِيرِ بِلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنِ اشْتَرَكَا فِي مُطْلَقِ الثِّقَةِ».

وقال السخاوي رحمه الله: « وَنَحْوُهُ قَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيِّ: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ دُحَيْمٍ، يَعْنِي الَّذِي كَانَ فِي أَهْلِ الشَّامِ كَأَبِي حَاتِمٍ فِي أَهْلِ الْمَشْرِقِ: " مَا تَقُولُ فِي عَلِيِّ بْنِ حَوْشَبٍ الْفَزَارِيِّ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ: فَقُلْتُ: وَلِمَ لَا تَقُولُ: ثِقَةٌ، وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا؟ قَالَ: قَدْ قُلْتُ لَكَ: إِنَّهُ ثِقَةٌ». (١)

** (٢) ومنه إطلاق مصطلح «**الجهالة**» يراد به إما جهالة العين أو جهالة الحال.

****لكن** الإمام أبو حاتم الرازي يستخدمه أحيانا في حق الصحابة الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين؛ فقد نقل ابن حجر في ترجمة زياد بن جارية التميمي الدمشقي... وأبو حاتم قد عبّر بعبارة «مجهول» في كثير من الصحابة.(٢)

قال ابن حجر: قال أبو حاتم: «مجهول» وكذا هو في كتاب ابن أبي حاتم في جماعة من الصحابة في الأفراد وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة لا يريد جهالة العدالة وإنما يريد أنه من الأعراب الذي لم يرو عنهم أئمة التابعين... ولو ذهبت أسرد من ذكره في الصحابة.. لطال الشرح لا سيما وهذا رجل من أهل بدر لم يتخلف عن ذكره أحد ممن صنف في الصحابة...».(٣)

وقد يطلق «المستور» على «الثقة»؛ قال ابنُ أبي حاتم:- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ، وأسامةُ بنُ زَيْدٍ، ونافعُ، وابن إسحاقَ، والوليدُ بنُ كَثيرٍ: عن إبراهيم ابن عبد الله بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن عليٍّ: نهاني النبيُّ ﷺ عن القِراءة راكعًا... الحديثَ، وَرَوَاهُ الضَّحَّاكُ بنُ عُثْمَانَ وداودُ بنُ قيس الفَرَّاءُ وابنُ عَجْلانَ: عن إبراهيم ابن عبد الله بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ، عَن عليٍّ...

(١) فتح المغيث (١٢٢/٢)، وينظر: تهذيب التهذيب (٣١٥/٧، ٥٣٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٣٥٦/٣، رقم ٦٥٧).

(٣) لسان الميزان (١٢/٦، ٤٥) مدلاج بن عمرو السلمي... وهذا صحابي؛ ذكره ابن حبان وغيره في الصحابة.

أيُّهما الصَّحيحُ؟ قَالَ أَبِي: لم يقُلْ هؤلاءِ الذين رَوَوْا عَنْ أَبِيهِ: سمعتُ عليًّا، إلا بعضَهم، وهؤلاءِ الثلاثةُ مستورون، والزِّيادةُ مقبولةٌ من ثقةٍ... ».(١)

((٣)) إطلاق « **النكارة » عند جمهور أئمة النقاد يراد به الضعف أو مخالفة الضعيف لمن هو أقوى منه، ومنهم من يستخدمه ويريد به مجرد التفرد، ومنهم من يستخدمه بمعنى الشاذ.(٢)

**لكن يطلقه الإمام البخاري فيمن هو شـــديد الجرح؛ ومنه ما جاء في ترجمة «أبان بن جبلة الكوفي. أبي عبد الرحمن،... ضعفه الدارقطني وغيره. وقال البخاري: منكر الحديث».

ونقل ابن القطان أن البخاري قال: «كل من قلت فيه منكر الحديث.. فلا تحل الرواية عنه».(٣)

** **وبعد تلك الإشارة** يتبين لنا أهمية فهم مصطلحات الأئمة، وما يحمل منها على ظاهره، مما لا يراد به غير الظاهر.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/٢٦٢، ٣٦١).

(٢) جاء في مشيخة القزويني (المتوفى: ٧٥٠هـ) (ص ١١٣): الحديث المنكر قسمان: الأول: المنفرد المخالف لما رواه الثقات، لوهمٍ حصل له وإن كان ثقةً. والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده، وهذا أضعف من ذاك، والله أعلم.

وجاء في شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٥٨٢) قال صالح بن محمد الحافظ: الشاذ، الحديث المنكر الذي لا يعرف/

وفيه أيضًـا (٢/٦٥٣ ٦٥٤): ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث، وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل: أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة لا يعرف ذلك الحديث إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً. ذكره في سياق ما إذا انفرد شعبة أو من في طبقته بحديث عن قتادة عن أنس.

وهذا التصريح، كما قاله الإمام أحمد في حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ـ ﷺ ـ «في النهي عن بيع الولاء وهبته»....

(٣) ميزان الاعتدال (١/٦، ٣).

**لذا قال الذهبيّ رحمه الله «ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما بين ذلك مِن العباراتِ المتَجاذَبَة، ثم أهَمُّ مِن ذلك، أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة».(١)

وقال تاج الدين السبكي: «وَمِمَّا يَنْبَغِي أَن يتفقد عِنْد الْجرْح أَيْضًا حَال الْجَارِح فِي الْخِبْرَة بمدلولات الْأَلْفَاظ؛ فكثيرا مَا رَأَيْت من يسمع لَفْظَة فيفهمها عَلَى غير وَجهها، والخبرة بمدلولات الْأَلْفَاظ وَلَا سِيمَا الْأَلْفَاظ الْعُرْفِيَّة الَّتِي تختلف باخْتِلَاف عرف النَّاس وَتَكون فِي بعض الْأَزْمِنَة مدحا وَفِي بَعْضهَا ذما أَمرٌ شَدِيدٌ لَا يُدْرِكهُ إِلَّا قعيد بِالْعلمِ».(٢)

وكذا قال السخاوي: والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك.(٣)

وقال طاهر بن صالح الجزائري: الِاصْطِلَاح اتِّفَاق الْقَوْم على اسْتِعْمَال لفظ فِي معنى معِين غير الْمَعْنى الَّذِي وضع لَهُ فِي أصل اللُّغَة وَذَلِكَ كَلَفْظِ الْوَاجِب فَإِنَّهُ فِي أصل اللُّغَة بِمَعْنى الثَّابِت وَاللَّازِم وَقد اصْطلحَ الْفُقَهَاء على وَضعه لما يُثَاب الْمَرْء على فعله ويعاقب على تَركه واصطلح المتكلمون على وَضعه لما لَا يتَصَوَّر فِي الْعقل عَدمه

وَاللَّفْظ إِذا اسْتعْمل فِي الْمَعْنى الَّذِي وَضعه لَهُ المصطلحون يكون حَقِيقَة بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِم ومجازا بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيرهم قَالَ فِي الْمِفْتَاح: الْحَقِيقَة هِيَ الْكَلِمَة المستعملة فِي مَعْنَاهَا بالتحقيق، والحقيقة تَنْقَسِم عِنْد الْعلمَاء إِلَى لغوية وشرعية وعرفية، وَالسَّبَب فِي انقسامها هَذَا هُوَ مَا عرفت أَن اللَّفْظَة يمْتَنع أَن تدل على مُسَمّى من غير وضع فَمَتَى رَأَيْتهَا دَالَّة لم تشك فِي أَن لَهَا وضعا وَأَن لوضعها صاحبا، فالحقيقة لدلالتها على الْمَعْنى تستدعي صَاحب وضع قطعا فَمَتَى تعين عنْدك نسبت الْحَقِيقَة إِلَيْهِ فَقلت لغوية إِن كَانَ صَاحب وَضعهَا وَاضع اللُّغَة وَقلت شَرْعِيَّة إِن كَانَ صَاحب وَضعهَا

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص ٨٢).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (توفى: ٧٧١هـ) حققه: د محمود الطناحي وغيره: دار هجر، ط: الثانية، ١٤١٣(١٨/٢).

(٣) فتح المغيث(١١٤/٢).

الشَّـارِع وَمَتى لم يتَعَيَّن قلت عرفية وَهَذَا المأخذ يعرفك أَن انقسـام الْحَقِيقَة إِلَى أَكثر مِمَّا هِيَ منقسـمة إِلَيْهِ غير مُمْتَنع فِي نفس الْأَمر اهـ

هَذَا وَقد ذكر الْمُحَقِّقُونَ أَنه يَنْبَغِي لمن تكلم فِي فنّ من الْفُنُون أَن يُورد الْأَلْفَاظ المتعارفة فِيهِ مُسْتَعْملا لَهَا فِي مَعَانِيهَا الْمَعْرُوفَة عِنْد أربابه ومخالف ذَلِك إِمَّا جَاهِل بِمُقْتَضى الْمقَام أَو قَاصد للإبهام أَو الْإِيهَام، مِثَال ذَلِك فِيمَا نَحن فِيهِ أَن يَقُول قَائِل عَن حَدِيث ضَـعِيف إِنَّه حَدِيث حسـن فَإِذا اعْترض عَلَيْهِ قَالَ وَصـفته بالْحسـنِ بِاعْتِبَار الْمَعْنى اللّغَوِيّ لاشـتمال هَذَا الحَدِيث على حِكْمَة بَالِغَة، وَأما قَوْلهم لَا مشـاحة فِي الِاصْـطِلَاح فَهُوَ من قبيل تمحل الْعذر وَقَائِل ذَلِك عاذل فِي صُـورَة عاذر.(١).

••• ••• •••

(١) توجيه النظر إلى أصـول الأثر لطاهر بن صـالح الجزائري (توفى: ١٣٣٨هـ): مكتبة المطبوعات الإسـلامية– حلب، ط: الأولى(١/٧٨).

المبحث الثاني

دراسة ضوابط منهج الإمام الذهبيّ في إطلاق مصطلح «المستور»

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

تأصيل العلاقة بين الستر والجهالة مفاهيم وضوابط

** من المشهور عند أئمة الجرح والتعديل أن الجهالة على أنواع ثلاثة:

(أ) جهالة العين.. وهي المقصـــودة عند الإطلاق عند أكثر الأئمة، ما عدا أبا حاتم رحم الله الأئمة.

(ب) جهالة الحال.. وهي جهالة العدالة الظاهرة والباطنة معا، أو جهالة الوصـف، وذلك عند من لم يفرّق بين جهالة الحال والمستور.

(ج) وجهالة العدالة الباطنة فقط.. ويعبرون عن ذلك بمصطلح «المستور».

وأشد أنواع المجاهيل الثلاثة جهالة: هو (أ)مجهول العين الذي لم تغرف شخصيته ويثبت وجوده بعد، ثم مجهول العدالة الذي ارتفعت عنه جهالته العينية، ثم مجهول الباطن «المستور».

**وليس المقصود بالعدالة الباطنة هنا التي لا يعلمها إلا الله، وإنما المراد: حال الرجل في خاصّة أمره؛ في بيته ومعاملته وسـفره، وأما الظاهرة فالمقصـود منها عند صـيارفة النقاد أن يظهر على الراوي علائم التدين والاستقامة.

ومن ثمّ.. فإطلاق إمامٍ ما مصطلح «الجهالة» يعني عدم معرفته بالراوي عينًا أو حالا.(١).

---

(١) (أ) جاء في علل أحمد: رواية عبد الله (٢/٩٣، ١٦٦٨ – سَـــأَلته عَن يُونُس بن مِسْـــمَار؟ فَقَالَ: من يروي عَنهُ؟؟، كَأَنَّهُ لم يعرفهُ؟، قلت: لَهُ كَيفَ حَدِيثه؟، فَقَالَ: مَا أَدْرِي».

(ب) وفي الجرح والتعديل (٢/٢٢٥، (٢) ٧٧٧ – (١٦٢) إسـحاق بن شـاكر روى عن قتادة روى عنه عمرو بن رافع، سألت أبي عنه فقال لا أعرفه. وإذا لم يعرفه مثله صار مجهولا».

=

** كما ينبغي التنبيه هنا على أنّ المعرفة نِسْبِيّة؛ فقد يجهل إمامٌ ما راويًا ويعرفه غيرُه؛

جاء في الكامل لابن عدي (٣/٣٧١، ٥٥٢- حاتم بن حريث شامي، حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بن سَـــعِيد، قالَ: قُلتُ ليحيى بن مَعِين: فحاتم بن حريث الطائي كيف هو؟ قَال: لاَ أعرفه..

قال عثمان(أي ابن سعيد الدارمي): حاتم بن حريث الطائي شامي ثقة.

(ج) وفي الجرح (٧/١٢٩، ٧٣٧- قدامة بن كلثوم، أسند أن ابن معين قال: ما أعرفه، قال ابن أبي حاتم: لم يعرفه؛ لأنه كان مجهولا».

(د) وفي الجرح أيضا (٩/٤١٤، ٢٠٢٠ - أبو عون بن أبي حازم، نا عبد الرحمن قال سئل أبو زرعة عنه فقال هو مديني لا نعرفه، قال أبو محمد (ابن أبي حاتم): إذا لم يعرفه مثله.. فقد جعله مجهولا»..

(هـ) وفي ميزان الاعتدال (٤/٣٥، ٨١٦٥- محمد بن مسعود[د] ذكره ابن أبي حاتم مختصرا. مجهول. قلت: ما هو بمجهول، هو العجمي نزيل طرســوس. صــدوق كبير المحل، ولكن ما عرفه أبو حاتم» وفي ســير أعلام النبلاء (١٢/٢٤٩، ٩١- مُحَمَّدُ بنُ مَسْعُوْدِ الطَّرَسُوْسِيُّ* (د) الإِمَامُ القُدْوَةُ الحَافِظُ شَيْخُ الثَّغْرِ فِي زَمَانِهِ. حَدَّثَ عَنْ: يَحْيَى القَطَّانِ وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ وَطَبَقَتِهِم، وعَنْهُ: أَبُو دَاوُدَ وَمُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ حَافِظُ الأَنْدَلُسِ وَخَلْقٌ. وَثَّقَهُ: الخَطِيْبُ وَغَيْرُهُ، وَكَانَ ابْنُ وَضَّاحٍ يَتَغَالَى فِيْهِ يقول: مَا رَأَيْتُ أَعْلَمَ بِالحَدِيْثِ مِنْه هُوَ رَفِيْعُ الشَّأْنِ فَاضِلٌ لَيْسَ بِدُوْنِ أَحْمَدَ.

(و) وفي الميزان (٣/٦٧٨، ٨٠٣٥ - محمد بن عيسى بن سورة [الحافظ العلم أبو عيسى] الترمذي صاحب الجامع، ثقة مجمع عليه، ولا التفات إلى قول ابن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال: إنه مجهول، فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له... ».

(ز) وفي ميزان الاعتدال (٣/٢٧، ٢٦٧٥ - دغفل بن حنظلة النسابة. روى عنه الحسن البصري شيئا في سنن النبي ﷺ، خولف فيه ولم يضــعفه أحد. ويقال: له صــحبه، ولم يصــح. قال أحمد بن حنبل: ما أعرفه. قلت: يكفى في جهالة كون أحمد ما عرفه».

(ح) وفي التهذيب « (١/٢٤٦، ٤٦٢"س- إسحاق بن الفرات بن الجعد بن سليم التجيبي ولي قضاء مصر. روى عن مالك وغيره. وعنه بحر بن نصر... وغيرهم، من أكابر أصحاب مالك، قال أبو عوانة: ثقة، وقال بحر بن نصر سمعت ابن علية يقول: ما رأيت ببلدكم أحدا يحسن العلم إلا هو»... وقال أبو حاتم: «شيخ ليس بالمشهور» قلت (ابن حجر): ما عرفة أبو حاتم » توفي ٢٠٤.

قال ابنُ عَدِي: تكلم فيه حسب ما تبين أنه ثقة أو غير ثقة ولعزّة حديثه لم يعرفه يَحْيى، وأرجو أنه لا بأس به».(١)

** وفي الاحتجاج بأصحاب تلك الأقسام خلاف يطول، وإن كان ثمة فريق من الأئمة يقبل رواية المستور، وأما القسمان الأولان.. فالأكثر على ردهما، مع وجوب ملاحظة شروط كل إمام في قبول رواية الرواة كأبي حنيفة في قبول رواية الصنف الثاني إذا كانوا في قرون الخيريّة؛ نظرًا لغلبة العدالة على أهل زمنه بينما يستأنس غيره بها، وسيأتي الإشارة إلى مذهب ابن حبان وابن عبد البر والحنفية، فليتنبه لهذا جيدا ».(٢)

** وأمّا «المستور» أي مجهول العدالة في الباطن مع كونه عدلا في الظاهر.. فيحتج به جمعٌ من الأئمة كـ: بعض الشافعية، والإمام سليم بن أيوب الرازي الفقيه، وقال ابن الصلاح: وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورَةِ فِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوَاةِ الَّذِينَ تَقَادَمَ الْعَهْدُ بِهِمْ، وَتَعَذَّرَتِ الْخِبْرَةُ الْبَاطِنَةُ بِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»،(٣) وصحّح النوويّ الاحتجاجَ به أيضًا، وسيأتي الإشارة إلى مذهب الإمام الذهبيّ رحمهم الله جميعًا بالقول بمضمونه في بحثنا هذا».(٤)

**** وقفة مختصرة مع كلام العلماء عما تزول به جهالة العين؟**

«اشتهر القول بأنّ أَقَلّ مَا تَرْتَفِعُ بِهِ الْجَهَالَةُ أَنْ يَرْوِيَ عَنِ الرَّجُلِ اثْنَانِ فَصَاعِدًا مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالْعِلْمِ كَذَلِكَ؛ وهذا هو قول الإمام محمد بن يحيى الذهلي، والشهرة لا تقتضي التوثيق»

---

(١) وفي التهذيب (١٢٩/٢، ٢١١-د س ق - حاتم بن حريث...، وقال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات مات سنة "١٣٣.

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص١١١وما بعدها)، مقدمة النووي في شرح صحيح مسلم (٢٨/١)، التقريب والتيسير(ص ٤٩)، المقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٢٥٦/١)، تدريب الراوي(٣١٧/١)، فتح المغيث(٤٦/٢ وما بعدها)، توضيح الأفكار(١٦٥/١ وما بعدها).

(٣) معرفة أنواع علوم الحديث، مقدمة ابن الصلاح (ص١١٢ وما بعدها)، الباعث الحثيث (ص ٩٧).

(٤) تدريب الراوي (٣٧٣/١) وبيّن أنّ النووي نصّ عليه في شرح المهذب، وينظر: توضيح الأفكار (١٢١/٢).

وعلى هذا مشى المتأخرون، ولا يكسبه ذلك عدالة عندهم».(١)

قال ابنُ عبد البر في: عَبْد الرَّحْمَنِ بْن يَزِيدَ بْنِ عُقْبَةَ: «قَدْ رَوَى عَنْهُ ثَلَاثَةٌ وَقَدْ قِيلَ رَجُلَانِ فَلَيْسَ بِمَجْهُولٍ».(٢)

ولكن لا بد من وجوب ملاحظة منهج كلٍّ إمام في إطلاق مصطلحاته من راو إلى آخر؛ فقد قال الدارقطني: «من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته»..

فخصّص رفْعَ الجهالة هنا برواية ثقتين دون غيرهما.(٣)

وقال ابن الصلاح: وَمَنْ رَوَى عَنْهُ عَدْلَانِ وَعَيَّنَاهُ.. فَقَدِ ارْتَفَعَتْ عَنْهُ هَذِهِ الْجَهَالَةُ ».(٤)

قال الخطيب وغيره: وترتفع الجهالة عن الراوي بمعرفة العلماء له، أو برواية عدلين عنه».(٥)

وللحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى تفصيل جيد في بيان مذاهب عدد من المتقدمين في إطلاق الجهالة، وساق أمثلة لمالك وعلي بن المديني وأحمد وأبي حاتم وغيرهم.

(ج) ثمّ نبّه (أي الحافظ ابن رجب) على وجوب ملاحظة اعتبار الأئمة الذين يتحرون في النقل ولا يروون إلا عن ثقة، دون غيرهم ممن يروون عن كلٍّ.

(د) وكذا نبّه على وجوب اعتبار القرائن؛ فقد يوثق الإمامُ من لم يرو عنه إلا واحد؛ كابن معين، وهذا ليس تعارضًا، بل هو من باب اعتبار القرائن، وهي متعددة؛ تراجع في مظانها.

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ): المكتبة العلمية- المدينة المنورة (ص ٨٨ و ٨٩: بَابُ ذِكْرِ الْمَجْهُولِ وَمَا بِهِ تَرْتَفِعُ عَنْهُ الْجَهَالَةُ الْمَجْهُولُ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وبَابُ ذِكْرِ الْحُجَّةِ عَلَى أَنَّ رِوَايَةَ الثِّقَةِ عَنْ غَيْرِهِ لَيْسَتْ تَعْدِيلًا لَهُ).

(٢) الاستذكار لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ): دار الكتب العلمية – بيروت (١/١٨٠ و٤/٨٧).

(٣) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي للسخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ): مكتبة السنة – مصر (٢/٥٤).

(٤) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ): دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر– بيروت (ص١١٢).

(٥) فتح المغيث (٢/٤٧)، فانظر رحمني الله وإياك لتنبيهه وتنصيصه على قيد معرفة العلماء للراوي.

واستظهر أخيرًا: «أنه لا عبرة بتعدد الرواة، وإنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات».(١)

** **ومن ثم**.. فرواية الحفاظ الثقات تنفع المجهول، لكنها لا تجعله ثقة، فليتنبه لهذا؛

قال السخاوي: كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوي حسنَ الظنِّ به.. وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون، كما قال ابن حبان، على الأحوال كلها».(٢)

وهذا منهجٌ معتبرٌ عند متقدمي جهابذة الفنّ؛ قال ابنُ أبي حاتم: « سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفًا بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولا نفعه رواية الثقة عنه.

قلت: وهذا قيد هام في المسألة وهو عدم معرفة الراوي بالضعف.

ولذا قال ابنُ أبي حاتم أيضا: سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوى حديثه؟

قال أي لعمري، قلت: الكلبي روى عنه الثوري، قال إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يتكلم فيه، وقال كان سفيان الثوريّ إذا حدث عن محمد بن السائب الكلبي.. تبسم لأنه غير ثقة عنده؟

فقال: كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب لا قبوله ».(٣)

وعن ابن رشيد: «لا شك أن رواية الواحد الثقة تخرج عن جهالة العين إذا سمّاه ونسبه».(٤)

(هـ) **كما أنّ لتوثيقِ الأئمةِ قدرًا في إزالة الجهالة عن الراوي:

(١) شرح علل الترمذي: "رواية الثقة عن رجل هل ترفع جهالته ومتى ترتفع الجهالة"؟ (٣٧٦/١ وما بعدها).

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: مكتبة السنة – مصر (٥٤/٢).

(٣) الجرح والتعديل: «باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه ». (٣٦/٢).

(٤) «فتح المغيث (٥٣/٢)».

جاء في ميزان الاعتدال (٣/٥٧٩، ٧٦٧٠ – محمد بن شـريك [ق]، أبو عثمان المكي، عن عمرو بن دينار، ذكره البخاري، فيه جهالة، قلت: ليس بمجهول؛ قد وثّقه ابن معين، والإمام أحمد »(١).

(و) *وأما ابن حبان.. فقيل إنه يوثق المجاهيل ومن يقول فيه: لا أعرفه ولا ابن من هو ولا ولا، وهذا هو مرادهم بقولهم: يوثق المجهول عينا الذي لم يرو عنه إلا راو واحد، ولكن بشـرط أن لا يكون نُقِل في هذا الراوي تضعيفٌ.

فابنُ حبان يرى أن الأصل في المسلم العدالة والبراءة من أي جرح حتى يثبت ما يجرحه، بينما يرى غيره أن الأصل هو الجهالة حتى يثبت فيه ما يجرحه أو يعدله بالنصّ عليه.

قال ابن حجر رحمه الله تعالى: مسـلك ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشـهور، وهو مذهب شـيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره" أي: غير ابن حبان، أما ابن خزيمة.. فمع الجمهور.

وظاهر كلامه أنه ينسبه إلى ابن حبان اجتهادًا منه، وكلام السخاويّ يؤيد ذلك».(٢)

وكلام ابن حبان في «الثقات» صـريحٌ في هذا، حيث قال رحمه الله: لِأَن الْعدْل من لم يعرف مِنْهُ الْجَرْح ضـد التَّعْدِيل فَمن لم يعلم بجرح فَهُوَ عدل إِذا لم يبين ضِـدّه؛ إِذْ لم يُكَلف النَّاس من النَّاس معرفَة مَا غَابَ عَنْهُم وَإِنَّمَا كلفوا الحكم بِالظَّاهِرِ من الْأَشْيَاء غير المغيب عَنْهُم».(٣)

(١) جاء في تهذيب التهذيب «(٩/٢٢١، ٣٥٠ –د – محمد بن شـريك المكي أبو عثمان روى عن: عمرو بن دينار... وعنه: وكيع وأبو معاوية وجعفر بن عون وغيرهم. قال أحمد وابن معين وأبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال النسـائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات قلت وقال يعقوب بن سـفيان: «لَا بَأْسَ بِهِ»، وقال الدارقطني ثقة معروف، مات سـنة ثمان وسـتين ومائة. وينظر: المعرفة والتاريخ (١/٤٣٦)، الجرح والتعديل (٧/٢٤٨، ١٥٣٦)، الثقات(٧/٤٢٢، ١٠٧١٦)، تهذيب الكمال (٢٥/٣٦٩، ٥٢٨٩)».

(٢) مقدمة «لسان الميزان» (١/١٤)، «فتح المغيث» (٢/٤٦ وما بعدها).

(٣) مقدمة «الثقات» (١/١٣).

بينما جعلها في «صحيحه» مرتكزةً على أمر إيجابيٍّ، هو التزامه في غالب أمره بأحكام الإسلام.

فقال في مقدمة صحيحه(١/١٥١): «والعدالة: أن يكون أكثر أحواله طاعة الله، لأنا متى ما لم نجعل العدل إلا من لم يوجد منه معصية بحال: أدانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل، إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها، بل العدل من كان ظاهر حواله طاعة الله، والذي يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله».

وقال أيضًا: «وأقل ما يثبت به خبر الخاصة حتى تقوم به الحجة على أهل العلم: هو خبر الواحد الثقة في دينه، المعروف بالصدق في حديثه... ».(١)

ولذا.. فقد ذهب كثير من المعاصرين إلى أن شرط ابن حبان في «صحيحه» أقوى من شرطه في «ثقاته»، وكان الحافظ ابن حجر رحمه الله يشير إلى هذا؛ فقال في «التهذيب» مرارا: فلان ذكره ابن حبان في «الثقات» وأخرج حديثه في «صحيحه».(٢)

وقد ذكر السخاويّ رحمه الله: عددًا من المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا راو واحد، ثم قال: " قيل أهل هذا القسم مطلقا من العلماء من لم يشترط في الراوي مزيدًا على الإسلام، وعزاه ابن المواق للحنفية حيث قال: إنهم لم يفصلوا بين من روى عنه واحد، وبين من روى عنه أكثر من واحد، بل قبلوا رواية المجهول على الإطلاق. انتهى. وهو لازم كل من ذهب إلى أن رواية العدل بمجردها عن الراوي تعديل له، بل عزا النووي في مقدمة شرح مسلم" لكثير من المحققين الاحتجاج به، وكذا ذهب ابن خزيمة إلى أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وإليه يومئ قول تلميذه ابن حبان... وقيّده بعضهم بما إذا كان المتفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل، كابن مهدي وغيره... وهو مخدوش، وكذا خصّه ابن عبد البر بمن يكون مشهورًا أي بالاستفاضة ونحوها في غير العلم بالزهد أو بالنجدة، فأما بالشهرة بالعلم والثقة والأمانة.. فهي كافية من باب أولى، ويقرب من ذلك: انفراد الواحد عمن

(١) مقدمة «المجروحين» (١/ ٨).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٥٦، ٦٥١: أشعث بن عبد الرحمن الجرمي) و (٢/٣٧، ٥٩: س- جابان غير منسوب... وغيرهما.

يروي عن النبي ﷺ.. وخصّ بعضُـــهم القبولَ بمن يزكيه – مع رواية الواحد – أحد من أئمة الجرح والتعديل، واختاره ابن القطان، وصححه شيخنا –أي ابن حجر– وعليه يتمشى تخريج الشيخين في صحيحهما لجماعة، أفردهم المؤلف –أي العراقي– بالتأليف... وصرح ابن رشيد بأنه لو عدله المنفرد عنه كفى، ثم نقل عن ابن كثير قوله: « إذا كان –الذي لم يرو عنه إلا واحد– في عصـــر التابعين والقرون المشـهود لأهلها بالخيرية: فإنه يسـتأنس بروايته ويسـتضـاء بها في مواطن وقد وقع في مسـند أحمد وغيره من هذا القبيل كثير».

وعن ابن المواق: « لا خلاف أعلمه بين أئمة الحديث في رد المجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد، وإنما يحكى الخلاف عن الحنفية». اه..[١] مع وجوب ملاحظة قيود وضـوابط كل إمام فمثلا عند الحنفية أنواع بضوابط..[٢]

فقول الحنفية بالعدالة القاصرة: مماثل لقول ابن حبان لكنهم لا يحتجون بحديثه ».[٣]

والجهالة عندهم: جهالة عدالة، وجهالة رواية بأن لا يُعْرَف الراوي إلا بحديث أو حديثين.

---

(١)«فتح المغيث (٤٧/٢ و٤٨)»، وكلام ابن كثير في «اختصـار علوم الحديث» حققه: أحمد شـاكر: دار الكتب العلمية(ص ٩٧).

(٢)كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري الحنفي (ت:٧٣٠هـ): دار الكتاب الإسلامي: بدون (٣٩٩/٢) فعند الحنفية تفصيل؛ قال البزدويّ في «أصوله»: وَأَمَّا الْعَدَالَةُ تَفْسِيرُهَا الِاسْتِقَامَةُ... وَهِيَ نَوْعَانِ: قَاصِرٌ وَكَامِلٌ

١ –الْقَاصِرُ مَا ثَبَتَ مِنْهُ بِظَاهِرِ الْإِسْلَامِ وَاعْتِدَالِ الْعَقْلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ حَالَةُ الِاسْتِقَامَةِ لَكِنْ هَذَا الْأَصْلُ لَا يُفَارِقُهُ هَوًى يُضِلُّهُ عَنْ الِاسْتِقَامَةِ.

٢ – وَلَيْسَ الْكَمَالُ إلَّا اسْـتِقَامَةَ حَدٍّ يُدْرَكُ مَدَاهُ؛ لِأَنَّهَا بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَشِـيئَتِهِ يَتَفَاوَتُ فَاعْتُبِرَ فِي ذَلِكَ مَا لَا يُؤَدِّي إلَى الْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ وَهُوَ رُجْحَانُ جِهَةِ الدِّينِ وَالْعَقْلِ عَلَى الْهَوَى... فَمَنْ أُبْتُلِيَ بِشَـيْءٍ مِنْ غَيْرِ الْكَبَائِرِ مِنْ غَيْرِ إصْرَارٍ فَكَامِلٌ وَخَبَرُهُ حُجَّةٌ فِي إقَامَةِ الشَّرِيعَةِ».

(٣)كشف الأسرار (٣٩٩/٢): وَبِهَذِهِ الْعَدَالَةِ لَا يَصِيرُ الْخَبَرُ حُجَّةً؛ لِأَنَّ هَذَا الظَّاهِرَ عَارَضَهُ ظَاهِرٌ مِثْلُهُ وَهُوَ هَوَى النَّفْسِ؛... فَكَانَ عَدْلًا مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ كَالْمَعْتُوهِ وَالصَّـبِيِّ عَاقِلَانِ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ، فَتَرَدَّدَ الصِّـدْقُ فِي خَبَرِهِ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ من غير رجحان ».

أما جهالة العدالة: فقال ابن الهمام في «تحريره»: **[(مَجْهُولُ الْحَالِ وَهُوَ الْمَسْتُورُ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي غَيْرِ الظَّاهِرِ) مِنْ الرِّوَايَةِ عَنْهُ (قَبُولُ مَا لَمْ يَرُدَّهُ السَّلَفُ؛ وَجْهُهَا ظُهُورُ الْعَدَالَةِ بِالْتِزَامِهِ الْإِسْلَامَ «وَلَأُمِرْت أَنْ أَحْكُمَ بِالظَّاهِرِ» (وَدُفِعَ بِأَنَّ الْغَالِبَ أَظْهَرُ وَهُوَ الْفِسْقُ) فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ (فَيُرَدُّ بِهِ مَا لَمْ تَثْبُتْ الْعَدَالَةُ بِغَيْرِهِ) أَيْ غَيْرِ الْتِزَامِهِ الْإِسْلَامَ]»..[١] فأفاد أن المستور عند الحنفية يقابل مجهول الحال والعدالة في مصطلح المحدثين، وأنه مقبول الرواية في كتب النوادر التي هي غير كتب ظاهر الرواية، ومما هو معلومٌ أن كتب ظاهر الرواية هي المعتمدة في المذهب، ولا يعتبر بما في سواها إلا إن نقل معه ترجيح من علماء المذهب.

وأما الجهالة الثانية: فقال البزدويّ: «وَأَمَّا الْمَجْهُولُ.. فَإِنَّمَا نَعْنِي بِهِ الْمَجْهُولَ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِأَنْ لَمْ يُعْرَفْ إلَّا بِحَدِيثٍ أَوْ بِحَدِيثَيْنِ، فَإِنْ رَوَى عَنْهُ السَّلَفُ وَشَهِدُوا لَهُ بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ صَارَ مِثْلَ الْمَعْرُوفِ بِشَهَادَةِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ، وَإِنْ سَكَتُوا عَنْ الطَّعْنِ بَعْدَ النَّقْلِ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّ السُّكُوتَ فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ إلَى الْبَيَانِ بَيَانٌ، وَلَا يُتَّهَمُ السَّلَفُ بِالتَّقْصِيرِ، وَإِنْ اُخْتُلِفَ فِيهِ مَعَ نَقْلِ الثِّقَاتِ عَنْهُ فَكَذَلِكَ عِنْدَنَا، فَأَمَّا إذَا كَانَ ظَهَرَ حَدِيثُهُ وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْ السَّلَفِ إلَّا الرَّدُّ لَمْ يُقْبَلْ حَدِيثُهُ، وَأَمَّا إذَا لَمْ يَظْهَرْ حَدِيثُهُ فِي السَّلَفِ فَلَمْ يُقَابَلْ بِرَدٍّ، وَلَا قَبُولٍ لَمْ يُتْرَكْ بِهِ الْقِيَاسُ وَلَمْ يَجِبْ الْعَمَلُ بِهِ لَكِنْ الْعَمَلُ بِهِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الْعَدَالَةَ أَصْلٌ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَلِذَلِكَ جَوَّزَ أَبُو حَنِيفَةَ الْقَضَاءَ بِظَاهِرِ الْعَدَالَةِ مِنْ غَيْرِ تَعْدِيلٍ حَتَّى أَنَّ رِوَايَةَ مِثْلِ هَذَا الْمَجْهُولِ فِي زَمَانِنَا لَا تُحِلُّ الْعَمَلَ بِهِ؛ لِظُهُورِ الْفِسْقِ ».[٢]

- ومن ثمّ.. فيبدو أنّ تعديل الإمام أبي حنيفة إنما كان بناءً على واقع عصره ونصوص خيريّته.
- أما ابن حبان متأخر الوفاة.. فكان هذا منه بناءً على النظر والاستدلال، لا لملحظ زمني، فافترقا!

---

(١) التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام، لابن أمير حاج (توفى: ٨٧٩هـ): دار الكتب العلمية، ط: الثانية- (٢/٢٤٧).

(٢) كشف الأسرار (٢/٣٨٤ وما بعدها)، وفيه تفصيل هام لمذهب السادة الحنفية بتقييد قبول الرواية عن تلك الطائفة بقبول السلف لها أو عدم إنكارهم على حاملها، فإن اختلف السلف في رواية راو ما نظر فيها فإن وافقت القياس قبلت وإلا فلا.

(ز) ** ومع ذا.. فلا بد من التنبيه على أنّ من شرط الراوي الواحد الذي يثبت العدالة – عند ابن حبان – لمن يروي عنه: أن يكون مشـــهورًا، وكأنه يعني الشـــهرة بطلب الحديث والاعتناء به وضبطه، أما إذا كان ضعيفًا.. فلا؛ كما صرّح به ابن حجر في اللسان، وكذا تبعه السخاوي ».(١)

قال الخطيب البغدادي: «الْمَجْهُولُ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ هُوَ كُلُّ مَنْ لَمْ يُشْتَهَرْ بِطَلَبِ الْعِلْمِ فِي نَفْسِهِ، وَلَا عَرَفَهُ الْعُلَمَاءُ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُعْرَفْ حَدِيثُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ رَاوٍ وَاحِدٍ... ».(٢)

وقال ابن الهمام بعد أن حكى المذاهب في قبول حديث المجهول: «ومعلوم أن المقصـــود مع ضبطٍ».(٣)

(ح) ** واختلفوا في إخراج الشيخين لجماعة ما عرفوا بجرح ولا توثيق، هل يحتج بهم؟»(٤)

•**أما الذهبي** رحمه الله.. فقد أبان عن منهجه فيهم؛ فقال في الميزان (١/٥٥٦، ٢١٠٩ – ترجمة: حفص بن بغيل [د]... وعنه: أبو كريب وأحمد بن بديل، قال ابن القطان: لا يعرف له حال ولا يعرف، قلت(الذهبي): لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا، فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل

(١) لســـان الميزان(١/ ١٤). وقال الإمام الذهبيّ: «كل من اشـــتهر بين الحفاظ بأنه من أصـــحاب الحديث وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن، ثم كشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه تليينا ولا اتفق لهم علم بأن أحدا وثقه: فهذا الذي عناه الحفاظ بأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح» ينظر: فتح المغيث(٢/٢٠).

(٢) ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ): المكتبة العلمية – المدينة المنورة (ص٨٨).

(٣) التقرير والتحبير لابن أمير حاج (٢/٢٥٣) فنبه إلى ضـــرورة ضـــبط هذا.. فبان طرح رواية المجهول، وهو –أي الضبط– شرط في كل راو.

(٤) قال السخاوي أيضا في فتح المغيث(٢/٥١): «معرفة البخاري به التي اقتضت له روايته عنه – ولو انفرد بها – كافية في توثيقه».

وقال الذهبي أيضا في «الميزان» (٣/٤٢٦) «في رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نصّ على توثيقهم،... وقال بتقويتهم ».

وأشـار ابن حجر في «اللسـان»(٥/ ٣) فقال: «إلى أنّ هذا شـيء نادر، لأن غالبهم معروفون بالثقة، إلا من خرجا له بالاستشهاد».

فيه إمام ما يدل على عدالته.. وهذا شيء كثير؛ ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل» انتهى.

(ط)** مع التنبيه على وجوب النظر في النصّ والتثبت من موافقته لأصول وقواعد الشريعة الغراء، لذلك كان الضعف ينجبر إذا سلم من الاضطراب، ولا ينجبر إن اعتراه اضطراب ومخالفة للقواعد وإن رواه الثقات!

* * * *

المطلب الثاني

منهج الإمام الذهبيّ في إطلاق مصطلح «المستور »

مما هو معلوم عند علماء الفنون أنّ مناهج الأئمة أو طريقة فهمهم إنّما تؤخذ من أقوالهم، وقد لا يصرّح الإمام بقواعد منهجه، فيضطر الأئمة وذوو الاختصاص للنظر في تطبيقاته لقواعد فنّه بغيةَ استخراجِ ملامح منهجه وإبرازها.. وعند إنعام النظر في معنى مصطلح «**مستور**» عند الإمام الذهبيّ.. نجده قد قعّد له، وبيّن أهمّ ملامحه بضوابط عدّة في مواضع متفرقة وبعبارات لا لبس فيها، ويمكن إبرازها فيما يلي:

(أولا) ** أن يروي عنه جماعة:

وهذا صرّح به في غير موضع من مصنفاته، والذي يبدو أن الجماعة عنده يقصد بها أكثر من اثنين؛

جناح الرومي.. عن عائشة بنت سعيد، مجهول، قاله أبو حاتم.. قلت: قد روى عنه جماعة».(١)

قلت: فقوله ظاهره الاعتراض على قول أبي حاتم كما ترى؛ مع ملاحظة توثيق ابن حبان له وعدم معرفته بجرح.

وقد قال الذهبي في المغني أيضا: وَقد يَقُول أَبُو حَاتِم: فلَان مَجْهُول وَيكون قد روى عَنهُ جمَاعَة ».(٢)

وفي تاريخ الإسلام (١١/١١٣، ٨٨- داود بْنُ يَزِيدَ الثَّقَفِيُّ الْبَصْرِيُّ، عَنْ: بِشْرِ بْنِ حَرْبٍ،... وَعَنْهُ: قتيبة، وهشام بن عبيد الله الرَّازِيُّ، وَالْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارَكِ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، قَالَ أَبو حَاتِمٍ: شَيْخٌ مَجْهُولٌ، قُلْتُ: هَذَا الْقَوْلُ يُوَضِّحُ لَكَ أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَكُونُ مَجْهُولا عِنْدَ أَبِي حَاتِمٍ، وَلَوْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ ثِقَاتٌ، يَعْنِي أَنَّهُ مَجْهُولُ الْحَالِ عِنْدَهُ فَلَمْ يَحْكُمْ بِضَعْفِهِ وَلا بتوثيقه. انتهى.

---

(١) ميزان الاعتدال (١/٤٢٤، ١٥٦٨).

(٢) المغني (١/١٣٧، ١١٩٠)، وفي اللسان(٢/١٣٨، [٥٩٩]"جناح" الرومي... وذكره ابن حبان في الثقات..

قلت: ذكره ابن حبان في ثقاته(٦/٢٨٧، ٧٧٥٧)، بينا قال الذهبي في المغني (١/٢٢١، ٢٠٣٠- قَلِيل الحَدِيث تكلم فِيهِ!! ويبدو أنه قصد كلام أبي حاتم بالتجهيل، وفائدة هذا؛ أنه سيأتي في ضوابطه اشتراط عدم معرفة الراوي بجرح.

** وفي تاريخ الإسلام (١١/٢٨٧، ٢٣٠- عَوْنُ بْنُ مُوسَى اللَّيْثِيُّ الْبَصْرِيُّ أَبُو رَوْحٍ، عَنِ: الْحَسَنِ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، وَعَنْهُ: وَكِيعٌ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَخَلَفُ بْنُ هِشَامٍ وَغَيْرُهُمْ، مَسْتُورٌ».(١)

قلت: وثّقه ابن معين والعجلي وأبو داود، ولكن توسّط فيه أبو حاتم وكذا الذهبيّ، وقد روى عنه جماعة.

** وفي تاريخ الإسلام (١١/٢٩٢) ٢٣٦- فَرَجُ بْنُ يَزِيدَ الْكَلاعِيُّ الشَّامِيُّ، عَنْ: يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ وَمُدْرِكٍ الْكَلاعِيِّ وَجَمَاعَةٍ، وَعَنْهُ: بَقِيَّة ويحيى الوحاظيّ وعتبة بن السّكن، مستور ».(٢)

** وفي تاريخ الإسلام (١٩/٥٨، ٤٧- أَحْمَد بْن محمد بْن سعيد بْن جَبَلَة الصَّيْرفيّ، بغداديّ، سَمِعَ: ابن عُيَيْنَة... وعنه: أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه الوكيل وأبو عُبَيْد المِحَامِليّ وجماعة، مستور ».(٣)

---

(١) عون بْن مُوسَى اللَّيْثِيّ الْبَصْرِي. يروي عَن: الحسن والبصريين، وعَنْهُ: وَكِيع وَأهل الْعرَاق. قال ابن معين والعجلي: ثِقَة، ونقل ابن أبي حاتم عن عبيد الله بن عمر القواريرى قال: كان ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في ثقاته/ وأفاد أبو عبد الله العنسي أنّ أبا داود وثّقه؛ كما في مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب، مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن- الفاروق الحديثة، مصر(٢/٤٥٩، ٢٠٢٦٣). ينظر: تاريخ ابن معين: الدارمي(ص ١٤٧، ٥٠٥)، التاريخ الكبير (٧/١٧، ٧٥)، معرفة الثقات (٢/١٩٧، ١٤٥٣)، الكنى لمسلم (١/٣١٢، ١١٠٣)، الجرح (٦/٣٨٦، ٢١٥١)، ثقات ابن حبان (٧/٢٨٠، ١٠٠٦٨).

(٢) فرج بن يزيد الكلاعى الشامي من أهل دمشق. روى عن: يزيد بن أبي مالك وغيره، وعنه: بقية، وعتبة ابن السكن، ويحيى بن صالح، ولم يذكره البخاري وابن أبي حاتم وابن عساكر بجرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عَنهُ الشاميون المقاطيع.. التاريخ الكبير (٧/١٣٤، ٦٠٦)، الجرح والتعديل (٧/٨٦، ٤٨٦)، الثقات (٧/٣٢٥، ١٠٢٨٨)، تاريخ دمشق (٤٨/٢٦٩، ٥٥٩٣).

(٣) جاء في تاريخ بغداد (٥/٢١٥، ٢٦٧٦-[١] أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن سعيد بْن جبلة، أَبُو عَبْد اللَّه الصيرفي: سمع ابْن عيينة،... وعنه مُحَمَّد بْن هارون بْن المجدر وهاشم بْن القاسم الهاشمي، وأَحْمَد بْن عَبْد اللَّه الوكيل، وأبو عبيد

=

** وفي تاريخ الإسلام (٣٣٩/٢٣، ٦٥٠- هارون بْن الحُسين أبو موسى النّجّاد، بغداديّ مستور، روى عَنْ: زيد بْن أخزم وطبقته، وعنه: أحمد بْن جعفر الخلّال وأبو الفضل الزُّهْرِيّ وغيرهما».

قلت: وبعد النظر في ترجمته وجدنا رواةً عنه غير ما ذكره الذهبيّ ولم نجد فيه جرحًا». (١)

** وفي تاريخ الإسلام (٣٤١/٢٣، ٦٦١- يوسف بْن يعقوب بْن مِهْران أبو عيسى الفقيه، بغداديّ مستور... وعنه: الزبير بن عبد الواحد وابن المظفّر والجراحيّ » اه.. قلت: ولم أقف فيه على جرح(٢)

** وفي تاريخ الإسلام (١٠٩/١١، ٨٤-« الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ.. رَوَى عَنْ: مُسْتَنِيرِ بْنِ أَخْضَرَ، وَعَنْهُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرْعَرَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سَمِينَةَ، شَيْخٌ مَسْتُورٌ ».(٣)

قلت: روى عنه أكثر من شيخين ولم يجرح فليتنبه.

** وفي تاريخ الإسلام (٨٣٥/٨): بَابُ بْنُ عُمَيْرٍ الْحَنَفِيُّ الشَّامِيُّ، عَنْ نَافِعٍ وَرَجُلٍ آخَرَ مَدَنِيّ،

المحاملي. ونقل عن الدارقطني قَالَ: هو بغدادي ولم يذكر فيه شيئا. وينظر: طبقات الشافعيين لابن كثير (ص ١١٤) ولم يذكر فيه شيئا أيضا.

(١) جاء في الأنساب (٣١/١٣ و٣٢) تاريخ بغداد (٢٩/١٤، ٧٣٦٧- أبو موسى هارون بن الحسين وقيل الحسن بن سعيد النجاد، من أهل بغداد، حدث عن زيد بن أخزم وغيره، روى عنه محمد بن مخلد الدوري وأحمد بن جعفر الخلال وأبو الفضل الزهري».

(٢) وفي تاريخ بغداد (٣٢١/١٤، ٧٦٤٠- يوسف بْن يعقوب بْن مهران، أَبُو عيسى الفقيه الأنماطي: حَدَّثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ الْكُوفِيّ وَدَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ الأَصْبَهَانِيّ، وعَنْهُ: الزُّبَيْرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الأَسَدَابَاذِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُظَفَّرِ وَالْقَاضِي عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الْجَرَّاحِيُّ».

(٣) جاء في تهذيب الكمال (٣٣٣/٨، ١٧٢٦ - بخ: الخليل بن أحمد المزني، ويقال: السلمي، أبو بشر البصري. روى عن: المستنير بن أخضر بن معاوية بن قرة المزني (بخ). روى عنه: إبراهيم بن محمد بن عرعرة، والعباس بن عبد العظيم العنبري، وعبد الله بن محمد الجعفي المسندي، ومحمد بن يحيى بن أبي سمينة. ذكره ابن حبان في "الثقات". روى له البخاري في كتاب "الأدب" حديثا واحدا.

ولم يضف ابن حجر في التهذيب (١٦٤/٣، ٣١٣) شيئًا. وقال في التقريب (ص ١٩٥، ١٧٥١-: صدوق من السابعة.

وعنه: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَالأَوْزَاعِيُّ وَحَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ، لَهُ حَدِيثٌ عند أَبِي دَاوُدَ، وَهُوَ مَسْتُورٌ ».(١)

** وفي تاريخ الإسلام (٦٢٢/٢٣، ٥٠٢- أحمد بن موسى أبو زُرْعة الْمَكِّيّ التَّميميّ، عَنْ: أحمد بْن أَبِي رَوْح وغيره، وعنه: أبو محمد بْن السّقّاء وأبو بَكْر بْن المقرئ وغيرهما.. مستور ».(٢)

** وفي تاريخ الإسلام (٤٠٩/٢٦) أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن أبي صِدام أبو بكر اللهْبي الصّابوني، دمشقيّ مستور الحال، روى عن: سعيد بن عبد العزيز،... وعنه: تمام وعبد الوهاب الميداني وعلي بن السمسار وجماعة، تُوُفِّيَ سنة تسع وستين وثلاثمائة ».(٣)

---

(١) جاء في تهذيب الكمال (٥/٤، ٦٣٥ - د: باب بن عمير الحنفي الشامي. روى عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، ونافع مولى ابن عمر، وعن رجل من أهل المدينة (د)، عن أبيه، عن أبي هريرة حديث: لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار".

روى عنه: حرب بن شداد، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، ويحيى بن أبي كثير. روى له أبو داود هذا الحديث الواحد.

وفي الضعفاء للدارقطني (٢٦٠/١، ١٣٣): مجهول، وفي سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي (ص ١٨، ٤٥- بَاب بن عُمَيْر الْحَنَفِيّ لا أدري من هو يحدث عَنهُ الْأَوْزَاعِيّ ويحيى يتْرك هَذَا الحَدِيث، قَالَ ابْن الْقطَّان: والْحَدِيث لَا يَصح وَلَو كَانَ مُتَّصِلا؛ للْجَهْل بِحَال بَاب بن عُمَيْر، ولم يذكره البخاري أو ابن أبي حاتم بجرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عَن أنس بْن مَالك، وكذا ذكر البخاري روايته عن النبي ﷺ مرسلا / بينما قال ابن حجر في الإصابة (٤٧٤/١، ٧٩١- باب بن عمير. ذكره العسكري في فضل من روى عن النبي ﷺ مرسلا. قلت: وليست له رواية عن أحد من الصحابة، وإنما روايته عند أبي داود عن بعض التابعين! ينظر: التاريخ الكبير (١٤٧/٢، ١٩٩٩)، الجرح (٤٦٩/٢، ١٧٤٦)، الثقات (٨١/٤، ١٩١٧)، تهذيب التهذيب (٤١٦/١، ٧٦٩).

(٢) جاء في تاريخ بغداد (٣٥٥/٥، ٢٨٩٧- أَحْمَد بْن مُوسَى بْن يونس بْن حرب، التميمي، أَبُو زرعة المكي: قدم بَغْدَاد وحدث بِهَا... روى عنه أَبُو الطيب مُحَمَّد بْن جَعْفَر بْن عِيسَى بْن الكدوش، وعبد اللَّه بن محمّد بن السقاء الواسطي، وأبو بكر بن المقرئ الأصبهَاني.

(٣) وفي تاريخ دمشق (٢٨٧/٧١، [٩٧٢٢] أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن الحسين أبو بكر اللهبي، مولى بني أبي لهب، ويعرف بابن أخي محمود الكاتب ويعرف بابن أبي صدام ويعرف بالصابوني.. ثم ذكر له حديثا، توفي سنة تسع وستين وثلاث مئة».

** وفي تاريخ الإسلام (٨٧/٢٥، ٩٣- أحمد بْن محمد بْن عَبْد الله أبو بكر الجوهريّ بغداديّ، مستور، حدث في هذا العام عن: محمد بن يوسف الطّبّاع وأحمد بن الهيثم البّزاز وطبقتهم، وعنه: أبو عبد الله المرزبانيّ، وابن الصلْت المجبّر، وغيرهما ».(١)

** وفي تاريخ الإسلام (٣٤٧/٣٥، ٥٠- أحمد بْن محمد بْن شاكر الطّرسوسيّ ثمّ البغداديّ الخرزيّ، شيخ مستور يبيع الخَرَزَ في رَحبة الجامع، سَمِعَ: أبا الحَسَن القَزْوينيّ، والجوهريّ، وابن غَيْلان، وحدّث. وتوفّي في صَفَر. روى عَنْهُ: أبو المعَمَّر الأنصاريّ وذاكر بْن كامل، وعاش خمسًا وتسعين سنة، قرأ القرآن عَلَى القَزْوينيّ. قاله ابن النّجّار، روى عَنْهُ السّلَفيّ وقال فيه: الموازينيّ العتّابيّ».(٢)

** وفي تاريخ الإسلام (٤٧٩/٢٠، ٦٢٩- مُوسَى بْن نصر القَنْطريّ، بغداديّ مستور... وعنه: محمد بْن مَخْلَد، وخيثمة، ومحمد بْن جَعْفَر المطيري. تُوُفِّيَ سنة اثنتين وسبعين ».

قلت: وبعد النظر في ترجمته وجدنا رواةً عنه غير ما ذكره الذهبيّ ولم نجد فيه جرحًا.(٣)

** وفي الكاشف (٤٤١/١، ١٩٣٥- سعيد بن عمارة الكلاعي، عن هشام بن الغاز وغيره، وعنه: بقية وعلي بن عياش، مستور ق» اه.. قلت: بيّن أنه روى عنه جماعةٌ وجرحه الأزدي وتعقبه

---

(١) وذكره في تاريخ بغداد (٢٤٧/٥، ٢٧١٥-[٢] روى عنه: أَبُو عبيد اللَّه المرزباني وابن الثلاج وابن الصلت المجبر، ولم يذكر فيه شيئًا.

(٢) وقد روى عنه أكثر من اثنين: وفي المنتظم (١٤٢/١٧، ٣٨٧٩- أحمد بن محمد بن شاكر أبو سعد صاحب ابن القزويني. سمع منه ومن العشاري والجوهري، وكان صالحا. وتوفي يوم الثلاثاء خامس عشر صفر سنة ثَلَاث عشرَة وَخَمْسمِائة، ودفن بباب حرب.

وينظر: إكمال الإكمال لابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ): جامعة أم القرى - مكة (٣٤٦/١، ٥٢٣).

(٣) وفي تاريخ بغداد (٤٧/١٣، ٧٠١٠- موسى بن نصر بن سلام، أبو عمران البزاز:... روى عنه... وزاد: وإسحاق بن أحمد بن إسحاق الزّيّات الحلبي. وقرأت فِي كتاب ابْن مخلد- بخطه- سنة اثنتين وسبعين ومائتين، فيها مات موسى أبو عمران ليومين مضيا من رمضان.

وفي جامع بيان العلم (١١٦٧/٢، ٢٣٠٩- أَخْبَرَنَا خَلَفُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا ثنا مُوسَى بْنُ نَصْرٍ الْبَغْدَادِيُّ... وينظر: الأنساب(٥٠١/١٠).

الذهبي.[١]

** وفي الميزان (٣١٨/٢، ٣٩٠٩ – الصلت بن طريف المعولي شيخ بصري، عن الحسن وعن أبي شمر، وعنه أبو سلمة وسهل بن بكار وغيرهما، مستور، خرّج له الدارقطني عن عبد الله بن سلام يرفعه: لا صلاة لملتفت، وقال الدارقطني: والحديث مضطرب، قال ابن القطان: والصلت لا يعرف حاله ».[٢]

قلت: وثّقه ابنُ معين وتوسّط فيه الدارقطنيّ وكذا الذهبيُّ رحمهم الله جميعًا.

** وفي السير (٣٨٤/١٩، ٢٢٦– البَاقَرْحِيُّ أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ* الشَّيْخُ الجَلِيْلُ المُسْنِدُ ثُمَّ البَغْدَادِيّ، مَسْتُوْرٌ مِنْ بَيْت الرِّوَايَة سَمِعَ الكَثِيْر، ولِد سَنَة سَبْعٍ وَثَلاَثِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَةٍ، سَمِعَ: ابنَ بِشْرَان...، وعَنْهُ: السِّلَفِيّ وذَاكرُ بن كَامِلٍ وعَبْدُ الرَّحِيْمِ اليُوسفِي وَجَمَاعَة، مَاتَ سَنَةَ سِتَّ

(١) ق– سعيد" بن عمارة بن صفوان بن أبي كريب الكلاعي الحمصي. روى عن: الحارث بن النعمان وهشام بن الغاز، وعنه: بقية، وعلي بن عياش الحمصي، وعبد الله بن عبد الجبار الخبائري وغيرهم. قتل سنة "١١٢" له في ابن ماجة حديث واحد "أكرموا أولادكم وأحسنوا آدابهم". قال ابن القطان وابن حزم: مجهول، وذكره ابن عساكر ولم يورد فيه شيئا، وَقَالَ الْأَزْدِيّ(نقله ابن الجوزي والذهبي وابن حجر): مَتْرُوك الحَدِيث وتعقبه الذهبي: قلت: روى عنه بقية وعلي بن عياش وجماعة. جائز الحديث. وقال ابن حجر: ضعيف.

المحلى(١٨١/٦)، تاريخ دمشق (٢٤٣/٢١، ٢٥٣٣)، ضعفاء ابن الجوزي (٣٢٣/١، ١٤٢٥)، بيان الوهم والإيهام(٥٨٧/٤)، تهذيب الكمال (١٣/١١، ٢٣٢٩)، المغني(٢٦٤/١)، الميزان (١٥٣/٢، ٣٢٤٤)، التهذيب (٦٦/٤، ١١٢)، التقريب (ص ٢٣٩، ٢٣٦٧).

(٢) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٣٧٩/٣ و ٣٨٠) والحديث ذكر الاضطرابَ فيه البخاريُّ في ترجمة الصلت من التاريخ الكبير (٣٠٣/٤، ٢٩١٤)، الجرح والتعديل (٤٤٠/٤، ١٩٢٨)، ثقات ابن حبان (٤٧٢/٦، ٨٦٤١)، لسان الميزان (١٩٦/٣). وفي سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص ٤١٩، (٦١٠) وسألت يحيى بن معين عن الصلت بن طريف، قال: «ليس به بأس»، فقلت: بصري؟ قال: «نعم، معولي». وفي سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٣٧، ٢٢٧– وسمعته يقول: الصلت بن طريف بصري لا بأس به.

عَشْرَةَ وَخَمْس مائَة».(١)

** وفي معجم الشيوخ الكبير (١/٢٧٤ و ٢٧٥): سُنْجُرُ الأَنْطَاكِيُّ الْقَوَّاسُ مَوْلَى ابْنِ عَبْدِ الرَّاحِمِ، رَجُلٌ مَسْتُورٌ يَعِيشُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، رَوَى لَنَا مَشْيَخَةَ ابْنِ عَبْدِ الدَّائِمِ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَبَقِيَ إِلَى سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَلاثِينَ وَسَبْعِ مِائَةٍ. وَسَمِعَ مِنَ ابْنِ أَبِي الْيُسْرِ أَيْضًا الْعِلْمَ ».(٢)

قلت: روى عنه الذهبيّ والبرزالي وَابْن رَافع.

** وفي الميزان (٢/٧٠، ٢٨٥٤- زُرَارَةُ بْنُ أَبِي الْخَلَالِ الْعَتَكِيُّ، عن أنس، وعنه: روح بن عبادة، مستور ».(٣) وفي ترجمته روى عنهُ: هشيمٌ وأهل الْبَصْرَة، ووثقه ابنُ حبان وابن خلفون.

** وفي ميزان الاعتدال (٢/٣٢٠، ٣٩١٥ – الصّلت بن مهران، عن شهر والحسن، وعنه:

---

(١) المنتظم(١٧/٢١٠، ٣٩٠٩- الحسن بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، أبو علي الباقرحي: ولد سنة سبع وثلاثين وأربعمائة،... وكان رجلا مستورا من أولاد المحدثين، فهو محدث وأبوه وجده وأبو جده وجد جده. وتوفي في هذه السنة.

تاريخ الإسلام (٣٥/٣٩٨، ١٠٩- الحَسَن بْن مُحَمَّد... مِن أولاد المحدّثين رَجُل مستور كثير السَّماع... روى عَنْهُ جماعه وله مشيخة سمعناها.

تذكرة الحفاظ (٤/٣٧، قلت: فيها مات المسند أبو علي الحسن بن محمد بن إسحاق الباخرحي ببغداد عن تسع وسبعين سنة،

وفي الوافي بالوفيات (١٢/١٣٦، ٣ –) محدّث ابْن محدّث ابْن محدّث ابْن محدّث ابْن مُحدث... توفّي سنة سِتّ عشرَة وَخَمْسمِائة

(٢) كتاب: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) (٢/٣١٥، ١٨٧٥ – سنجر الانطاكي عَتيق ابْن القواس ذكره البرزالي وَابْن رَافع فِي معجميهما وَسمع الْمَذْكُور من ابْن عبد الدَّائِم وَابْن أبي الْيُسْر وَغَيرهمَا وَحدث وَمَات سنة ٧٣٤.

(٣) أخرج له الضياء في المختارة (٦/١٣٦، ٢١٣٥)، التاريخ الكبير (٣/٤٣٩، ١٤٦٤)، الكنى لمسلم(١/٣٢١، ١١٤٢)، ثقات ابن حبان (٦/٣٤٣، ٨٠٣١) وقد روى عنهُ: هشيم وأهل الْبَصْرَة، وقال البزار في المسند (١٣/١٢٢، ٦٥٠٥): وَزُرَارَةُ بْنُ أَبِي الْخَلالِ رَجُلٌ مَشْهُورٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ حَدَّثَ عَنْهُ شُعْبَةُ وَغَيْرُهُ. وقال في تعجيل المنفعة (١/٥٤٥، ٣٣٤) ذكره ابن خلفون فِي الثِّقَات.

محمد بن بكر البرساني وسهل بن حماد، مستور، قال ابن القطان: مجهول الحال» اه. قلت: وقفت له على راو آخر.(١)

قلت: روى عنه ثلاثة فيما وقفت عليه ، ووثّقه ابنُ شاهين.

** وفي ميزان الاعتدال (٤٧١/٢، ٤٥٠٥ -[صح] عبد الله بن فروخ [م، د]، عن عائشة، مجهول، قلت: بل صدوق مشهور؛ حدّث عنه جماعةٌ.. وثّقه العجليُّ، وما ذكر أبو حاتم له إلا راويًا واحدا، وهو مبارك بن أبي حمزة الزبيدي، وقال: مبارك أيضا مجهول. اه.

قلت: كما ترى فهو بهذا يردّ على تجهيل أبي حاتم له وينصّ على إيضاح منهجه برواية جماعة عنه».(٢)

(٢٢) ** وفي الميزان (٦٠٦/٢، ٥٠٣٥- عبد الرحيم بن كردم بن أرطبان، عن الزهري، وعنه جماعة سماهم ابنُ أبي حاتم، مجهول، - قلت(الذهبي): من الرواة عنه: العقديّ ومعلى بن أسد وإبراهيم بن الحجاج السامي، فهذا شيخ ليس هو بواه ولا هو بمجهول الحال ولا هو بالثبت، قال أبو

(١) وأخرج له الطبراني في الأوسط (١٦٧/٧، ٧١٧٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الرَّقَّامُ، نَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنِي أَبِي، نَا الصَّلْتُ،...» فأفاد أن له راويا آخر، وينظر: بيان الوهم والإيهام (٣٨٠/٣)، /وفي ثقات ابن شاهين (ص ١١٦، ٥٦٤ - الصَّلْت... وَقد كَانَ ثِقَة ينزل نَبَاته/ وذكره ابن أبي حاتم في الجرح (٤٣٩/٤، ١٩٢٧) ولم يذكر فيه شيئا، /وأخرج له البخاري في التاريخ (٣٠١/٤، ٢٩٠٧) من طريق البرساني ولم يذكر فيه شيئا.. ولم يضف الذهبي أو ابن حجر رواة عنه، / وكذا لم يضف شيئا في اللسان (١٩٨/٣، [٨٨٠]).

(٢) جاء في تهذيب الكمال (٤٢٤/١٥، ٣٤٧٩ - م د: عبد الله بن فروخ القرشي التيمي، مولى عائشة أم المؤمنين. نزل الشام. روى عن: أبي هريرة (م د)، وعائشة أم المؤمنين (م). وعنه: زيد بن سلام وشداد أبو عمار (م د) ومبارك بن أبي حمزة الزبيري الشامي وأبو سلام الحبشي (م) وأبو عبد الجليل. قال أبو حاتم: مجهول، وقال العجلي: شاميّ تَابِعِيّ ثقة.. وقال الذهبي في الكاشف(٥٨٤/١، ٢٩٠٦): ثقة، وفي المغني (٣٥١/١، ٣٣٠٤)... مَجْهُول قلت: بل ثِقَة مَشْهُور، وفي تاريخ الإسلام (١١٩/٦، ٨٢)... قُلْتُ: مَا هُوَ بِمَجْهُولٍ. وفي الميزان، موضع آخر(٤٣٠/٣، ٧٠٤٠ - مبارك عن عبد الله بن فروخ- مجهولان ضعيفان. قاله أبو حاتم. قلت: بل ابن فروخ صدوق. وفي التهذيب (٣٥٥/٥، ٦١٠)... روى له مسلم حديثين. وينظر: معرفة الثقات(٥١/٢، ٩٤٧)، الجرح (١٣٧/٥، ٦٣٨).

الحســـن بن القطان بعد نقل كلام أبي حاتم: فانظر كيف عرفه برواية جماعة عنه، ثم قال فيه: مجهول وهذا منه صواب!! »(١)

وهذا كما ترى تصـــريح بالتوســـط فيه ثم نقل عن ابنِ القطّان موافقته لأبي حاتم وإقراره له، ويكأنه يعترض على المتقدمين والمتأخرين ممن يقولوا بجهالة مثل هذا وفيه إيضاح أَحَد ضوابط منهجه كما لا يخفى.

** وفي النهاية لا بد من التنبيه على أنّ الذهبي رحمه الله لم يتفرد بهذا؛ فقد سبق تنبيه غير إمام؛ كأبي زرعة وأبي حاتم والســخاوي...، على أنّ رواية الثقات تفيد الراوي في تحســين حاله والظنّ به، وإن كان كلام الذهبي لم يتقيد برواية الثقات وضابط شهرة الراوي بين العلماء وكثرة حديثه وغير ذلك من الضوابط التي صرّح بها غيره من الأئمة، ولعلّ بعضهم يعدّون ذلك من تساهله!؟،

ويمكن أن يجاب عن ذلك: بوجوب النظر في بقية ضــوابطه الواردة في البحث مما يســاهم في إزالة الإشــكال عن ذلك وأن الذهبي لم تخف عليه تلك الضــوابط بل طبقها في مواضــع عدة كما سيأتي بتقوية شيوخ شعبة وغيره..

*** *** ***

(ثانيا) ** أن لا يكون جرحه أحد الأئمة:

قلت: وهذا القيد صرّح بِه في غيرِ موضِعٍ من مصنّفاتِه:

(١) التاريخ الكبير(٦/١٠١، ١٨٣٥)، الجرح(٥/٣٣٩، ١٦٠٠)، الثقات(٧/١٣٣، ٩٣٣٣– وقال: يخطىء/ وفي المغني (٢/٣٩٢، ٣٦٧٩ –... مَجْهُول كَذَا قَالَ أبو حَاتِم مَعَ كَونه يُسَــمِّي من الروَاة عَنهُ أَرْبَعَة مشــاهير/ وفي اللسان(٤/٧، [١٢]... وقال أبو أحمد الحاكم لا يتابع على حديثه وأخرج له الحاكم في المستدرك.

** جاء في ميزان الاعتدال: – زياد بن مليك أبو سكينة، شيخ مستور، ما وثق ولا ضُعّف، فهو جائز الحديث، روى عنه جعفر بن برقان، وأبو بكر بن أبي مريم. تفرد بحديث: دعوا الحبشة ما ودعوكم ».(١)

** جاء في ميزان الاعتدال:– عبد الله بن محمد بن عمارة [بن] القداح الأنصاري، مدني أخباري، عن أبي ذئب ونحوه، مستور، ما وثق ولا ضُعّف، وقلّ ما روى.(٢)

(١) ميزان الاعتدال (٢/٩٣، ٢٩٦٤).

زياد بن مليك أبو سكينة من الشَّام، وقال البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان: زِيَاد بن مَالك، روي عنه: جعفر بن برقان وأَبو بكر بْن أَبِي مريم، ذكره ابن حبان في ثقاته وقال: يروي الْمَرَاسِيل، / قال الذهبي في الميزان (٢/٩٣، ٢٩٦٤): شيخ مستور ما وثق ولا ضعف...». التاريخ الكبير(٣/٣٧٢)، الجرح والتعديل(٣/٥٤٥)، ثقات ابن حبان (٦/٣٣٠)، لسان الميزان (٢/٤٩٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/٤٨٩، ٤٥٤٥).// وأخرج له الضياء في المختارة (١١/٣٦٤، ٣٧٥)، تاريخ بغداد (١٠/٦٢، ٥١٨١)

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد(٥/٢٨، ٧٩٤٣ – وَفِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ الْأَنْصَارِيُّ وَهُوَ مَسْتُورٌ، (٦/٦٤، ٩٩٢٧)» ولَمْ يُوَثَّقْ وَلَمْ يُضَعَّفْ. وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (١٤/٢٢٠، ٢٣١) وكان عالما بالنسب، ولم يضعّفه أحد.

وجاء في لسان الميزان (٣/٣٣٦، [١٣٨٤] "عبد الله" ابن محمد بن عمارة القداح الأنصاري مدني إخبارى... إلى آخر كلام الذهبيّ، وأورد له الدارقطني في الغرائب عن مالك عن إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس حديث الطير وهو خبر منكر وقال تفرد به القداحى عن مالك وغيره أثبت منه، وذكر الخطيب أنه روى عنه: ابن سعد ويحيى بن معلى بن منصور وعمر بن شبة والفضل بن سهل وغيرهم قال: وكان عالما بالنسب سكن بغداد وصنف كتاب نسب الأوس رواه عنه مصعب الزبيري وقال ابن فتحون كان من أعلم الناس بنسب الأنصار وعليه عول العدوى في كتابه الذي صنّفه في أنساب الأنصار.

** وفي معرفة القراء الكبار – عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر أبو القاسم المكي المقرئ، الحجّي قرأ القرآن على شبل بن عباد، وإسماعيل القسط.. قرأ عليه أحمد بن محمد البزّي وغيره، وقد تفرّد عنه البزّي بحديث التكبير من والضحى، وعكرمة شيخ مستور ما علمت أحدًا تكلّم فيه ».(١)

** وفي الكاشف (٢/٢٢٧، ٥١٨٩– «محمد بن نعيم المِجْمِر، عن: أبيه، وعنه: الواقدي وإسماعيل بن أبي أويس، مستور ق ».(٢)

قلت: روى عنه: ابنُ أبي أويس وإسماعيلُ بن داود والواقديُّ.

والقيد هنا: أنه لم يجرحْه أحدٌ؛ صرّح به البوصيريُّ، وفضلا عن هذا.. فقد روى عنه أكثر من راويين.

** ولعدم معرفة العلماء الراوي بجرح عامل هامٌّ في تقييمه حتى وإن كان ثقة؛

قال السخاويّ عند كلامه على حديث «يحمل هذا العلم من كل خلف عُدُولُه»:

وعلى كل حال من صلاحيته للحجّة أو ضعفه(أي الحديث)، فإنما يصح الاستدلال به أن لو كان خبرًا،... وابن عبد البر يقول: فهو عدل محمول في أمره على العدالة حتى يتبين جرحه.

وقال النوويّ عن هذا الحديث: وهذا إخبار منه ﷺ بصيانة العلم وحفظه، وعدالة ناقليه...،

---

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص ٨٨، ٢). قلت: سيأتي الكلام عليه في موضع آخر لاحقا.

(٢) جاء في تهذيب الكمال (٢٦/٥٥٩، ٥٦٦٠ – ق: محمد بن نعيم بن عبد الله المجمر القرشي، أبو عبد الله المدني، مولى عمر بن الخطاب. روى عن: أبيه. روى عنه: إسماعيل بن أبي أويس، وإسماعيل بن داود ابن عبد الله المخراقي، والواقدي. روى له ابن ماجه.

وأضاف ابن حجر في تهذيب التهذيب (٩/٤٩٣، ٨٠٨) قلت: قال أبو حاتم مجهول، ولم أقف عليه في الجرح والتعديل (٨/١٠٩، ٤٧٥).

وقال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص ١١٠، ٦٣٥٨– محمد ابن نعيم المجمر المدني مجهول الحال من السابعة ق.

وقال البوصيري الكناني الشافعي (توفى: ٨٤٠هـ) في مصباح الزجاجة (٤/١١٦، (٣٠٣١) مُحَمَّد بن نعيم لم أر من جرحه وَلَا من وَثَّقَهُ).

وقال ابن أبي الدم: إنه قريب الاستمداد من مذهب أبي حنيفة في أن ظاهر المسلمين العدالة، وقبول شهادة كل مسلم مجهول الحال إلى أن يثبت جرحه..

ونحوه قول ابن المواق: أهل العلم محمولون على العدالة، حتى يظهر منهم خلاف ذلك..

وقال ابن الجزريّ: إن ما ذهب إليه ابن عبد البر هو الصواب وإن ردّه بعضهم،

وسبقه المزيُّ فقال: هو في زماننا مرضي، بل ربما يتعين..

ونحوه قول ابن سيد الناس: لست أراه إلا مرضيًّا،

وكذا قال الذهبي: إنه حقٌّ، قال: ولا يدخل في ذلك المستور; فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم، فكلّ من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث، وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن، ثم كشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه تليينًا، ولا اتفق لهم علم بأن أحدًا وثّقه، فهذا الذي عناه الحافظ، وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح».(١)

** وفي النهاية لا بد من التنبيه على أنّ الذهبي لم يتفرد بهذا أيضا؛ فقد سبق تنبيه غير إمام كأبي زرعة وأبي حاتم. على أنّ رواية الثقات عن الراوي تفيده في تحسين حاله والظنّ به إذا لم يتكلم فيه أحد من الأئمة.

قال ابنُ أبي حاتم: « سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفًا بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولا نفعه رواية الثقة عنه.

قلت: وهذا قيد هام في المسألة وهو عدم معرفة الراوي بالضعف.

ولذا قال ابنُ أبي حاتم أيضا: سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوى حديثه؟

قال أي لعمري، قلت: الكلبي روى عنه الثوري، قال إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يتكلم فيه، وقال كان سفيان الثوريّ إذا حدث عن محمد بن السائب الكلبي.. تبسم؛ لأنه غير ثقة عنده؟

(١) فتح المغيث: [الكلام على حديث: يحمل هذا العلم] (٢/١٦ وما بعدها).

فقال: كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب لا قبوله ».(١)

*** *** ***

(ثالثا) ** أن لا يروي ما ينكر عليه:

وهذا الشرط صرّح به في غير مصدر:

قال الذهبيّ: مالك بن الخير الزبادي، مصري محله الصدق... قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته- يريد أنه ما نص أحدا على أنه ثقة، وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نص على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح ».(٢)

** **قلت**: وهذا منهج عُزِي إلى غير واحد من الأئمة كالبزار وابن القطان الفاسي وابن الصلاح ».(٣)

** وفي ميزان الاعتدال (٤/٥٤، ٨٢٥٤- محمد بن نجيح، عن سهيل بن أبي صالح، رجل مستور، روى أيضًا عن محمد بن زياد الجمحي، وعنه يزيد بن زريع وخلف بن خليفة، وساق له ابنُ

---

(١) الجرح والتعديل: «باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه ». (٢/٣٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/٤٢٦، ح ٧٠١٥) روى عنه حيوة بن شريح وابن وهب....

(٣) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (٢/١٤ ١٥). قال ابن الصلاح في المقدمة (ص/١١١١١٢: الْمَجْهُولُ الَّذِي جُهِلَتْ عَدَالَتُهُ الْبَاطِنَةُ، وَهُوَ عَدْلٌ فِي الظَّاهِرِ، وَهُوَ الْمَسْتُورُ، فَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَئِمَّتِنَا: الْمَسْتُورُ مَنْ يَكُونُ عَدْلًا فِي الظَّاهِرِ، وَلَا تُعْرَفَ عَدَالَةُ بَاطِنِهِ "،

فَهَذَا الْمَجْهُولُ يُحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ بَعْضُ مَنْ رَدَّ رِوَايَةَ الْأَوَّلِ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الشَّافِعِيِّينَ وَبِهِ قَطَعَ مِنْهُمُ الْإِمَامُ سُلَيْمُ بْنُ أَيُّوبَ الرَّازِيُّ، قَالَ: " لِأَنَّ أَمْرَ الْأَخْبَارِ مَبْنِيٌّ عَلَى حُسْنِ الظَّنِّ بِالرَّاوِي؛ وَلِأَنَّ رِوَايَةَ الْأَخْبَارِ تَكُونُ عِنْدَ مَنْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ مَعْرِفَةُ الْعَدَالَةِ فِي الْبَاطِنِ، فَاقْتُصِرَ فِيهَا عَلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ فِي الظَّاهِرِ، وَتُفَارِقُ الشَّهَادَةَ فَإِنَّهَا تَكُونُ عِنْدَ الْحُكَّامِ، وَلَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ، فَاعْتُبِرَ فِيهَا الْعَدَالَةُ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ ".

قُلْتُ: وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورَةِ فِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوَاةِ الَّذِينَ تَقَادَمَ الْعَهْدُ بِهِمْ، وَتَعَذَّرَتِ الْخِبْرَةُ الْبَاطِنَةُ بِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عدي ثلاثةَ أحاديث محفوظة، فما أدرى لأي شيءٍ ذكره في كامله! غاية ما قال أخرجتها؛ لأنه ليس بالمعروف ».[١]

قلت: لم يذكر له غير راويين، وبيّن أنّ أحاديثه غير منكرة واستنكر فعل ابن عديّ كما ترى.

** وفي تاريخ الإسلام (٢٢٦/١٤، ٢٣٥- عَبْد الأعلى بْن سليمان العبْديّ الزرّاد، سمع: هشام بْن حسان... وعنه: علي بن حرب والرَّماديّ ويعقوب السَّدُوسيّ ومحمد بْن سعْد العَوْفيّ وجماعة. وهو مستور».

وهذا: روى عنه جماعة، ولم يوثقه سوى ابن حبان، وظاهر كلام الذهبيّ وابن حجر أنهما يبرّئان ذمّته مما روى في شأن الأيام البيض من الخبر الباطل، ومن ثمّ أنزله تلك المرتبة من العدالة، فليتنبه لهذا ».[٢]

---

(١) الكامل (٤٦٩/٧، ١٧٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو يَعْلَى من طريق ابن نجيح، حَدَّثَنا سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعا: لاَ تبدأوهم بالسلام.

وبسنده عَن مُحَمد بْنِ نُجَيْحٍ عَنْ مُحَمد بْنِ زِيَادٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعًا أَمَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حمار.

وبسنده عَنْ مُحَمد بْنِ نُجَيْحٍ، حَدَّثني سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ صَلَّى مِنْكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذِهِ الأَحَادِيثُ أَخْرَجْتُهَا لأَنَّ مُحَمد بْنَ نَجِيحٍ لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ، ولاَ أَدْرِي مِنْ أَيِّ بَلَدٍ هُوَ إِلاَّ أَنَّهُ حَدَّثَ عَنْهُ يَزِيدُ وَخَلَفُ وَأَمَّا حَدِيثُ سُهَيْلٍ فِي الْجُمُعَةِ فَهُوَ مَشْهُورٌ عَنْ سُهَيْلٍ، وَحَدِيثُ ابْنِ زِيَادٍ مَشْهُورٌ عَنْه، وحديث لا تبدأوهم بِالسَّلامِ مَشْهُورٌ عَنْ سُهَيْلٍ.

وفي التهذيب (٤٨٨/٩، ٧٩٧ - "محمد بن نجيح...، أورد له ابنُ عدي ثلاثة أحاديث محفوظة انتهى، وقد أنكر الذهبيّ عليه ذكره.

(٢) وفي تاريخ بغداد(٧١/١١، ٥٧٤٩- عبد الأعلى... قال النسائي: هو بغدادي ولم يذكره بشيء. وينظر: الكنى لمسلم (٥٢٦/١، ٢٠٩٥).

=

*وعند التحقيق نجد أن ذاك القيد وطيد الصلة بما قبله؛ فالإنكار على الراوي بمقام القدح فيه، والقدح في الراوي يعرف إما: بتنصيص أهل الفنّ أو بعضهم، أو النظر في رواياته وسبرها كما فعل ابن حبان وابن عدي وغيرهما..

*** *** ***

(رابعا) ** المستور عند الذهبيّ ينزله مرتبة الصدوق:

** قال الإمام الذهبي في المغني «د: زِيَاد بن جَارِيَة عَن حبيب بن مسلمة، مَجْهُولَ، قلت (أي الذهبي): بل صَدُوق؛ روى عَنهُ جمَاعَة ».(١)

** وقال في ميزان الاعتدال: « – عمارة بن راشد بن كنانة، عن جبير بن نفير، مجهول، قلت: قد روى عنه جماعة، ومحله الصدق ».(٢)

**قلت: وهذا أيضا صريحٌ في إيضاح منهجه؛ في بيان أنّ من روى عنه جماعةٌ ينزله منزلة «الصدوق».

** وقال في الميزان أيضا: «– الهيثم بن شفى [د، س، ق] أبو الحصين الأسديّ الرعينيّ، شيخ مصري صالح الحديث، قال عبد الحق في أحكامه: روى عن صاحب له عن أبي ريحانة:... قال ابن القطان: الهيثم لا نعرف حاله، وقد روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات ».(٣)

وفي ثقات ابن حبان (٨/٤٠٨، ١٤١٢٩ – أَبُو عبد الْأَعْلَى بن سليم الرزاذ من أهل الْبَصْرَة يروي عَن هِشَام بن حسان. ميزان الاعتدال (٢/٥٣٠، ٤٧٢٥ – عبد الأعلى بن سليمان.. عن الهيثم بن جميل بخبر باطل في الأيام البيض، لعله آفته، لكن رواه عنه مجهول أيضا، عن الهيثم، عن حماد، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله – مرفوعاً: إن آدم عصى فأهبط مسودا فبكت الملائكة، فأوحى الله إليه صم لي يوم ثلاثة عشر فصامه فابيض ثلثه، ثم صام يوم أربعة عشر فابيض ثلثه، فسميت أيام البيض.

ونقل ابن حجر ما في الميزان في لسان الميزان (٣/٣٨١، [١٥٢٧] ونقل ما في ثقات ابن حبان وقال: والآفة في الحديث المذكور ممن بعده.

(١) ينظر: المغني في الضعفاء (١/٢٤٢، ٢٢٢٣).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال (٣/١٧٦، ٦٠٢٣).

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال (٤/٣٢٣، ٩٣٠٧).

** قال في ميزان الاعتدال: « يعلى بن شـــداد بن أوس [د، ق]، بعض الأئمة توقف في الاحتجاج بخبره، وهو: صلوا في النعال، خالفوا اليهود، ويعلى شيخ مستور محله الصدق، يروي عن أبيه، وعبادة بن الصامت، وكان مقدسيًّا، حدث عنه: سليمان بن يسير وأبو سنان عيسى بن سنان، وجماعة، وقد وثق ».(١)

قلت: لم يذكر الذهبيّ من توقف في الاحتجاج به، وقد وثّقه ابنُ ســعد وابنُ حبان، وحديث الأمر بالصلاة في النعال رواه أبو داود والحاكم وصحّحه والطبراني في الكبير.

** جاء في تاريخ الإســـلام (٦٢٠/٢٣، ٤٩٦-« إبراهيم بْن خُزَيْم بْن قُمَيْر بْن خاقان أبو إِسْحَاق الشّاشيّ رواية عَبْد بْن حُمَيْد، شيخ مستور، مقبول، روى عَنْ عبدٍ تفسيره ومسنده الكبير، وحدّث بخراسان. روى عنه: أبو محمد بن حمويه السرخسي وغيره، ولم يبلغني وفاته رحمه الله وقد سمع منه ابن حمّويه بالشّاش في سنة ثماني عشرة وثلاثمائة في شَعْبان، وقال: كَانَ أصل أجداده من مَرْو، وأن سَماعَه من عَبْدٍ في سنة تسعٍ وأربعين ومائتين. وحدَّثَ عَنْهُ: أبو حاتم ابْن حِبّان ».(٢)

---

(١) ينظر: ميزان الاعتدال (٤٥٧/٤، ٩٨٣٥) – وذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه شـــيئا ووثقه ابن سعد وابن حبان

وجاء في تهذيب التهذيب (٤٠٢/١١، ٧٧٧- "د ق – يعلى بن شـــداد بن أوس بن ثابت الأنصـــاري الخزرجي المقدســـي روى عن أبيه وعبادة بن الصـــامت ومعاوية..، وعنه: ابنه عبد الرحمن وســـليمان بن عبد الله بن الزبرقان وسـليمان بن يسـير وعيسـى بن سـنان وهلال بن ميمون الرملي، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: إنه مدني سـكن الشـــام وقال ابن ســعد: كان ثقة إن شـــاء الله، وقال ابن حجر: صـــدوق نزل الشـــام من الثالثة. وينظر: الطبقات (٣١٢/٧، ٣٨٣٦)، التاريخ الكبير (٤١٥/٨، ٣٥٣٩) الجرح والتعديل (٣٠١/٩، ١٢٩٧) الثقات (٥٥٦/٥، ٦٢١٦)، تهذيب الكمال (٣٨٧/٣٢، ٧١١٤)، الكاشف (٣٩٧/٢، ٦٤١٤)، التقريب (ص ٦٠٩، ٧٨٤٣).

(٢) جاء في ســـير أعلام النبلاء (٤٨٦/١٤، ٢٧٢ – إِبْرَاهِيْمُ بنُ خُزَيْمٍ... المحَدِّثُ، الصَّـــدُوْق، أَبُو إِسْـــحَاقَ الشَّـاشِيُّ، المَرْوَزِيُّ الأَصْلِ. سَمِعَ مِنْ: عَبْدِ بنِ حُمَيْدٍ (تَفْسِيْرَهُ)، وَ (مُسْنَدَهُ) فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَأَرْبَعِيْنَ وَمائَتَيْنِ، وَحَدَّثَ بِهِمَا، وَطَالَ عُمُرُهُ. حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو حَاتِمٍ بنُ حِبَّانَ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ بنِ حَمُّوْيَه السَّـــرَخْسِـــيُّ، وَغَيْرُهُمَا. وَلَمْ تَبلُغْنَا وَفَاتُه، وَلاَ شَيْءٌ مِنْ سِيرَتِهِ. وَهُوَ فِي عِدَادِ الثِّقَاتِ، وَمِنْ أَبْنَاءِ التِّسْعِيْنَ. وذكره ابن نقطة (المتوفى: ٦٢٩هـ) في التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: دار الكتب العلمية (ص ١٨٩، ٢١٥) ولم يذكر فيه شيئا.

قلت: قد قرَنه بوصف مقبول وبيّن مرادَه في السِّيَر بأنه «ثقة» مع تصريحه بعدم معرفته بسيرته؟!

وقد أخرج له الحاكم في المستدرك في موضع، والضياء في المختارة في غير موضع.

ووصفه بالثقة هنا يعني أنه من مقبولي الرواية في الجملة؛ إذ بيّن أن سيرته غير معلومة لديه، ومثل هذا لا ينزل منزلة الثقات المشهورين، ودرجات الثقات متفاوتة أيضا، فليتنبه لهذا، والله أعلم.

** وفي تاريخ الإسلام (٦٣٦/٢٣، ٥٤٣-« عيسى بْن عُمَر بْن العبّاس بْن حمزة بْن عَمْرو أبو عِمران السَّمَرْقَنْديّ صاحب أَبِي محمد الدّارميّ، شيخ مستور مقبول، روى عَنْهُ: محمد بْن عَبْد الله الكاغديّ، وعبد الله بن أحمد بن حَمُّوَيْه السَّرْخَسِيّ، وغيرهما. لا أعلم متى توفِّي، إلّا أَنَّهُ كَانَ في هذا العصر حيًّا ».(١)

قلت: قد قرَنه بوصف مقبول، وبيّن في السِّيَر بأنه «صدوق» مع تصريحه بعدم معرفته بسيرته؟!

وقد أخرج له الضياء رحمه الله تعالى في المختارة في موضعين.

** وفي الكاشف- «سعيد بن عمارة الكلاعي، عن: هشام بن الغاز وغيره، وعنه: بقية وعلي بن عياش، مستور ق». قلت: وبيّن أنه روى عنه جماعة وأنه جائز الحديث.(٢)

---

(١) أخرج له الضياء في المختارة، وذكره ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ): دار الكتب العلمية في التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد(ص ٣٩٢، ٥١٢) ولم يذكر فيه شيئا. وفي سير أعلام النبلاء (٤٨٧/١٤، ٢٧٣ - عِيْسَى بنُ عُمَرَ بنِ العَبَّاسِ بنِ حَمْزَةَ بنِ عَمْرِو بنِ أَعْيَنَ * المحَدِّثُ، الصَّدُوْقُ، أَبُو عِمْرَانَ السَّمَرْقَنْدِيُّ، صَاحِبُ أَبِي مُحَمَّدٍ الدَّارِمِيِّ، وَرَاوِي (مُسْنَدِهِ) عَنْهُ، شَيْخٌ مَقْبُوْلٌ، لاَ نَعْلَمُ شَيْئاً مِنْ أَمْرِهِ. حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الكَاغَدِيُّ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ بنِ حَمُّوَيْه السَّرَخْسِيُّ، وَلاَ أَعْلَمُ مَتَى تُوُفِّيَ، إِلاَّ أَنَّهُ كَانَ حَيّاً فِي قُرْبِ سَنَةِ عِشْرِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ، بِسَمَرْقَنْدَ، فَهُوَ مِنْ طَبَقَةِ الفِرَبْرِيِّ، - وَاللهُ أَعْلَمُ -.

(٢) ينظر: الكاشف (٤٤١/١، ١٩٣٥)/ وتقدمت ترجمته، وفيها: قال ابن القطان: مجهول، وكذا قال ابن حزم: مجهول، وذكره ابن عساكر ولم يورد فيه شيئا، وَقَالَ الْأَزْدِيّ(نقله ابن الجوزي والذهبي وابن حجر): مَتْرُوك الحَدِيث =

** وفي سير أعلام النبلاء (٦٦٨/١٠، ٢٤٤ -« حَوْثَرَةُ بنُ أَشْرَسَ بنِ عَوْنِ العَدَوِيُّ *المحَدِّثُ، الصَّدُوْقُ البَصْرِيُّ. سَمِعَ: جَعْفَرَ بنَ كَيْسَانَ...: **شَيْخٌ مَسْتُوْرٌ**، يَرْوِي عَنْ: عَمْرَةَ العَدَوِيَّةِ -تَابِعِيَّةٍ-».(١)

قلت: توسط فيه كأبي حاتم رحمهما الله؛ مما يوضح ما نحن بصدده من بيان هذا الضابط.

** وفي سير أعلام النبلاء (٣٥٦/٢٠، ٢٤٦ – في ترجمة: ابْن قَفَرْجَلٍ أَحْمَد بن المبَارَكِ البَغْدَادِيّ * سيأتي ذكره وَأَجَازَ لأَبِي الحَسَنِ بنِ المقَيَّرِ، وَكَانَ شَيْخاً مَسْتُوْراً، لاَ بَأْسَ بِهِ».(٢)

وقال الذهبي ردا على الأزدي: قلت: روى عنه بقية، وعلي بن عياش، وجماعة. جائز الحديث. ومصطلح جائز الحديث عنده ينزله منزلة الصدوق، وقد قمت بعمل بحث (نشرته في حولية كلية الدراسات بالإسكندرية٢٠١٧) في بيان هذا المصطلح وأسميته: **القول الحثيث في بيان مصطلح ((جائز الحديث)) عند أئمة الحديث**.

(١) جاء في تعجيل المنفعة (٣٨٨/١، ١٣٨ - جَعْفَر بن كيسان الْعَدوي أَبُو مَعْرُوف الْمُؤَذّن الْبَصْرِيّ. عَن: مُعَاذَة الْعَدَوِيَّة، عمْرَة بنت قيس، وَحميد بن هِلَال، وَغَيرهمَا، وَعنهُ: يحيى بن إِسْحَاق، وَأَبُو نعيم، وَيزِيد بن هَارُون (وجماعة/ وقال ابن حجر: وآخرون). قَالَ ابن معِين: ثِقَة لَيْسَ بِهِ بَأْس روى عَنهُ البصريون، وَقَالَ أَبُو حَاتِم: صَالح الحَدِيث، وذكره ابن حبَان فِي الثِّقَات.

وينظر: الجرح والتعديل (٤٨٦/٢، باب الكاف ١٩٨٤)، الثقات(١٣٨/٦، ٧٠٦٦) تاريخ الإسلام (١٠٥/١٠، ٤).

(٢) جاء في سير أعلام النبلاء (١١٩/٢٣، ٩٢- ابْنُ المقَيَّرِ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ الحُسَيْنِ بنِ عَلِيٍّ البَغْدَادِيُّ* الشَّيْخُ، المسْنِدُ، الصَّالِحُ، رحلَةُ الوَقْتِ، الأَزَجِيُّ، المقْرِئُ، الحَنْبَلِيُّ، النَّجَّارُ، نَزِيْلُ مِصْرَ. وُلدَ: سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِيْنَ وَخَمْسِ مائَةٍ.

وَأَجَازَ لَهُ جماعة من الأئمة، وسَمِعَ بِنَفْسِهِ مِنْ: مَعْمَرِ بنِ الفَاخِرِ، وَشُهْدَةَ الكَاتِبَةِ، وَعَبْدِ الحَقِّ بنِ يُوْسُفَ، وَغيرهم.

وَحَدَّثَ بِبَغْدَادَ، ثُمَّ قَدِمَ دِمَشْقَ فَحَدّثَ، وَأَقَامَ بِهَا نَحْواً مِنْ سَنَتَيْنِ، ثُمَّ حَجَّ، وَحَدَّثَ بِالحرمِ، وَجَاوَرَ، ثُمَّ سَارَ إِلَى مِصْرَ، وَرَوَى بِهَا الكَثِيْرَ.

قَالَ الحَافِظُ تَقِيّ الدِّيْنِ عُبيدٌ: كَانَ شَيْخاً صَالِحاً، كَثِيْرَ التَّهَجُّدِ وَالعِبَادَةِ وَالتِّلاَوَةِ، صَابراً عَلَى أَهْلِ الحَدِيْثِ.

وَقَالَ الحَافِظُ عِزُّ الدِّيْنِ الحُسَيْنِيّ: كَانَ مِنْ عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِيْنَ، كَثِيْرَ التِّلاَوَةِ، مُشْتَغِلاً بِنَفْسِهِ، مَاتَ سَنَةَ ثَلاَثٍ وَأَرْبَعِيْنَ وَسِتِّ مائَةٍ.

=

** **وقد أفصح** هو بذاته عن ذلك وصرّح به:

أي بأنّ من لم يجرح مع ارتفاع الجهالة عنه فهو مستور ويكون محله الصدق؛

حيث قال رحمه الله تعالى في «الموقظة»: الثقة.. مَن وثَّقَه كثيرٌ، ولم يُضعَّف.

ودُونَه: مَن لم يُوَثَّق ولا ضُعِّف.. فإن خُرِّج حديثُه في «الصحيحين».. فهو مُوَثَّق...

وقد اشتَهَر عند طوائف من المتأخرين إطلاقُ اسم «الثقة» عَلَى: مَن لم يُجْرَح، مع ارتفاع الجهالةِ عنه، وهذا يُسمَّى: «مستوراً»، ويُسمىَّ: «محلةُ الصدق»، ويقال فيه: «شيخ».(١)

وكذا نقله عنه الحافظُ ابنُ حجر رحمه الله، ونصّ على مخالفة فريق من الأئمة لهذا المنهج».(٢)

مع ضرورة التنبيه على أن المستور عند الذهبي غالبا يتوسط فيه ويكون «محلةُ الصدق» ولا ينقض تلك القاعدة ما تردّد فيه فوثقه مرة وتوسط فيه مرة كما سبق في ترجمة «عبد الله بن فروخ»؛ إذ تطبيق ضوابط الإمام هي الفيصل في ذلك كما أنّ توثيق الأئمة لبعض الرواة؛ كما في ترجمة «عَوْن

قُلْتُ: حَدَّثَ عَنْهُ أَئِمَّةٌ وَحُفَّاظٌ؛ وَحَدَّثَنِي عَنْهُ: الدِّمْيَاطِيُّ، وَالسَّبْتِيُّ، وَأَبُو عَلِيّ بنُ الخَلاَّلِ، وَالجلاَّلُ عَبْدُ المُنْعِمِ القَاضِي،... وَخَلْقٌ.

وفي تاريخ الإسلام (١٨٩/٤٧، ٢١٧- عَلِيّ بْن الْحُسَيْن بْن عَلِيّ بْن منصور. المسْنِد الصّالح المعمَّر، أَبُو الْحَسَن بْن أَبِي عَبْد اللَّه بْن المقيّر البغداديّ الأَزَجيّ، الحنبليّ، المقرئ النّجّار، مُسْنِد الدّيار المصريّة، بل مُسْنِد الوقت. وُلِدَ ليلة عيد الفِطْر سنة خمسٍ وأربعين....

(١) ينظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة،: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب (ص٧٨).

(٢) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في تهذيب التهذيب (٦/١٢):

قرأت بخط الذهبي قال ابن القطان: حاله مجهولة، قال الذهبي: قد روى عنه غير صفوان بن عمرو فهو شيخ محله الصدق كذا قال...

ثم قال: وقول الذهبي أن من روى عنه أكثر من واحد فهو شيخ محله الصدق لا يوافقه عليه من يبتغي على الإسلام مزيد العدالة بل هذه الصفة هي صفة المستورين الذين اختلفت الأئمة في قبول أحاديثهم والله أعلم.

قلت: وهذا منهج عُزِي إلى غير واحد من الأئمة كالبزار وابن القطان الفاسيّ؛ كما في فتح المغيث للسخاوي (١٤/٢ . ١٥).

بْن مُوسَـــى» ليس حاكما على الإمام الذهبي؛ إذ هو من المجتهدين فلا يحاكم الذهبي إلى أقوال غيره بل إلى قواعده وضوابطه التي صرّح بها، والله أعلم.

*** *** ***

**** نماذج لم أقف على مصادر ترجمتها:**

**في تاريخ الإسلام (٣٦/٥٠٥، ٤٢٤-« عبد الله بن محمد بن فِهْرُوَيْه أبو محمد الطِّيبيّ، من الطِّيب بين واسط والأهواز، شَيخ صالح مستور.. سكن بغداد، سمع من: ابن طلحة النّعاليّ، قال ابن السَّمْعانيّ: قرأتُ عليه أحاديث، وسألته عَنْ مولده فقال، سنة إحدى وثمانين. وتُوُفّي في المحرَّم أو صَفَر، أي في سنة: تسع وثلاثين وخمسمائة ».(١)

** وفي تاريخ الإســـلام (٣٧/٢١٤، ٢٥٢-« هبة اللَّه بْن القاســـم بْن مَنْصُـــور أبو الوفاء البغداديّ البُنْدار، شيخ مستور مُسِنّ، روى عَنْ: طِراد الزَّيْنَبيّ، وأبي سعد بن خشيش، توفّي في رجب سنة أربع وأربعين وخمسمائة ».(٢)

** وجاء في تاريخ الإســـلام (٣٧/٤٣٠، ٦٤١-« محمد بْن إسماعيل بْن أحمد بْن إبراهيم أبو سعد السّامانيّ النَّيْسابوري، شيخ مستور، سَمِعَ: أبا القاسم الفُضَيْل بْن المحِبّ وعبد الباقي المَرَاغيّ، وأبا بَكْر التَّفْلِيسيّ، وُلِد سنة ٤٦٤. وهو مذكور في شيوخ عبد الرحيم بْن السّمعانيّ».(٣)

** وفي تاريخ الإسلام (٣٨/٣٥٢، ٣٩٤-« [....] بْن عَبْد الجَبَّار بْن ناصر أبو الفتح الهَرَويّ القوّاس، شـــيخ صـــالح مســـتور، سمع: أَبَا عَبْد اللَّه العُمَيْريّ، روى عَنْهُ: عَبْد الرحيم بْن السَّـــمْعانيّ وغيره».(٤)

** وفي تاريخ الإســـلام (٣٨/٣٥٣، ٣٩٨-« [....] بْن مُحَمَّد بْن أَحْمَد أبو عليّ الهَرَويّ

(١) لم أقف له على مصادر أخرى لترجمته.

(٢) لم أقف له على مصادر أخرى لترجمته.

(٣) لم أقف له على مصادر أخرى لترجمته.

(٤) لم أقف له على مصادر أخرى لترجمته، وبداية اسمه ساقط من الأصل كما أشار محقق الكتاب.

البَنَاذَانيّ وبناذان: من قُرى هَرَاة، وهو أخو أَمَة اللَّه وأَمَة الرَّحْمَن، شيخ مستور، سمع: نجيب بْن ميمون الواسطيّ، روى عَنْهُ: عبد الرحيم ».(١)

فالأول والثالث والخامس يبدو أنهم كانوا معروفين بالعلم؛ لذا قصدهم الإمام السمعاني وقرأ أو أخذ عنهم..

والثاني لم ينص على أحد من الرواة عنه ولا على عدم معرفته بجرح أو لا..

والرابع قد نص كما ترى على أنّ السمعاني وغيره رووا عنه، لكن حاله!؟

ولا شك أن الوقوف على التراجم يساهم في التأكد من استيفاء الشروط، ولكن ما سبق كاف شاف في بيان ضوابط منهجه رحمه الله، وما خفي عنا حكمه يُردّ إلى الضوابط التي نص عليها في كتبه.

*** *** ***

*** توضيح هام

الجمع بين مصطلحي «مستور» و«ثقة»

مما تقدّم إيراده وظهرت ضوابطه يظهر أن المستور داخل في عموم التوثيق عند الإمام الذهبيّ رحمه الله وإن كان أدنى رتبة من التوثيق الصريح، ولكن ماذا يفيد الجمع بين «مستور» و«ثقة»؟؟:

هل يقصد التأكيد على معنى أنه: مجهول العدالة في الباطن مع كونه عدلا في الظاهر، وهو أحد أنواع الجهالة الثلاثة؛ كما نقل عن الإسماعيلي،(٢) لإفادة أن عدالته ظاهرية فقط، ومن ثم فالاحتجاج به مختلف فيه كما سبق.

---

(١) لم أقف له على مصادر أخرى لترجمته، وبداية اسمه ساقط من الأصل كما أشار محقق الكتاب.

(٢) – قال الخطيب في تاريخ بغداد (٣٤٥/٧، ٣٨٤٩) ترجمة الْحَسَن بن الطيب بن حمزة البلخي الشجاعي: «حدثني البرقاني قال: كلمت أبا بكر الإسماعيلي في روايته عن الحسن الشجاعي؟ فقال: نحن سمعنا منه قديمًا، وكان إذ ذاك مستورًا وكتبه صحاحًا وإنما أفسد أمره بأخرة.

=

أم أنه يريد بإطلاق مصطلح مستور- للدلالة على وصف الرجل بالعفة والفضل والكرامة، وما شابه هذه المعاني، - وهي في «قواميس اللغة» بمعني: العقل والعفة.(١)

وقد وجدت عند الذهبيّ رحمه الله ما يحتمل الأمرين؛

الستر بمعنى العفّة والرضا بالقليل:

** جاء في العبر (٣٨٤/٣): «وأبو الفهم بن أحمد بن أبي الفهم السلمي الدمشقي، رجل مستور، روى عن الشيخ الموفق وغيره، توفي وله ثلاث وثمانون سنة: سنة خمس وتسعين وستمائة».. ولعل كلامه في التاريخ أوضح(٢)

- وفي تاريخ بغداد أيضا (٩/ ٣٧، ٤٦٢٢) ترجمة سليمان بن حرب الواشحيّ البصري، قال يحي بن أكثم: « قال لي المأمون: من تركت بالبصرة؟ فوصفت له مشايخ، منهم: سليمان بن حرب، وقلت: هو ثقة حافظ للحديث عاقل في نهاية الستر والصيانة، فأمرني بحمله إليه...».

(١) جاء في المحكم والمحيط (٤٦٦/٨): والسِّتْر العَقْلُ، مختار الصحاح (ص ١٤٢) وَرَجُلٌ (مَسْتُورٌ) وَ (سَتِيرٌ) أَيْ عَفِيفٌ، وَالْمَرْأَةُ (سَتِيرَةٌ).

– جاء في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (المتوفى: ٥٢٦هـ): دار المعرفة – بيروت (١٢٧/١) الجنيد بن محمد بْنِ الجنيد أبو القاسم الخراز ويقال القواريري... ثم اشتغل بالعبادة وأسند الحديث عَنِ الحسن بْن عرفة ونقل عَنْ إمامنا أشياء: منها، قَالَ: الجنيد: جاء رجل إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل ومعه غلام حسن الوجه فقال: له من هذا قَالَ: ابني فقال: أَحْمَد لا تجيء به معك مرة أخرى فلما قام قيل أيد الله الشيخ رجل مستور وابنه أفضل منه فقال: أَحْمَد الذي قصدنا إليه من هذا ليس يمنع منه سترهما عَلَى هذا رأينا أشياخنا وبه خبرونا عَنْ أسلافهم.

وفي «النجوم الزاهرة» لابن تغري: وزارة الثقافة، دار الكتب، مصر [ذكر ولاية أحمد بن طولون] (٣/ ٣) «قال أحمد بن يوسف: قلت لأبي العباس بن خاقان: الناس فرقتان في ابن طولون، فرقة تقول: إن أحمد: ابن طولون، وأخرى تقول: هو ابن يلبخ التركي، وأمه قاسم جارية طولون. فقال: كذبوا، إنما هو ابن طولون، ودليله: أن الموفق لما لعنه نسبه إلى طولون ولم ينسبه إلى يلبخ، ويلبخ مضحاك يسخر منه، وطولون معروف بالستر ».

(٢) جاء في تاريخ الإسلام (٢٣٨/٥٢، ٢٧٨- أبو الفهم بْن أَحْمَد بْن أبي الفهم بْن يحيى بْن إِبْرَاهِيم السُّلَمِيّ الدمشقيّ، سمّاه بعض الطَّلَبة تماما، وكان شيخا عاقلا ساكنا فقير الحال قانعا رث الهيئة، وُلِدَ فِي ذي الحجّة سنة إحدى وعشرة وستمائة، وسمع من: جَدّه لأمه... وغيرهم، وحدَّث بالقاهرة ودمشق. سَمِعت منه أَنَا وابن الخباز، والمِزّيّ والبِرْزاليّ وابن المظفَّر النابلسيّ وطائفة.

وإن كان مثل هذا يوثّق في الأزمان المتأخرة، وقد يترجّح أنّ وصف الستر عائد على صفاته من تمام عقله وعفته والصبر على الفقر والقناعة بالقليل؛ كما بيّنه في تاريخه في الحاشية، ومع ذا فالسياق يحتمل شهرته بالعلم وهذا يبدو من الدوافع التي حملت أئمةَ عصره كالذهبي والمِزّيّ والبِرْزاليّ وغيرهم إلى قصده والأخذ عنه، ولعل هذا مما يقتضي توثيقه، والله أعلم.

إطلاق الستر لا يعارض التوثيق، ومنه:

** جاء في تاريخ الإسلام (٢١٨/٢٨، ٣٥٠-« أحمد بْن محمد بْن أحمد بْن محمد أبو بَكْر الجوريّ النَّيْسابوريّ الدّهّان، شيخ مستور حافظ لكتاب الله، وثّقه عَبْد الغافر الفارسيّ، قَالَ: روى عَنْ الأصمّ وأقرانه، أنبا عَنْهُ أبو بَكْر محمد بْن يحيى، وأبو صالح المؤذّن ».(١)

ونقله توثيق عبد الغافر له يبيّن أنه لا يعارض وصفه بالستر، أو أراد جمعه للوصفين: عفة حاله وثقته في الرواية، والمستور عند الذهبيّ كما ظهر في جملة الموثَّقين، وإن لم يكن بأعلى مراتبه.

** وفي تاريخ الإسلام (٢٣٧/٣١، ٢٢٠-« عَبْد الواحد بْن أَحْمَد بْن سعيد البقال الأصبهاني، مات في شعبان (أي: سنة سبع وستين وأربعمائة) شيخ مستور عفيف صالح، روى عن: أَبِي عُمَر بْن عَبْد الوهاب وأبي الْعَبَّاس المِخْلَديّ ».(٢)

قلت: ولم يذكر من روى عنه!! ولم أقف له على مصادر أخرى لترجمته، وسياق كلامه يحتمل تأكيد عفته وصيانته وصلاحه وكذا يحتمل تأكيد جمعه للوصفين.

** وفي تاريخ الإسلام (١٨٩/٣٨، ١٩٣-« أحمد بن المبارك بن عبد الباقي بن مُحَمَّد بْن قَفْرَجَل القطّان الذّهبيّ، أبو القَاسِم البغداديّ، شيخ مُسْنِد مستور، سمع: عاصم بْن الْحُسَيْن... وغيرهم، وعَنْهُ: أبو سَعْد بْن السَّمْعانيّ وسعد بْن طاهر البُلْخيّ، وجماعة».(٣)

---

(١): لم أقف له على مصادر أخرى لترجمته.

(٢) لم أقف له على مصادر أخرى لترجمته.

(٣) وأخرج له الضياء في المختارة (١٠٣/٦، ٢٠٩٠)، وذكره في العبر(٢٢/٣) ولم يورد فيه شيئا / وكذا ذكره يوسف بن تغري بردي (المتوفى: ٨٧٤هـ) في النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٣٣١/٥)/ وفي إكمال الإكمال =

قلت: بيّن في سير أعلام النبلاء: أنه ثقة.

** وجاء في تذكرة الحفاظ (٤/٥٣، ١٠٧٦- ١٥/٤٥-« الأنماطي الحافظ العالم محدث بغداد أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد البغدادي: ولد سنة اثنتين وستين وأربعمائة، وسمع أبا محمد بن هزارمرد الصريفيني... فمن بعدهم، وكتب الكتب وسمع العالي والنازل، قال السمعاني: حافظ ثقة متقن واسع الرواية دائم البشر سريع الدمعة عند الذكر،... قال السلفي: كان عبد الوهاب رفيقنا حافظًا ثقة لديه معرفة جيدة. قال ابن ناصر: كان بقية الشيوخ سمع الكثير وكان يفهم، مضى مستورًا وكان ثقة ولم يتزوج قط.

** **ثمّ إنّ هناك ألفاظًا تبيّن بعد البحث أنه نقلها عن غيره بلفظها**، ومن ثمّ.. فيحتاج الباحث للنظر في منهج هؤلاء الذين نقل عنهم الذهبيّ رحمه الله، والغالب عندي، والعلم لله أنّ هؤلاء الرواة ممن لم تتوافر لهم مصادر أخرى لبحث أحوالهم، فما كان له إلا أن ينقل عن غيره؛ ومن الأمثلة على هذا:

** جاء في تاريخ الإسلام (٢٨/٣٦٥، ١٦٩-« أحمد بْن عليّ بْن أحمد بْن مُعَاذ. أبو الحسين المُلْقَابَاذيّ التّاجر. شيخ ثقة مستور، مجاورًا بالجامع بنَيْسابور. ويُقال إنّه مِن ذُرّيّة مُعَاذ بْن جَبَل. حدَّث عَنْ: أبي محمد الكَعْبيّ... وعنه: أبو صالح المؤذن ».[1]

قلت: ولم يذكر فيمن روى عنه سوى أبي صالح المؤذن!، وقوله هذا نقله عن الصَّرِيْفِيْنِيّ.

لابن نقطة (المتوفى: ٦٢٩هـ) (٢/٦٦٨، ٢٤٨٣ - أبو الْقَاسِم أَحْمد بن الْمُبَارك...، توفّي سنة سِتّ وَخمسين وَخَمْسمِائة وَكَانَ سَمَاعه صَحِيحا حدث عَنهُ جمَاعَة من أشياخنا.

وفي سير أعلام النبلاء (٢٠/٣٥٦، ٢٤٦ - ابْنُ قَفْرَجَلٍ أَحْمَدُ بنُ المُبَارَكِ بنُ عَبْدِ البَاقِي البَغْدَادِيُّ *الشَّيْخُ الثِّقَةُ، المُسْنِدُ، الذَّهَبِيُّ، القَطَّانُ، المُقْرِئُ،... مَاتَ: فِي سَنَةِ سِتٍّ وَخَمْسِيْنَ وَخَمْسِ مائَةٍ، وَهُوَ فِي عَشْرِ التِّسْعِيْنَ.

(١) « وفي المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، المؤلف: تَقِيُّ الدِّيْنِ، أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيْمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الأَزْهَرِ بنِ أَحْمَدَ العِرَاقِيُّ، الصَّرِيْفِيْنِيُّ، الحَنْبَلِيُّ (المتوفى: ٦٤١هـ): دار الفكر للطباعة (ص ١٠٢، ٢١٥ - أَحْمَدُ بْنُ عَلِيّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُعَاذٍ الْمُولْقَابَاذِيُّ التَّاجِرُ، أَبُو الْحُسَيْنِ، شَيْخٌ مَسْتُورٌ، ثِقَةٌ، مِنْ مُجَاوِرِي الْجَامِعِ، ذُكِرَ أَنَّهُ مِنْ أَوْلادِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حَدَّثَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْمُؤَمَّلِ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ الْكَعْبِيِّ، وَابْنِ مَطَرٍ، وَيَحْيَى بْنِ مَنْصُورٍ الْقَاضِي وَطَبَقَتِهِمْ تُوُفِّيَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ خَمْسَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، أَنْبَا عَنْهُ: أَبُو صَالِحٍ.

** وفي تاريخ الإسلام (٢٨/٤٢٥، ٢٩٦-« عَبْد الرَّحْمَن بْن أحمد بْن مُحَمَّد النَّيْسابوريّ الجوريّ المقرئ الحريريّ الشّافعيّ، مستور ثقة، سَمِعَ مَعَ أخيه القاضي أَبِي جعفر وابْن عَبْدُوس الطّرائفيّ، وأبي الحَسَن الكارِزِيّ، وأبي عَلَى الرّفّاء. وتوفّي في جُمَادَى الآخرة. سَمِعَ عَبْد الغافر مِن أصحابه».(١)

قلت: ولم يذكر فيمن روى عنه سوى ابْنِ أَبِي مَطَرٍ!، وقوله هذا نقله عن الصَّرِيْفِيْنِيّ.

(ج) ** في تاريخ الإسلام (٢٨/٢٢٠، ٣٥٧« إبراهيم بْن محمد بْن عليّ بْن إبراهيم بْن معاوية أبو إِسْحَاق النَّيْسابوريّ العطّار الصَّيْدلانيّ. قَالَ عَبْد الغافر: شيخ مستور ثقة، من أهل الصلاح، يقعد عَلَى حانوته ويعتمده الناس لأمانته وديانته، سَمِعَ من: الأصمّ وأبي عَبْد الله محمد بْن يعقوب الحافظ وأبي بكر الصّبغيّ وغيرهم، أَنَا عَنْهُ: محمد بْن يحيى، قلت: روى عَنْهُ: البَيْهَقيّ قَالَ: وكان أَبُوهُ من الصلحاء، وجدّهُ محدّث وقته».(٢)

ووصف عبد الغافر له بالستر عائد على صفاته من العفة والطهارة وغيرها؛ إذ قد وصفه بالتوثيق وبينّ صلاحه في الدين، ومن ثمّ..كان لابدّ من بيان هذا المعنى.

---

(١) « وفي المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لتَقِيّ الدِّيْنِ، إِبْرَاهِيْمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الأَزْهَرِ بنِ أَحْمَدَ العِرَاقِيُّ، الصَّرِيْفِيْنِيُّ، الحَنْبَلِيُّ (المتوفى: ٦٤١هـ)): دار الفكر للطباعة (ص ٣٣٢، ١٠٠٥)- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الجُوْزِيُّ الْمُقْرِئُ الْحَرِيرِيُّ الشَّافِعِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ، فَاضِلٌ مَسْتُوْرٌ ثِقَةٌ، سَمِعَ مَعَ أَخِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَاضِي، وَكَانَ صَاحِبَ حَدِيثٍ كَثِيرٍ، حَدَّثَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدُوسٍ الطَّرَائِفِيِّ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ الرَّازِيِّ... وَأَبِي عَلِيٍّ الرَّفَّاءِ، وَابْنِ مَطَرٍ، تُوُفِّيَ فِي جُمَادَى الآخِرَةِ سَنَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، رَوَى عَنْهُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مَطَرٍ الْوَاعِظُ النَّيْسَابُورِيُّ».

(٢) كتاب: وجاء في إِتْحَافُ المُرْتَقِي بِتَرَاجِمِ شُيُوخ البَيهَقِيّ، المؤلف: محمود بن عبد الفتاح النحال: دار الميمان (ص ٥١، (٤) إبراهيم بن محمَّد بن علي بن إبراهيم بن معاوية أبو إسحاق النيسابوري العطار الصيدلاني. وقد ورد هذا الاسم في مصنفات البيهقي:

روى عن: أحمد بن محمَّد بن أحمد بن بالويه أبي حامد العَفْصي النيسابوري، و.... سمع منه: أبو بكر البيهقي بنيسابور، وروى عنه في تصانيفه. وروى عنه أيضًا: محمَّد بن يحيى بن إبراهيم بن محمَّد بن يحيى أبو بكر المزكي النيسابوري المحدث. ثم نقل قول الذهبيّ.

(د) ** وفي تاريخ الإســـلام (٣٣/٥١، ٧-« إسماعيل بْن عَليّ بْن مُحَمَّد بْن عَبْد اللَّه أبو الفضل الدّلشاذيّ الفقيه، من تلامذة أبي محمد الجُوَينيّ، صالح مستور. حدَّث عن: أبي القاسم عبد الرحمن السّرّاج وأبي بَكْر الحِيريّ وأبي سَعِيد الصَّيْرَفيّ، روى عنه: عبد الغافر الفارسيّ، وقال: تُوُفّي في الحادي والعشرين من المحرّم».(١)

قلت: ولم يذكر فيمن روى عنه سوى عبد الغافر!! وقوله هذا نقله عن الصَّرِيْفِيْنِيّ.

(هـ) ** وفي تاريخ الإسلام (٣٣/٦٥، ١٨-«علي بن الحسين بن علي بْن عَمْرَوَيْه أبو الحسن. نيسابوري مستور. روى عن: الحِيريّ وأبي سعيد الصَّيْرَفيّ وابن فَنْجُوَيْه. وتُوُفّي في شوّال سنة إحدى وثمانين وأربعمائة ».(٢)

قلت: ولم يذكر من روى عنه!!، وظاهر قوله قبوله!، وهو مأخوذ أيضًا عن الصَّرِيْفِيْنِيّ.

(و) ** في تاريخ الإسلام (٣٣/١١٥، ١٠٠-« محمد بن إسماعيل بن محمد بن السَّرِيّ أبو بكر التَّفْلِيسيّ ثمّ النَّيْسابوريّ الصُّوفيّ المقرئ، شيخ صالح مستور سليم النّفس صوفيّ الطَّبْع، سمع من: أبي يَعْلَى حمزة المهلَّبيّ وجماعة، وأملى وحدَّث سِنين، ولد في سنة أربعمائة، روى عنه: عبد الغافر بن

(١) كتاب: وفي المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لتَقِيّ الدِّيْنِ، الصَّرِيْفِيْنِيّ، الحَنْبَلِيّ (المتوفى: ٦٤١هـ): دار الفكر للطباعة (ص ١٤٨، ٣٢٨ - إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّلْشَاذِيّ، أَبُو الْفَضْلِ الْفَقِيهُ، مَسْتُورٌ، صَالِحٌ، مِنْ تَلامِذَةِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيّ، وَهُوَ مِنَ الْبَيْتِ الْمَعْرُوفِ، خَفَّ حَالُهُ فِي آخِرِ عُمْرِهِ وَرَأَيْتُهُ يَخْتَلِفُ كَثِيرًا لِلسَّوَادِ إِلَى دَرْسِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الْمَنِيعِيّ عَلَى طَرِيقِ الْمُرَاعَاةِ، تُوُفِّيَ يَوْمَ الأَحَدِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ مِنَ الْمُحَرَّمِ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، وَدُفِنَ عَلَى مَقْبَرَةِ بَابِ مَعْمَرٍ.

قَرَأْتُ مِنْ حِفْظِ الْفَقِيهِ صَالِحٍ الْمُؤَذِّنِ أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، حَدَّثَ عَنْ: أَبِي الْقَاسِمِ السَّرَّاجِ، وَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ، وَالصَّيْرَفِيّ، وَطَبَقَتِهِمْ.

(٢) كتاب: وفي المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لتَقِيّ الدِّيْنِ، الصَّرِيْفِيْنِيّ، الحَنْبَلِيّ (المتوفى: ٦٤١هـ): (ص ٤٢٦، ١٣١٤ - عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيّ بْنِ عَمْرُوَيْهِ الْعَمْرُوِيُّ أَبُو الْحَسَنِ، مَشْهُورٌ مِنْ بَيْتِ الْعِلْمِ مَعْرُوفٌ، حَدَّثَ عَنِ الْقَاضِي، وَالصَّيْرَفِيّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَنْجَوَيْهِ، وَعَنْ وَالِدِهِ وَطَبَقَتِهِمْ، وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ وَمَاتَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ الْخَامِسَ عَشَرَ مِنْ شَوَّالٍ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ.

إسماعيل وأثنى عليه، وإسماعيل بن المؤذّن وآخرون، تُوُفّي في سَلْخ شوّال.. وقد سئل عنه إسماعيل بن محمد الحافظ فقال: شيخ صالح يُتبرَّك بدعائه. سمع الكثير من المهلّبيّ ».(١)

قلت: روى عنه غيرُ واحدٍ، وظاهر قوله توثيقه في الجملة، وهو مأخوذ أيضًا عن الصَّرِيْفِيْنِيّ، وبيّن أنّ عبد الغافر بن إسماعيل أثنى عليه.

وأما قول إسماعيل الحافظ.. فيحتمل بيان حاله في الرواية، ويحتمل الإشارة إلى صلاح حاله.

وقد وثّقه السمعاني، مما يقوّي حاله في الرواية.

** **أمّا من ذاع صيته**.. فقد نوّع فيه عباراتِ الثناء مما يدل على شهرة حاله عنده؛

جاء في تاريخ الإسلام (٢١٩/٣٧، ٢٦٤-«زاهر بْن أحمد بْن محمد بْن أَبِي الحسن الفقيه أبو عليّ البشاريّ السّرْخسيّ، فقيه مستور صالح متميّز، سَمِعَ: أَبَاهُ وأبا منصور محمد بْن عبد الملك

(١) وقال ابن السمعاني في الأنساب (٦٢/٣): وكان ثقةً صدوقًا مكثرًا من الحديث.

وفي المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لتَقِيّ الدِّيْنِ، الصَّرِيْفِيْنِيّ، الحَنْبَلِيّ (المتوفى: ٦٤١هـ) (ص ٥٧، ١٠٧ - مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِيِّ بْنِ بَنُونَ بْنِ حُمَيْدٍ التَّفْلِيسِيُّ الْقُرَشِيُّ أَبُو بَكْرٍ، الشَّيْخُ الصَّالِحُ الْمُقْرِئُ، الْمَسْتُورُ الْحَالِ، سَلِيمُ النَّفْسِ صُوفِيُّ الطَّبْعِ، سَمِعَ مِنْ أَبِي يَعْلَى الْمُهَلَّبِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ السُّلَمِيِّ، وَأَبِي صَادِقٍ الصَّيْدَلانِيِّ، وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الأَصَمِّ.

وَحَدَّثَ سِنِينَ، وَأَمْلَى فِي حَظِيرَةِ الشَّحَّامِيِّ قَبْلَ الصَّلاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُدَّةً إِلَى أَنْ تُوُفِّيَ فِي سَلْخِ شَوَّالٍ سَنَةَ ثَلاثٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، سَمِعْنَا مِنْهُ.

وفي سير أعلام النبلاء (١١/١٩، ٦ - التَّفْلِيْسِيُّ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ بنِ مُحَمَّدٍ التَّفْلِيْسِيُّ ثُمَّ النَّيْسَابُوْرِيُّ الصُّوْفِيُّ * الإِمَامُ القُدْوَةُ المُقْرِئُ. مَوْلِدُهُ: سَنَةَ أَرْبَعِ مائَةٍ. وَسَمِعَ مِنْ: عَبْدِ اللهِ بنِ يُوْسُفَ بن بامُوْيَه وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ وَحَمْزَة المهَلَّبِيِّ وَعِدَّة مِنْ أَصْحَابِ الأَصَمِّ وَأَملَى مُدَّة. حَدَّثَ عَنْهُ: عَبدُ الغَافِر بن إِسْمَاعِيْلَ - وَأَثْنَى عَلَيْهِ - وَإِسْمَاعِيْلُ بن المؤَذِّن، وَوجيه الشَّحَّامِي. وَسُئِلَ عَنْهُ إِسْمَاعِيْل بن مُحَمَّدٍ التَّيْمِيّ، فَقَالَ: شَيْخ صَالِح يُتَبَرَّك بِدُعَائِهِ، سَمِعَ الكَثِيْر مِنَ المهَلَّبِيّ. قُلْتُ: تُوُفِّيَ فِي سَلخ شَوَّال، سَنَةَ ثَلاَثٍ وَثَمَانِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَةٍ.

المظفَّريّ، تُوُفِّيّ بسَرْخَس في شوّال سنة خمس وأربعين وخمسمائة، وأجاز لعبد الرحيم بْن السّمعانيّ، وقد حدّث عنه أبو سعد».(١)

(١) كتاب: وفي المنتخب من معجم شيوخ السمعاني (المتوفى: ٥٦٢هـ): دار عالم الكتب، الرياض (ص ٨٠٦، أبو علي زاهر بن أحمد بن محمد بن عبد الله البشاري السرخسي، من أهل سرخس. كان شيخًا صالحًا، سديد السيرة، من بيت الحديث وأهله....

وفي الأنساب (١١٩/٧) أبو على زاهر بن أحمد بن محمد الفقيه السرخسي إمام عصره، و(١٨٧/٩) الإمام أبو على زاهر بن أحمد الفقيه.

وفي المنتظم (٥/١٥، ٢٩٥٥- زاهر بن أحمد بن محمد بن عيسى أبو محمد السرخسي المقرئ الفقيه المحدث: شيخ عصره بخراسان، وتفقه على أبي إسحاق المروزي وتعلم الأدب من أبي بكر ابن الأنباري، وتوفي في ربيع الآخر من هذه السنة، وهو ابن ست وتسعين سنة.

وفي الكامل لابن الأثير(٥١١/٧) [زَاهِرُ بْنُ] أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى أَبُو مُحَمَّدٍ السَّرَخْسِيُّ الْمُقْرِئُ الْفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ، مِنْ أَصْحَابِ أَبِي إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيِّ، وَلَهُ رِوَايَةٌ لِلْحَدِيثِ أَيْضًا، وَكَانَ شَيْخَ خُرَاسَانَ فِي زَمَانِهِ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ مُجَاهِدٍ، وَالْأَدَبَ عَلَى ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ.

وفي المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لتَقِيّ الدِّيْنِ، الصَّرِيْفِيْنِيّ، الحَنْبَلِيّ (ص٢٤٢، ٧١١ - زَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خُشْنَامِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَرْدَوَيْهِ الطُّوسِيُّ أَبُو مَنْصُورٍ، مَسْتُورٌ صَالِحٌ، حَدَّثَ عَنْ زَاهِرِ بْنِ أَحْمَدَ بِسَرْخَسَ....

وفي سير أعلام النبلاء (٤٧٦/١٦، ٣٥٢ - زَاهِرُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عِيْسَى السَّرَخْسِيُّ * الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، فَقِيْهُ خُرَاسَانَ، شَيْخُ القُرَّاءِ وَالمحَدِّثِيْنَ، أَبُو عَلِيٍّ السَّرَخْسِيُّ. وُلِدَ: سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِيْنَ وَمائَتَيْنِ... حَدَّثَ عَنْهُ: الحَاكِمُ، وَأَبُو عُثْمَانَ إِسْمَاعِيْلُ بنُ الصَّابونِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَرٍ المزَكِّي، وَأَبُو عُثْمَانَ سَعِيْدُ بنُ مُحَمَّدٍ البَحِيْرِيُّ، وَالقَاضِي أَبُو المظَفَّرِ مَنْصُوْرُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ بنِ أَبِي قُرَّةَ الحَنَفِيُّ، وَكَرِيْمَةُ المرْوَزِيَّةُ المجَاوِرَةُ، وَخَلْقٌ سِوَاهُم. وَكَانَ عِنْدَهُ (المؤَطَّأُ)، وَقَدْ أَخَذَ علمَ الجَدَلِ وَالكَلاَمِ عَنْ أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ. قَالَ الحَاكِمُ: هُوَ أَبُو عَلِيٍّ السَّرَخْسِيُّ الشَّافِعِيُّ، شَيْخُ عَصْرِهِ بِخُرَاسَانَ، سَمِعْتُ مُنَاظَرَتَهُ، وَكَانَتْ كُتُبُهُ تَرِدُ عليَّ عَلَى الدَّوَامِ. تُوُفِّيَ: سَنَةَ تِسْعٍ وَثَمَانِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ، وَلَهُ سِتٌّ وَتِسْعُوْنَ سَنَةً. قَالَ شَيْخُ الإِسلاَمِ: سَمِعْتُ يَحْيَى بنَ عَمَّارٍ، سَمِعْتُ زَاهِرَ بنَ أَحْمَدَ وَكَانَ لِلْمُسْلِمِينَ إِمَاماً...

وفي طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ): هجر للطباعة (٢٩٣/٣، ١٨٤ - زَاهِر بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن عِيسَى أَبُو على السرخسي الْفَقِيه الْمُقْرِئ الْمُحدث، إِمَام من الْأَئِمَّة تفقه على أَبِي إِسْحَاق المروزى....

*** **كما ينبغي التنبيه على: أنّ** إطلاق لفظ «المستور» على بعض الأئمة متأخري الوفاة قد يراد به التوثيق عادة؛ فأغلب العلماء يوثّقون أمثالَ هؤلاء؛ إذ قواعد التعديل تغيرت وخفّت شروطها، فضلا عن أنّ المصطلح ذاته يطلقه الذهبيّ رحمه الله فيمن يتوسّط فيهم من الرواة المتقدمين.

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء(١٦/٦٩، ٥٠ – ابْنُ خَلاَّدٍ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ يُوْسُفَ النَّصِيْبِيُّ* الشَّيْخُ، الصَّدُوْقُ المحَدِّثُ مُسْنِدُ العِرَاقِ... سَمِعَ: مُحَمَّدَ بنَ الفَرَجِ الأَزْرَقَ وَعِدَّةً، وَتَفَرَّدَ عَنْ سَائِرِهِم... قَالَ الخَطِيْبُ: كَانَ لاَ يعرفُ شَيْئاً مِنَ العِلْمِ غَيْرَ أَنَّ سَمَاعَهُ صَحِيْحٌ، وَقَدْ سَأَلَ أَبا الحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيَّ فَقَالَ: أَيُّمَا أَكبرُ الصَّاع أَوِ المدّ؟ فَقَالَ للطَّلَبَةِ: انظرُوا إِلَى شيخِكُمْ، وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: كَانَ ثِقَةً، وَكَذَا وَثَّقَهُ أَبُو الفَتْحِ بنُ أَبِي الفَوَارِسِ وَقَالَ: لَمْ يَكُنْ يَعرفُ مِنَ الحَدِيْثِ شَيْئاً. قُلْتُ (الذهبي): فَمِنْ هَذَا الوَقْتِ بَلْ وَقَبلَهُ صَارَ الحُفَّاظُ يطلقُوْنَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ عَلَى الشَّيْخِ الَّذِي سَمَاعُهُ صَحِيْحٌ بقرَاءةِ مُتْقِنٍ وَإِثْبَاتِ عدلٍ وَترخَّصُوا فِي تسمِيته بِالثِّقَةِ، وَإِنَّمَا الثِّقَةُ فِي عُرفِ أَئِمَّةِ النَّقْدِ كَانَتْ تقعُ عَلَى العَدْلِ فِي نَفْسِهِ، المتْقِنُ لِمَا حَمَلَهُ الضَابطُ لِمَا نقلَ، وَلَهُ فَهْمٌ وَمَعْرِفَةٌ بِالفنِّ، فتوسَّعَ المتَأَخِّرُوْنَ.

وفي مقدمة ابن الصلاح أيضا(ص١٢٠) أَعْرَضَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ الْمُتَأَخِّرَةِ عَنِ اعْتِبَارِ مَجْمُوعِ مَا بَيَّنَّا مِنَ الشُّرُوطِ فِي رُوَاةِ الْحَدِيثِ وَمَشَايِخِهِ، فَلَمْ يَتَقَيَّدُوا بِهَا فِي رِوَايَاتِهِمْ، لِتَعَذُّرِ الْوَفَاءِ بِذَلِكَ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ، وَكَانَ عَلَيْهِ مَنْ تَقَدَّمَ؛ وَوَجْهُ ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَا فِي أَوَّلِ كِتَابِنَا هَذَا مِنْ كَوْنِ الْمَقْصُودِ آلَ آخِرًا إِلَى الْمُحَافَظَةِ عَلَى خِصِّيصَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي الْأَسَانِيدِ، وَالْمُحَاذَرَةِ مِنَ انْقِطَاعِ سِلْسِلَتِهَا، فَلْيُعْتَبَرْ مِنَ الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ مَا يَلِيقُ بِهَذَا الْغَرَضِ عَلَى تَجَرُّدِهِ، وَلْيُكْتَفَ فِي أَهْلِيَّةِ الشَّيْخِ بِكَوْنِهِ مُسْلِمًا، بَالِغًا، عَاقِلًا، غَيْرَ مُتَظَاهِرٍ بِالْفِسْقِ وَالسُّخْفِ، وَفِي ضَبْطِهِ بِوُجُودِ سَمَاعِهِ مُثْبَتًا بِخَطِّ غَيْرِ مُتَّهَمٍ، وَبِرِوَايَتِهِ مِنْ أَصْلٍ مُوَافِقٍ لِأَصْلِ شَيْخِهِ.

*** *** ***

المبحث الثالث

الضوابط بين النظريّة والتطبيق

وفيه قيدان مهمان:

(الأول): القرائن تقوم مقام الضوابط:

(١) ** في الكاشف (٦١١/١ – عبد الأكرم بن أبي حنيفة شيخ مستور، عن الشعبي وأبيه، وعنه: شعبة ق ».

قلت: لم يرو عنه غير شعبة، لكنه أنزله منزلة من تقبل روايته؛ فقال: شيوخ شعبة جياد.

والإمام شعبة رحمه الله معروف بتحريه وتثبته، ومعدود فيمن لا يروي إلا عن ثقة في الغالب.(١)

وقد تكرر منه هذا الأمر في رواة أمثال «عبد الأكرم بن أبي حنيفة»؛

(أ)قال الذهبيّ في ترجمة «محمد بن عبد الجبار... وعنه: شعبة، قال العقيلي: مجهول بالنقل، قلت: شيوخ شعبة نقاوة إلا النَّادر منهم، وهذا الرجل قال أبو حاتم: شيخ. قلت: حديثه في قطيعة الرحم».(٢)

---

(١) الكاشف (٦١١/١، ٣٠٨٤) وجاء في تهذيب الكمال (٣٨١/١٦، ٣٦٩٣ – ق: عبد الاكرم بن أبي حنيفة الكوفي. روى عن: أبيه وإبراهيم التيمي والشعبي، وعنه: شعبة (ق)، قال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، روى له ابن ماجه حديثا واحدا. الجرح والتعديل (٣٠/٦، ١٥٨)، وقال الذهبي في المغني (٣٦٥/١، ٣٤٥٢): لَا يعرف، وفي الميزان (٥٣٢/٢، ٤٧٣٤): لا يعرف، لكن شيوخ شعبة جياد.. وينظر: التاريخ الكبير (١٣٦/٦، ١٩٤٤)،

ولم يضف ابن حجر شيئا في التهذيب (١٠١/٦، ٢٠٧) وقال في التقريب (ص٣٣٢، ٣٧٤٠– شيخ مقبول من السادسة ق..

قلت: أخرج ابن ماجه (١٣٨٩/٢، ح ٤١٤٩ – من طريق شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْأَكْرَمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ، قَالَ: «أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَكَثْنَا ثَلَاثَ لَيَالٍ، لَا نَقْدِرُ عَلَى طَعَامٍ» وقال المزي بإثره: قال عبد الله بن أحمد: ذكرت هذا الحديث لأبي، فاستحسنه.

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٦١٣، ٧٨٢٢).

(ب) وقال أيضا في ترجمة «جعدة: لا يدرى من هو، لكن شيوخ شعبة عامتهم جياد...».[١]

(ج) وقال أيضا: «أبو الضحاك. حدث عنه شعبة، لا يعرف، لكن شيوخ شعبة جياد ».[٢]

ويجب التنبيه على أنّ هذا أمر لم يتفرّد به الإمام الذهبيّ رحمه الله؛ فقد سبقه إليه غير إمام؛

قال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عن شهاب الذي روى عن عمرو بن مرة؟ فقال: شيخ يرضاه شعبة بروايته عنه، يحتاج أن يسأل عنه!!! » الجرح والتعديل (٤/ ٣٦١).

قال الإمام أحمد رحمه الله: « وَصدقَة بن يسَار من الثِّقَات روى عَنهُ شُعْبَة».[٣]

قلت: وهذه الجملة كرّرها كثيرا في مصادره؛ يستدل برواية شعبة على قوّة الراوي.

(ج) وقال ابن حزم: «وَالْعَلَاءُ ثِقَةٌ رَوَى عَنْهُ: شُعْبَةُ والثَّوْرِيُّ...، وَكُلُّهُمْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ».[٤]

(د) وقال الإمام ابن عبد الهادي: « ولو روى شعبةُ خبرًا عن شيخٍ له لم يعرف بعدالة ولا جرح عن تابعيٍّ ثقة... كان لقائل أن يقول هو خبر جيد الإسناد؛ فإن رواية شعبة عن الشيخ مما يقوّي أمرَه، وليس في إسناد خبره من يحتاج إلى النظر غيره... والغالب على طريقة شعبة الرواية عن الثقات ».[٥]

** والنظر في منهج من يتحرّى في شيوخه واعتبار القرائن شائع معتبر عند الأئمة؛

فقد نقل ابنُ رجب الحنبليّ – واستحسنه–: ما حكاه يعقوب بن شيبة عن يحي بن معين قال له يعقوب: « متى يكون الرجل معروفا؟ إذا روى عنه كم؟ قال: إذا روى عن الرجل ابن سيرين

(١) ميزان الاعتدال (١/٣٩٩، ١٤٨٣).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/٥٤٠، (١٠٣٢٥).

(٣) علل أحمد: عبد الله(١/٥٥١، ١٣١٣).

(٤) ينظر: المحلى بالآثار لابن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ): دار الفكر – بيروت: بدون (٤/٤٤٨).

(٥) ينظر: (الصارم المنكي): مؤسسة الريان، بيروت – (ص ٩١)، وينظر: البداية والنهاية، ط الفكر (٦/ ١٥٩) ففيه نحو هذا في تقوية فرقد السبخي.

والشعبي، فهو معروف غير مجهول، قلت: فإذا روى عن الرجل مثل سماك وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء يروون عن مجهولين».

قال ابن رجب: « وهذا تفصيل حسن، وهو يخالف إطلاق الذهليّ الذي تبعه عليه المتأخرون ».(١)

وقال ابن حجر في مقدمة اللسان (١/١٥): « من عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة.. فإنه إذا روى عن رجل.. وصف بكونه ثقة عنده؛ كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي وطائفة ممن بعدهم».

وأخرج العقيلي في الضعفاء (١/١٤) عن بِشْر بْن عُمَرَ قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ رَجُلٍ فَقَالَ: «هَلْ رَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «لَوْ كَانَ ثِقَةً لَرَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي».

(٢)** وفي الكاشف (١/٥٤٢، ٢٦٦٣- «عَبْد اللهِ بْنِ جَرْهَدٍ الْأَسْلَمِيّ، عن: أبيه، وعنه: عبد الله بن محمد بن عقيل، مستور ت ».(٢)

والقرينة هنا مع تفرد ابن عقيل بالرواية عنه أمران:

---

(١) ينظر: شرح علل الترمذي (١/٣٧٧ و ٣٧٨)، وينظر: البدر المنير (٨/٢٧٣)، وينظر: الموقظة (ص ٧٩ و ٨٠) في اعتبار إخراج الشيخين للراوي قرينة على قوته، ودفاعه عن مَن أَخرَج له الشيخان: أصولا... أو من خَرَّجَا له في الشواهد والمتابَعات.

(٢) ت – عبد الله بن جرهد، عن أبيه حديث الفخذ عورة، وعنه: عبد الله بن محمد بن عقيل ولم يذكروا رواة عنه إلا ابن عقيل؛ وذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يوردا فيه شيئا، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عَنهُ ابْن عقيل إِن كَانَ حفظه (قلت: قال هذا؛ لما في حفظ ابن عقيل من ضعف)، وقال ابن حجر: مقبول من الرابعة، وأخرج له الترمذي «الفَخِذُ عَوْرَةٌ» وقال: حسن غريب.

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٢/٤٠٠، ٤٢٤٤ – عبد الله بن جرهد [ت]. عن أبيه. وعنه ابن عقيل فقط، مع لين ابن عقيل.

كتاب: التاريخ الكبير (٥/٦٣، ١٥٤)، سنن الترمذي (٥/١١١، ٢٧٩٧)، الجرح والتعديل (٥/٢٤، ١٠٨)، الثقات(٥/٢٢، ٣٦٤٧)، تهذيب الكمال (١٤/٣٦٣، ٣٢٠٠)، تهذيب التهذيب (٥/١٧٠، ٢٩٢) تقريب التهذيب (ص ٢٩٨، ٣٢٤٩).

الأول: عدم معرفته بجرح؛ لذا ذكره ابن حبان في ثقاته وذكره غيرُ إمامٍ دون إيراد شيء فيه.

الثاني: إخراج الترمذيّ له وتحسين حديثه.

(٣)** وفي معرفة القراء الكبار (ص ٨٨، ٢- «عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر، أبو القاسم المكي المقرئ، مولى آل شيبة الحجّي قرأ القرآن على شبل بن عباد، وإسماعيل القسط.. قرأ عليه البزّي وغيره، وقد تفرّد عنه البزّي بحديث التكبير من والضحى، وعكرمة شيخ مستور ما علمت أحدًا تكلم فيه ».(١)

قلت: صرّح بأنه قرأ عليه غير واحد، أما الرواية.. فلم يرو عنه إلا البزّي.. والقرينة هنا أمران:

الأول: إخراج الحاكم له وتصحيح حديثه وإن لم يوافقه الذهبيُّ لكن برّأ عهدتَه من نكارته.

الثاني: عدم معرفته بجرح؛ وقد صرّح بهذا.

---

(١) قلت: صحّح له الحاكم في المستدرك حديث التكبير في الضحى(٣/٣٤٤، ٥٣٢٥) وأشار الذهبيّ إلى أنه تكلم في أحد رجال الإسناد غيره (وهو البزي)؛ أي: أنه يوافقه في تصحيح حديثه. وذكره ابن أبي حاتم في الجرح (٧/١١، ٤٣ - عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر روى عن إسمعيل بن عبد الله بن قسطنطين، وعنه أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبي بزة المكي.

وفي العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لمحمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي (ت: ٨٣٢ هـ): دار الكتب العلمية(٥/٢٢٧، ٢٠٢٠ ـــ عكرمة بن سليمان بن كثير العبدريّ، المكي المقرئ: ثم ساق قول الذهبي في طبقات القراء. وينظر: تاريخ الإسلام (١٢/٢٩٨، ٢٥٩)

وفي الوافي بالوفيات (٢٠/٤٠، ٥٠) عِكْرِمَة بن سُلَيْمَان مولى آل شيبَة كَانَ أَمينا حَافِظًا؛ قَالَ أَبُو حَاتِم: صَدُوق وَرُبمَا يهم، وَقَالَ ابْن معِين: ثِقَة ثَبت، وَقَالَ البُخَارِيّ: يضطرب فِي حَدِيث ابْن أبي كثير، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: ثِقَة تُوفِّي سنة تسع وَخمسين وَمِائَة، وروى لَهُ الْأَرْبَعَة وَمُسلم مُتَابعَة.

قلت: لا أدري من أين هذا التوثيق للصفدي فيه؟!!؛ وليس هو فيما ذكر من الكتب!!

(٤)** وفي الميزان (١/١٩٦، ٧٨١ -«إســـحاق بن كعب [د، ت، س] بن عجرة. تابعي مستور. عن أبيه، وعنه ابنه سعد، تفرد بحديث: سنة المغرب عليكم بها في البيوت. وهو غريب جدًّا في أبي داود والنسائيّ والترمذيّ».(١)

قلت: لم يذكروا له رواةً غير ابنه سعد، والقرينة هنا يمكن بيانها في كما يلي:

الأول: عدم معرفته بجرح؛ لذا ذكره ابن حبان في ثقاته، وصحّح له الحاكم!!

الثاني: وفيه قيد ظاهر هنا؛ وهو تقدم طبقته؛ فهو تابعيٌّ ومثله يســـتأنس فضـــلا عن معرفته بالعلم، والله أعلم.

الثالث: إخراج أئمة السنن د، س، ت لحديثه، وإن كان غريبًا كما صرّح به.

قلت: أخرج الحديثَ أبو داود وصدّر به الباب: بَابُ رَكْعَتَيِ الْمَغْرِبِ أَيْنَ تُصَلَّيَانِ؟ (٢/٣١، ح ١٣٠٠) وسكت عنه(٢)/ والترمذي (٢/٥٠٠، ٦٠٤) وحكم عليه بالغرابة،

---

(١) أورد الحديث ابن القطان الفاسي عن عبد الحق وقال: وَالصَّحِيح مَا روى ابْن عمر أَنه عَلَيْهِ السَّلَام" كَانَ يُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ بعد الْمغرب فِي بَيته" ثم قال ابن القطان: وعلَّته، وَهِي الْجَهْل بِحَال إِسْـــحَاق بن كَعْب... وذكره ابن حبان في الثقات، وصحّح له الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبيّ، وذكر الدمياطي أنه قتل في الحرة سنة "٦٣"، وقال ابن حجر: مجهول الحال من الثالثة.

وينظر: الطبقات (٥/٢١٣، ٨٨٥)، التاريخ الكبير(١/٤٠٠، ١٢٧٥)، الجرح والتعديل (٢/٢٣٢، ٨١٣)، الثقات(٤/٢٢، ١٦٦٣)، تهذيب الكمال (٢/٤٧٠، ٣٧٩)، الكاشـــف (١/٢٣٨، ٣١٨)، تهذيب التهذيب (١/٢٤٧، ٤٦٥)، المستدرك(٤/١٧٠، ح ٧٢٥٦)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/٣٩٢)، تقريب التهذيب (ص ١٠٢، ٣٨٠).

(٢) ولا بد هنا من بيان معنى سكوت أبي داود ـ رحمه الله ـ وفهم الأئمة له، فقد تجنب الإمام أبو داود ـ رحمه الله ـ في سننه إخراج الأحاديث عن متروكين وإذا أخرج حديثا فيه نكارة بيّنه؛ جاء في رسالة أبي داود السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـــ) إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه (ص ٢٥): وَلَيْسَ فِي كتاب السّنَن الَّذِي صنفته عَن رجل مَتْرُوك الحَدِيث شَيْء، وقال: وَإِذا كَانَ فِيهِ حَدِيث مُنكر بيّنت أَنه مُنكر

=

ولكن أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢/٢١٠، ح ١٢٠١) وهو من هو في توقّفه في التصحيح لأدنى شكٍّ، فليتنبه لهذا، واعتبار هذا مأخوذ من كلام الإمام الذهبيّ نفسه:

قال الذهبي في الموقظة (ص٧٨): الثقة: مَن وثَّقه كثيرٌ، ولم يُضعَّف. ودُونَه: مَن لم يُوَثَّق ولا ضُعِّف. فإن خُرِّج حديثُ هذا في الصحيحين، فهو مُوَثَّق بذلك. وإن صَحَّح له مثلُ الترمذيّ وابنِ خزيمة، فجيِّدٌ أيضًا، وإن صَحَّحَ له كالدارقطنيّ والحاكم، فأقلُّ أحوالِه: حُسْنُ حديثه» فليتنبه لهذا؛ فتأصيلنا السابق لبيان منطلق الإمام.

** هذا مع ملاحظة إخراج أبي داود للحديث وسكوته عنه أيضًا ».[1]

كما أنه يبين مَا فِيهِ وَهن شَدِيد؛ جاء في رسالته (ص ٢٧): وَمَا كَانَ فِي كتابي من حَدِيث فِيهِ وَهن شَدِيد فقد بَينته،،،

إذن الذي يسكت عنه لا شك أنه أعلى درجة عنده مما فيه نكارة أو وهن شديد // ولذا وصفه بأنه ((صالح))؛ جاء في نفس رسالته (ص ٢٧): ومَا لم أذكر فِيهِ شَيْئا فَهُوَ صَالح وَبَعضهَا أصح من بعض...

لكن ما معنى «صالح» عند أبي داود؟ نقل عنه في سؤالاته أنه صالح للاعتبار ومع ذا فقد اختلفوا في توجيهه ولعلهم لم يقفوا على كلامه:

١) قال الزين العراقي: أي صالح للاحتجاج به؛ ينظر: شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) (١/١٦٤)،

٢) وذهب ابن حجر إلى النظر في مواضع سكوت أبي داود والحكم على كل حالة بما يليق بها ونقله عن النووي؛ النكت (١/٤٤٣)

٣) بينما ذهب ابن الصلاح إلى أنه حسن، كما في مقدمة ابن الصلاح (٣٦)

وكذا نُقل عنه (أي أبي داود) أنه قال: وما سكت عنه فهو حسن. اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص ٤١).

(١) جاء في البدر المنير لابن الملقن (المتوفى: ٨٠٤هـ): دار الهجرة – الرياض–السعودية (٣/٥٤٥) وَفِي «التَّمْهِيد» كَانَ ابْن أكيمَة يحدث فِي مجْلِس سعيد بن الْمسيب وَهُوَ (يصغى) إِلَى حَدِيثه، وبحديثه أَخذ وَذَلِكَ دَلِيل عَلَى جلالته عِنْدهم وثقته. قلت: فقد زالتْ (عَنهُ) الْجَهَالَة العينية والحالية بِرِوَايَة جمَاعَة عَنهُ وتوثيق ابن حبَان إِيَّاه وَإِخْرَاج الحَدِيث فِي «صَحِيحه» من جِهَته، وَتَصْحِيح أبي حَاتِم (الرَّازِيّ) حَدِيثه وَأَنه مَقْبُول، وتحسين التِّرْمِذِيّ لَهُ، وسكوت أبي دَاوُد عَنهُ فَهُوَ حسن كَمَا قَالَه التِّرْمِذِيّ، بل (هُوَ) صَحِيح كَمَا قَالَه ابْن حبَان.

(٥) ** وفي تاريخ الإسلام (٨/٨٣٥): «بَابُ بْنُ عُمَيْرٍ الْحَنَفِيُّ الشَّامِيُّ - د-. عَنْ نَافِعٍ وَرَجُلٍ آخَرَ مَدَنِيّ. وعنه: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَالأَوْزَاعِيُّ، وَحَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ. لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ فِي أَبِي دَاوُدَ، وَهُوَ مَسْتُورٌ ».(١)

وجهّله الدارقطنيّ، وذكره ابن حبان في الثقات، وروايته عند أبي داود عن التابعين؛ سبقت ترجمته، وسيأتي.

(٦)** وفي الكاشف: «مالك بن ثعلبة القرظي، عن أبيه، وعنه: الوليد بن كثير وابن إسحاق، مستور د ».(٢)

قلت: روى عنه: اثنان.. ولم يجرحه أحد.

ومن القرائن أنّ أبا داود أخرج له: بَابٌ مِنَ الْقَضَاءِ (٣/٣١٦، ٣٦٣٩) وسكت عنه.

وكذا من القرائن شهرة الحديث الذي رواه؛ فقد جاء له شاهد؛ أخرجه أبو داود أيضا (٣/٣١٦، ٣٦٣٩) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي السَّيْلِ الْمَهْزُورِ أَنْ يُمْسَكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ يُرْسِلُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ».

وهكذا.. يجب ملاحظة تلك القرائن في جميع الرواة المذكورين، وقد ذكرنا هذا؛ للبيان، فليتنبّه.

*** ** ***

(١) سبقت ترجمته تحت عنوان أن يروي عنه جماعة: ولم يذكره البخاري أو ابن أبي حاتم بجرح أو تعديل.

(٢)الكاشف (٢/٢٣٤، ٥٢٤٢- وفي تهذيب الكمال (٢٧/١٢٥، ٢٧٣٠ - د: مالك بن ثعلبة بن أبي مالك القرظي، ويقال: أبو مالك بن ثعلبة بن أبي مالك (د). روى عن: أبيه (د)، وعمر بن الحكم. روى عنه: محمد بن إسحاق بن يسار، والوليد بن كثير (د). روى له أبو داود حديثا واحدا عن أبيه عن كبرائهم " يَذْكُرُونَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ كَانَ لَهُ سَهْمٌ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ، فَخَاصَمَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَهْزُورٍ يَعْنِي السَّيْلَ الَّذِي يَقْتَسِمُونَ مَاءَهُ: «فَقَضَى بَيْنَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْمَاءَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ لَا يَحْبِسُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ».

وذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا؛ التاريخ الكبير(٩/٦٧، ٦٢٥)، الجرح والتعديل (٩/٤٣٥، ٢١٧١)

ولم يضف ابن حجر شيئا في تهذيب التهذيب (١٠/١١، ٧) وقال في تقريب التهذيب (ص ٥١٦، ٦٤٢٨): مقبول من الخامسة د.

(الثاني): العلاقة بين الضوابط « أي: توافر الشروط» والقبول:

الناظر في طريقة الأئمة في قبول رواية الراوي أو ردّها.. يجدهم لا يقفون عند مجرد توافر الضوابط الظاهرة؛ بل الأمر عندهم أعمق من هذا وأدقّ؛ إذ النظر في الرواية يترتب عليه إثبات حكم الشارع الحكيم أو نفيه؛ فقد نجد أئمة يقبلون رواية مستورٍ أو مجهولٍ؛ لقيام قرائن عدة على سلامتها من الخلل، بينما يردّون روايات ثقاتٍ؛ لظهور قادحٍ فيها، والذهبيّ على ذاك المنهج السديد لم يشذّ، ويمكن بيان بعض قواعد النّقد عند الإمام الذهبيّ فيما يلي:

** **(أولا): ملاحظة طبقة الراوي: وهذا عام في كلّ الرواة؛**

قال الذهبيّ: فمِثلُ يحيى القطان يقال فيه: ١- إمامٌ وحُجَّةٌ... ثم: ٢- ثقةٌ حافظٌ.. ثم: ٣- ثقةٌ مُتقِنٌ.. ثم: ٤- ثقةٌ عارفٌ وحافظٌ صَدوقٌ ونحوُ ذلك. فهؤلاء الحُفَّاظُ الثقات: إذا انفردَ الرجلُ مِنهم مِن التابعين فحديثهُ صحيحٌ، وإن كان مِن الأتباعِ، قيل: (صحيحٌ غريبٌ)، وإن كان مِن أصحاب الأتباع، قيل: (غريبٌ فَرْدٌ)، ويَنْدُرُ تفرُّدهم فتجدُ الإمامَ مِنهم عندهَ مِئتا ألف حديث لا يكادُ ينفرد بحديثين أو ثلاثة! وقد يُسمِّي جماعةٌ من الحفاظ الحديثَ الذي ينفرد به مثلُ هُشَيْم و... (منكرًا).. فإن كان المنفردُ مِن طبقة مشيخة الأئمة أطلقوا النكارةَ عَلَى ما انفردَ به مثلُ عثمان بن أبي شيبة... فإن رَوَى أحاديثَ من الأفراد المنكرة غَمَزُوه ولَيَّنوا حديثَه، وتوقفوا في توثيقه».(١)

** **(ثانيا): النظر في التفرّد، وليس هو في هذا الأمر بدعًا من جهابذة الفنّ؛**

فقد كان كبار الأئمة الكبار ممن ينقاد لهم العلماء بالإذعان والقبول ينفرون من التفرد.(٢)

قال ابن رجب في شرح علل الترمذي (٥٨٢/٢): وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن (لم) يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علّةً فيه،

---

(١) الموقظة (ص ٧٦ ٧٨).

(٢) جاء في عمدة القاري (١٣٨/١٠): وعَن عبد الْملك بن الْمَاجشون، قَالَ: قَالَ مَالك: مَا بَال أهل الْعرَاق يَسْأَلُونِي عَن حَدِيث: (السّفر قِطْعَة من الْعَذَاب)، قيل لَهُ: لم يروه غَيْرك، فَقَالَ: لَو اسْتقْبلت من أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرت مَا حدثت بِهِ.

اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضًا...

وأما ما ورد عن الإمام الذهبيّ في بحثنا وبيان أنّ ما لم يتابع لا يقبل، وما توبع يقبل..

(أ) قال في تاريخ الإسلام (٦٤٠/٢) في حديث أَنَسٍ في مَوت مُعَاوِيَة الْمُزَنِيّ، وصلاة الملائكة؛ بِحُبِّهِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» قال: مَحْبُوبٌ بْن هِلالٍ مَجْهُولٌ، لا يتابع على هذا، ووصفه بالنكارة».

(ب) أما ما قَبلَه؛ لمتابعته (انتفاء التفرد).. ففي سير الأعلام (٤٧٢/١٨) قُلْتُ: مَدَارُه عَلَى الحَارِثِ بنِ عَمْرٍو، وَفِيْهِ جهَالَة، عَنْ رِجَال مِنْ أَهْلِ حِمْص، عَنْ مُعَاذ. فَإِسْنَادُهُ صَالِحٌ». وهو حديث بعث معاذ إلى اليمن.

قلت: وإنما قال إِسْنَادُهُ صَالِحٌ مع التنبيه على جهالته؛ لما ورد في الباب؛ وهذا ظاهر جدا؛ فقد صرّح بجهالة الحَارِثِ بنِ عَمْرٍو مع حكمه على الإسناد بالصلاح، وهو كما هو معروف عند أئمة الفنّ إما صلاح الاحتجاج أو الاعتبار؛ وهذا لما ورد في الباب من حديث قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ؛[1] ففيه موافقة خبر معاذٍ رضي الله عنه من النظر في القرآن أولا، ثمّ في السنة النبوية، ثم الاجتهاد ومشاورة الفقهاء، فليتنبه لهذا.

وكذا كتاب الفاروق عمر رضي الله عنه المشهور في القضاء؛ ففيه التصريح بالنظر في القرآن الكريم أولا، ثمّ في السنة النبوية، ثم الاجتهاد، فليتنبه لهذا،[2] مما يقوّي روايةَ الحارثِ وإن كان مجهولا ».

---

(١) أخرج الترمذي، الْفَرَائِضِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ (٤٢٠/٤، ٢١٠١ – عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، قَالَ: فَقَالَ لَهَا: مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا لَكِ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: «حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَاهَا السُّدُسَ» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ...: وَفِي الْبَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ».

(٢) أخرج الدارقطني، كِتَابُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ (٣٦٧/٥، ح٤٤٧١ – بسنده عن عِيسَى بْن يُونُسَ، نا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ الْهُذَلِيِّ، قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى أَبِي مُوسَى: «أَمَّا بَعْدُ

=

(ج)** ما سبق في تاريخ الإسلام (٨/٨٣٥): بَابُ بْنُ عُمَيْرٍ... لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ فِي (د)، وَهُوَ مَسْتُورٌ».

وهنا يظهر تباين منهج الذهبيّ للأئمة؛ فقد جهّله الدارقطنيّ وابن القطان.. أما قرائن الذهبيّ في تقويته.. فمنها:

أنّ حديثَه قد أخرجه أبو داود وسكت عنه».(١)

وكذا ما ورد للحديث من شواهد وآثار يتقوّى بها ».(٢)

فَإِنَّ الْقَضَاءَ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ وَسُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ...، الْفَهْمَ الْفَهْمَ فِيمَا يُخْتَلَجُ فِي صَدْرِكَ مِمَّا لَمْ يَبْلُغْكَ فِي الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ، اعْرِفِ الْأَمْثَالَ وَالْأَشْبَاهَ ثُمَّ قِسِ الْأُمُورَ عِنْدَ ذَلِكَ...».

والبيهقي في معرفة السنن (٤/٢٤٠، ١٩٧٩٢ –عَنْ أَبِي الْعَوَّامِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ...» ١٩٧٩٣– ورَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ، ١٩٧٩٤– وَرُوِيَ عَنْ أَبِي الْمُلَيْحِ الْهُذَلِيِّ، ١٩٧٩– وَهُوَ كِتَابٌ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ لَابُدَّ لِلْقُضَاةِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ». وأخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (٢/٧٧٥).

(١) أخرج أبو داود، الْجَنَائِزِ، بَابٌ فِي النَّارِ يُتْبَعُ بِهَا الْمَيِّتُ (٣/٢٠٣، ٣١٧١) من طريق حَرْب بْن شَدَّادٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنِي بَابُ بْنُ عُمَيْرٍ، حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعا: «لَا تُتْبَعُ الْجَنَازَةُ بِصَوْتٍ، وَلَا نَارٍ» وأخرجه أحمد(١٦/٥١١، ١٠٨٨٠).

(٢) فأما الشواهد المرفوعة.. فأخرج أبو يعلى(٥/٣٨، ٢٦٢٧) عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَتْبَعَ الْمَيِّتَ صَوْتٌ أَوْ نَارٌ» قال البوصيري في إتحاف الخيرة: دار الوطن، الرياض (٢/٥٠٦، ح ١٩٩٢)، رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى بِسَنَدٍ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وأخرج ابن ماجه، الْجَنَائِزِ، بَابٌ فِي النَّهْيِ عَنِ النِّيَاحَةِ (١/٥٠٤، ح ١٥٨٣ – عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتْبَعَ جِنَازَةٌ مَعَهَا رَانَّةٌ». وضعّفه عبد الحق الأشبيلي(ت: ٥٨١ هـ) في الأحكام الوسطى من حديث النبيّ ﷺ: مكتبة الرشد، الرياض– (٢/١٣٢)

وأما الآثار.. فأخرج مسلم، كِتَابُ الْإِيمَانَ، بَابُ كَوْنِ الْإِسْلَامِ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ وَكَذَا الْهِجْرَةِ وَالْحَجِّ (١/١١٢، ح ١٩٢ – (١٢١) عَنِ ابْنِ شِمَاسَةَ الْمَهْرِيِّ، قَالَ: حَضَرْنَا عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ، وَهُوَ فِي سِيَاقَةِ الْمَوْتِ،... قَالَ: « فَإِذَا أَنَا مُتُّ فَلَا تَصْحَبْنِي نَائِحَةٌ، وَلَا نَارٌ ».

(ج) وأيضا لِقَدْر من رَوَى عنه من الأئمة؛ ففي الموقظة (ص ٧٩)... فإن جُهِلَ عينُه وحالُه، فأَولَى أن لا يَحتجُّوا به. وإن كان المنفردُ عنه مِن كبارِ الأثبات، فأقوى لحاله، ويَحتَجُّ بمثلِه جماعةٌ كالنَّسائيّ وابنِ حِبانَّ.

** **وهذا بخلاف من لم يصحّ حديثه**؛ كما سبق في ترجمة يَزِيدَ بْنِ بِلَالٍ؛ في حديث عَلِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مرفوعا «لَا يَرَى أَحَدٌ عَوْرَتِي إِلَّا طُمِسَتْ عَيْنَاهُ»... فقال الذهبي بإثره: كَأَنَّهُ مَجْهُولٌ، وَهُوَ ضعيف ».

قلت: أحاديث يزيد بن بلال ظاهر عليها النكارة كما أشار الأئمة، وقد ضعفّه الذهبيّ في غير موضع وحكم على أحاديثه بالبطلان،(١) وينظر غيره من التراجم التي ردّ روايتها؛ لنكارتها.

** **(ثالثا): النظر في غرابة ألفاظ الرواية؛**

وقد تقدم بيانُ كثيرٍ من هذا في المجاهيل عينًا وحالًا الذين بيّن نكارةَ رواياتِهم مع بيان جهالتهم.

وهذا ضابطٌ عامٌ عنده امتد حتى طال شيئا من الصحيح!؟؛ حيث قال الإمام الذهبيّ:(٢) ومما انفرد به ما رواه البخاري في صحيحه، عن ابن كرامة، حدثنا خالد بن مخلد، عن سليمان بن بلال، عن شريك بن أبي نمر، عن عطاء، عن أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إِنَّ اللَّهَ عز وجل

(١) ينظر: تاريخ الإسلام (٥٧٦/١)، الكامل لابن عدي (١٦٩/٩، ٢١٧٢- يزيد بن بلال... ثم قال: فيه نظر.

وقال في المغني (٧٣٨/٢، ٧٠٨٨ - يزيد بن بِلَال عَن عَليّ لم يَصح حَدِيثه، وكذا في ميزان الاعتدال (٤٢٠/٤، ٩٦٧٧).

وفي التهذيب (٣١٦/١١، ٦٠٩"فق - يزيد... قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن حبان: مُنكر الحَدِيث يروي عَن عَليّ مَالا يشبه حَدِيثه لَا يحْتج بِهِ إِذا انْفَرد وَإِن اعْتبر بِهِ مُعْتَبر فِيمَا وَافق الثِّقَات من غير أَن يحْتَج بِهِ لم أر بذلك بَأْسا، قال الأزدي: منكر الحديث.

وقال الذهبي في تنقيح التحقيق (٣٧٩/١) عن حديثه: " إذا صُمتُم فاستاكُوا بالغداةِ،... قلتُ: مَا أراهُ إِلَّا بَاطِلا.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٦٤١/١).

قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا... فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا... ».

ثم قال: فهذا حديث غريب جدا، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد؛ وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك وليس بالحافظ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا خرجه من عدا البخاري، ولا أظنّه في مسند أحمد. وقد اختلف في عطاء؛ فقيل: هو ابن أبي رباح، والصحيح أنه عطاء به يسار. اهـ.

فكما ترى؛ فقد صرّح ببعض ضوابطه؛ لغرابة لفظ الحديث وإن كان استصغر نفسه عن مقام النقد؛ لهيبة الصحيح، ومع ذلك فههنا مهْيع فسيح للرد عليه رحمه الله في هذا الموضع خاصة!، ولكن ليس هذا مجال إيراده!

وفي المقابل.. فقد أنكر على ابن عديّ ذِكْرَ راوٍ (لا يُعْرف) في كامله (محمد بن نجيح: تقدم) ووجه إنكاره عليه؛ لبيان سلامة روايته وعدم نكارتها.. ومن ثمّ فالمعيار عند الأئمة أعمّ من النظر في قوالب جامدة لا روح لها، وإنما هو مقابلة بين الروايات وعرض على الأصول.. فليتنبه لهذا» تقدم تحت عنوان*أن لا يروي ما ينكر عليه*.

**** موضعان لم يتسنّ لي توجيههما من خلال ضوابط الإمام الذهبيّ رحمه الله:**

في الميزان «علقمة بن أبي جمرة الضبعيّ، عن أبيه، تفرد عنه مطهر بن الهيثم، بصري مستور مقل».(١)

(١)ميزان الاعتدال (١٠٨/٣، ٥٧٥٨)، وفي تهذيب الكمال (٢٩٦/٢٠، ٤٠١٣- ق: علقمة بن أبي جمرة الضبعي البصري. روى عن: أبيه. روى عنه: مطهر بن الهيثم بن الحجاج. روى له ابن ماجه حديثا واحدا. قلت: ولم أقف له على غير حديث ابن ماجه.

وذكراه في الكاشف (٣٤/٢، ٣٨٦٩)، وفي تهذيب التهذيب (٢٧٤/٧، ٤٨٠) ولم يذكرا فيه شيئا ولم ينبها على رواة آخرين عنه، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (ص ٥٤ (١٤٩) بَاب لَا يكل طهوره وَلَا صدقته إِلَى أحد) عَلْقَمَة: مَجْهُول، ومطهر بن الْهَيْثَم: ضَعِيف. وقال مُغُلطاي في شرح ابن ماجه مكتبة نزار مصطفى، السعودية (٨٩/١): مجهول، وفي التقريب (ص ٣٩٧، ٤٦٧٧): مجهول من السابعة.

(٢) وفي تاريخ الإســـلام (٢٥٧/١٦، ٢٤٥-«عبد الرحمن بن محمد بن عَلْقَمَة أبو أُمَيّة الفَرَضيّ، بصْريّ مستور، يروى عن: شُعْبَة... وعنه: سوار بن عبد الله القاضي. مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين ».[١]

قلت: وهذا لم يذكر في ترجمته أنّ أحدًا روى عنه سوى سوار القاضي!!، ومن ثم يظهر أنه قوّى راويين لم يظهر لنا قرائن تقويتهما من خلال ضـــوابطه، وقوله مقدَّم لا شـــك، وإن كان يمكن توجيههما من خلال ضوابط أخرى.

هذا، ولم أقصد الاستيعاب لضوابط النقد عنده، بلْه الإشارة إلى بعضها مما يساهم في إيضاح فكرة البحث..

*** *** ***

(١) وفي تاريخ بغداد (٢٥٥/١٠، ٥٣٧٢ عبد الرحمن...: سكن بغداد... وعنه: سوار. وينظر: طبقات خليفة(ص ٣٩٩).

الخاتمة

**الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تستنبط دقيق المسائل والنكات، والصلاة والسلام على خير الخلق ومن ختمت به النبوة والرسالات، وعلى أصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين والتناد.

** فبعد رحلة شيّقة في إعداد هذا البحث أفدت منه أيّما إفادة، وتوصلت فيه إلى نتائج عدة، منها:

*** **مما سبق يتبين لنا** كثير من النتائج، وأهمها كالآتي:

** المستور هو نوع من الجهالة، وهو مجهول الباطن عدل الظاهر وقد لاحت عليه علائم التدين والاستقامة. ** الستر.. من مراتب العدالة عند كثير من العلماء.

** مراتب العدالة أو التعديل متفاوتة ومقيّدة بضوابط أخرى لا ينبغي تجاهلها.

** المستور عند الذهبي في رتبة من يُقبل عنده ابتداءً.. وإن كان ممن ينظر في ضبطه وروايته.

** من دلائل قبول المستور عنده وأنه أرفع رتبة من الضعيف؛ أنه يقرنه في بعض الرواة بمصطلحات اتفق جهابذة الفن على إطلاقها فيمن يحسّنون حديثه، مثل: « صدوق» و«جائز الحديث» كما سبق.

** أهم ضوابط «المستور» عند الإمام الذهبيّ:

أن لا يجرحه أحد الأئمة، ولم يتفرد بذلك كما سبق التنبيه عليه.

أن يروي عنه جماعة، ولم يتفرد بذلك أيضا كما سبق التنبيه عليه.

(ج) أن لا يروي ما ينكر عليه.

** رد الروايات مقترن بضوابط أخرى وليس لمجرد الجهالة فقط؛ كما تقدم.

** **من أهم قواعد النقد والحكم على الراوي عند الإمام الذهبيّ:**

النظر في التفرد.

ملاحظة طبقات الرواة؛ فكلما تأخرت طبقته.. تطرق الشكّ إلى روايته أكثر.

(ج) النظر في غرابة ألفاظ الروايات ومعارضة القواعد والأصول.

** أهم **التوصيات**: وجوب مراعاة ضوابط كل إمام ومذهب عند النظر في مصطلحاتهم..

وكذا الاهتمام بمشـــروع علمي يقوم على تتبع مصـــنفات الإمام الذهبي وإبراز ضـــوابط نقده للأخبار أسانيد ومتون..

تم بحمد الله وعونه وتوفيقه وتيسيره ومدده

وصلى الله على خير الخلق أجمعين وخاتم الأنبياء والمرسلين وآله وسلم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، آمين آمين.

*** *** ***

ثبت المصادر والمراجع

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري الشافعي (توفى: ٨٤٠هـــ)،: دار المشكاة: دار الوطن، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٠.

إِتْحَافُ المُرْتَقِي بِتَرَاجِمِ شُيُوخ البَيهَقِيّ، لمحمود بن عبد الفتاح النحال، الناشر: دار الميمان، ط: الأولى، ١٤٢٩- ٢٠٠٨.

اختصار علوم الحديث، لابن كثير القرشي (المتوفى: ٧٧٤هـــ)، المحقق: أحمد شاكر،: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الثانية،.

إكمال الإكمال لابن نقطة الحنبلي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، المحقق: د. عبد القيوم عبد رب النبي: جامعة أم القرى - مكة، ط: الأولى، ١٤١٠.

الأحاديث المختارة لمحمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ) حققه: أ د عبد الملك دهيش: دار خضر، بيروت – ط: الثالثة، ١٤٢٠.

الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: لعلي بن بلبان (٧٣٩ هـ) حققه: شعيب الأرنؤوط: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨.

الأحكام الوسطى لعبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي (ت: ٥٨١ هـــ)، تحقيق: حمدي السلفي وغيره: مكتبة الرشد، الرياض – ١٤١٦.

الاستذكار لابن عبد البر النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـــ)، تحقيق: سالم محمد عطا وغيره: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢١ –.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر القرطبي، حققه: علي محمد البجاوي: دار الجيل، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ -

الأنساب للسمعاني (توفى: ٥٦٢هـ) حققه: عبد الرحمن المعلمي وغيره، ناشر: مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، ط: الأولى، ١٣٨٢.

الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) حققه: عادل عبد الموجود وعلى محمد: دار الكتب العلمية، ط: الأولى- ١٤١٥

بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي، لأبي إسحاق الحويني: مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، ط: الأولى، ١٤١٠.

بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٦٢٨هـ) حققه: د. الحسين آيت سعيد: دار طيبة – الرياض، ط: الأولى، ١٤١٨.

البداية والنهاية، لابن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)،: دار الفكر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

البدر المنير لابن الملقن الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ) حققه مصطفى أبو الغيط: دار الهجرة- السعودية، ط: أولى، ١٤٢٥.

تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف: دار المأمون للتراث – دمشق.

تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي: الدار السلفية – الكويت، ط: الأولى، ١٤٠٤.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، حققه: عمر عبد السلام: دار الكتاب العربي، ط: الثانية، ١٤١٣.

تاريخ المدينة لابن شبة البصري (توفى: ٢٦٢هـ) حققه: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد– جدة: ١٣٩٩.

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (توفى: ٤٦٣) وذيوله: لابن الدبيثي وابن النجار وابن الدمياطي: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٧

تاريخ دمشق، لابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي: دار الفكر: ١٤١٥ - ١٩٩٥ م.

تدريب الراوي لجلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي: دار طيبة.

تذكرة الحفاظ، للذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)،: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق: دار البشائر: بيروت، ط: الأولى ـ ١٩٩٦.

تقريب التهذيب، لابن حجر (توفى: ٨٥٢هـــ)، المحقق: محمد عوامة،: دار الرشيد – سوريا، ط: الأولى، ١٤٠٦– ١٩٨٦.

تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق للذهبي (٧٤٨) حققه مصطفى أبو الغيط: دار الوطن– الرياض، ط: الأولى، ١٤٢١.

تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـــ): مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: الأولى، ١٣٢٦هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال ليوسف بن عبد الرحمن المزي (ت: ٧٤٢هـــ)، حققه: د. بشار عواد: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٠٠.

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: للصنعاني (ت: ١١٨٢هـ) المحقق: صلاح عويضة: دار الكتب العلمية– ط: الأولى ١٤١٧.

التاريخ الكبير، للبخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ)، ط: دائرة المعارف العثمانية– الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

التقريب والتيسير للنووي (المتوفى: ٦٧٦هـــ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٥.

التقرير والتحبير، لابن أمير حاج الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـــ): دار الكتب العلمية، ط: الثانية، ١٤٠٣– ١٩٨٣م.

التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة الحنبلي البغدادي (توفى: ٦٢٩) حققه كمال يوسف: دار الكتب العلمية، ط: الأولى١٤٠٨.

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـــ)، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي، ط: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩.

الثقات لابن حبان (توفى: ٣٥٤هـــ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط: الأولى، ١٣٩٣= ١٩٧٣.

جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير (توفى: ٦٠٦هـ) حققه: عبد القادر الأرنؤوط: مكتبة الحلواني– مطبعة الملاح– ط: أولى.

جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (ت: ٤٦٣)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري: دار ابن الجوزي، السعودية، ط/١، ١٤١٤.

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـــ): طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – الهند– بيروت، ط: الأولى، ١٢٧١ / ١٩٥٢ م.

خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي (ت: ٩٢٣): مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر– حلب بيروت، ط: خامسة، ١٤١٦.

الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر العسقلاني، المحقق: السيد عبد الله هاشم اليماني: دار المعرفة – بيروت.

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني المحقق: محمد عبد المعيد، الناشر: مجلس دائرة المعارف–الهند، ط: الثانية، ١٣٩٢.

رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه: السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد الصباغ: دار العربية – بيروت.

سنن ابن ماجه (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

سنن الترمذي (٢٧٩هـ) تحقيق: أحمد شاكر وفؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة: ط مصطفى الباب– مصر، ط: الثانية، ١٣٩٥.

سنن أبي داود، السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـــ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد،: المكتبة العصرية، صيدا– بيروت.

سنن أبي داود، حققه: شعَيب الأرنؤوط: دار الرسالة العالمية، ط: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م، أجزاء: ٧.

سنن الدارقطني، (المتوفى: ٣٨٥هـــ)، حققه: شعيب الارنؤوط، وآخرون: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٤،

سؤالات ابن الجنيد لابن معين (توفى: ٢٣٣هـــ) المحقق: أحمد محمد نور سيف: مكتبة الدار – المدينة، ط: الأولى، ١٤٠٨.

سـؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي، حققه: عبد الرحيم القشـقري: كتب خانه جميلي- باكستان، ط: أولى، ١٤٠٤.

سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤٠٥.

السنن الكبرى، للبيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا،: دار الكتب العلمية، بيروت—، ط: الثالثة، ١٤٢٤..

شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي(المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم- ماهر ياسين: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٣

شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي بن قليج المصري الحنفي علاء الدين (توفى: ٧٦٢هـ): مكتبة نزار مصطفى- السعودية، ط: الأولى، ١٤١٩

شرح علل الترمذي، لابن بن رجب (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: د همام عبد الرحيم: مكتبة المنار- الزرقاء — الأردن، ط: الأولى، ١٤٠٧.

شرح مشكل الآثار، للطحاوي (توفى: ٣٢١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى- ١٤١٥، ١٤٩٤.

شعب الإيمان، للبيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، حققه: د عبد العلي عبد الحميد: مكتبة الرشد بالرياض، ط: الأولى، ١٤٢٣.

الصَّارِمُ المِنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي: لابن عبد الهادي الحنبلي (توفى: ٧٤٤) حققه عقيل بن محمد: مؤسسة الريان- ط: أولى، ١٤٢٤/

الضعفاء والمتروكون، لعلي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ): مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي: دار الكتب العلمية—، ط: الأولى، ١٤٠٦.

طبقات الحنابلة: لابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت: ٥٢٦)، حققه محمد حامد الفقي: دار المعرفة — بيروت.

طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود الطناحي: هجر للطباعة، ط: الثانية، ١٤١٣.

طبقات خليفة بن خياط (المتوفى: ٢٤٠هـ)، المحقق: د سهيل زكار: دار الفكر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.

الطبقات الكبرى لابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية –، ط: الأولى، ١٤١٠.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

العبر في خبر من غبر، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ) حققه محمد السعيد بن بسيوني: دار الكتب العلمية – بيروت.

العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لتقي الدين الفاسي المكي (المتوفى: ٨٣٢ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٨.

العلل ومعرفة الرجال، لابن حنبل (توفى: ٢٤١هـ)، حققه: وصي الله بن محمد عباس: دار الخاني، الرياض، ط: الثانية، ١٤٢٢.

العلل لابن أبي حاتم (توفى: ٣٢٧هـ) تحقيق: فريق بإشراف د/ سعد بن عبد الله الحميد: مطابع الحميضي، ط: الأولى، ١٤٢٧.

فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب (توفى: ٧٩٥) حققه: محمود شعبان وغيره: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة– ط: أولى، ١٤١٧.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.

فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: للسخاوي (توفى: ٩٠٢هـ)، حققه: علي حسين علي: مكتبة السنة– مصر، ط: الأولى، ١٤٢٤

كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: لعبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري الحنفي (٧٣٠): دار الكتاب الإسلامي: بدون.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي (٧٤٨هـ)، حققه محمد عوامة: دار القبلة - جدة، ط: الأولى، ١٤١٣.

الكامل في التاريخ، لعز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧.

الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ): الكتب العلمية – بيروت– ط: الأولى، ١٤١٨.

الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبدالله السورقي: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج (المتوفى: ٢٦١هـ): عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة، السعودية، ط: الأولى، ١٤٠٤

لسان الميزان، لابن حجر (المتوفى: ٨٥٢هـ): مؤسسة الأعلمي بيروت – لبنان، ط: الثانية، ١٣٩٠/١٩٧١.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي: مكتبة القدسي، القاهرة: ١٤١٤ هـ.

مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الحنفي الرازي (٦٦٦هـ): المكتبة العصرية– الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط: الخامسة، ١٤٢٠.

مسند أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي (ت: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين أسد: دار المأمون– دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٤.

مسند البزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون،: مكتبة العلوم والحكم – المدينة، ط: الأولى.

مشيخة القزويني سراج الدين (المتوفى: ٧٥٠هـ)، المحقق: الدكتور عامر حسن صبري: دار البشائر الإسلامية، ط: الأولى ١٤٢٦.

مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري (ت: ٨٤٠هـ)، حققه: محمد الكشناوي: دار العربية – بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٣.

معجم الشيوخ الكبير للذهبي(المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: د محمد الهيلة: مكتبة الصديق، الطائف، ط: الأولى، ١٤٠٨ –.

معرفة الثقات للعجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم البستوي: مكتبة الدار – المدينة– السعودية، ط: الأولى، ١٤٠٥.

معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي (٧٤٨هـ): دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٧-أجزاء: ١.

معرفة السنن والآثار، للبيهقي المحقق: عبد المعطي قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (باكستان) وآخرون، ط: أولى، ١٤١٢.

معرفة أنواع علوم الحديث، مقدمة ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ): دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر: بيروت.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، حققه علي البجاوي: دار المعرفة، بيروت- ط: الأولى، ١٣٨٢.

المتفق والمفترق: للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) حققه: د محمد صادق: دار القادري، دمشق، ط: الأولى، ١٤١٧.

المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: لعلي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]: دار الكتب العلمية- ط: الأولى، ١٤٢١.

المحلى بالآثار: لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ): دار الفكر - بيروت، ط: بدون.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان (٣٥٤هـ)، المحقق: محمود زايد: دار الوعي - حلب، ط: الأولى، ١٣٩٦هـ.

المستدرك على الصحيحين، للحاكم ابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١١.

المسند الصحيح لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي: دار إحياء التراث العربي- بيروت،

المعجم الأوسط: لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، حقق طارق بن عوض الله: دار الحرمين- القاهرة.

المعرفة والتاريخ: ليعقوب بن سفيان الفارسي الفسوي (ت: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم العمري: مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤٠١.

المغني في الضعفاء: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

المقتنى في سرد الكنى: للذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية، ط: أولى، ١٤٠٨.

المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله الجديع: دار فواز– السعودية، ط: أولى، ١٤١٣.

المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لإِبْرَاهِيْم بن مُحَمَّدِ العِرَاقِيُّ الصَّرِيْفِيْنِيُّ (توفى: ٦٤١هـ) حققه: خالد حيدر: دار الفكر، ١٤١٤.

المنتخب من معجم شيوخ السمعاني المروزي (المتوفى: ٥٦٢هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله: دار عالم الكتب، الرياض، ط: الأولى، ١٤١٧.

المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، حققه: محمد عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٢

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي (٦٧٦هـ): دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢.

الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ): مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط: الثانية، ١٤١٢.

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: يوسف بن تغري بردي الحنفي (ت: ٨٧٤هـ): وزارة الثقافة، دار الكتب، مصر.

النكت على ابن الصلاح: لابن حجر (٨٥٢هـ): عمادة البحث بالجامعة الإسلامية، المدينة، السعودية: ط: الأولى، ١٤٠٤.

الوافي بالوفيات، لابن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وغير: دار إحياء التراث – بيروت: ١٤٢٠– ٢٠٠٠م.